العربية الفصحى

نحو بناء لغوي جديد

دار المشرق
بيروت

اهـــــــداء2005

أ.د.عباس عبد الحميد
جامعة الإسكندرية

العربية الفصحى

نحو بناء لغوي جديد

« إن لغة الشعر العربي ، بما توفر لها من ثروة في صيغها النحوية ، ورقة في تعبيرها عن العلاقات التركيبية ، إنما تعد أعلى قمة بلغها نمو اللغات السامية »

العربية الفصحى

نحو بناء لغوي جديد

تأليف هنري فليش

تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين

الطبعة الثانية

دار المشرق ش م م
بيروت

منشورات دار المشرق ش.م.م، ص.ب. ٩٤٦، بيروت - لبنان
التوزيع: المكتبة الشرقية، ص.ب. ١٩٨٦، بيروت - لبنان

ISBN 2-7214-5616-8

صدر هذا الكتاب بالفرنسية تحت عنوان:

L'ARABE CLASSIQUE
Esquisse d'une structure linguistique
par HENRI FLEISH, S.J.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المعرب

لم تعرف الثقافة العربية مرحلة أنشط ولا أشمل من تلك التي تمرّ بها الآن، فقد استوعبت حركتها جميع ألوان المعرفة، وخطت في سبيل دعم اتجاهاتها الفكرية خطوات كبيرة، بما أتيح لها من وسائل الاعداد، في التأليف، وفي الترجمة، وفي أدوات النشر المتطورة.

وفي خضم هذه الحركة الهائلة تندمج الجماهير العربية متساوقة مع منطق السرعة الذي يقودها، فهي تلتهم ما تقدمه لها المطابع من زاد ثقافي، ولعل كثرة القضايا التي استحوذت على اهتمام الجماهير، وكثرة المنشور حولها، قد جعلتها تغمض كثيراً فيما تأخذ، فاذا السوق قد امتلأت حتى بشمت، واذا القارئ يتناول الكتاب لينفق في تصفحه ساعة أو بعض ساعة، متخيلاً أنه قرأه، وله — في الحق — عذره؛ فان احساسه الداخلي يقنعه بسلامة موقفه، وبأن عصر السرعة يقتضي من معاصريه أن يتحولوا عن الأناة والمعاناة الى التصفح الخاطف، والمرور البخيل.

والضحية في أول الأمر وآخره هي «الحقيقة»؛ الحقيقة التي كافح الانسان كفاحه التاريخي في البحث عنها. وكلما استحث خطاه نحو الهدف يراه قريباً — تباعد عنه، كأنما ليستبقي فيه روح الكفاح. ولم يكن عصر السرعة الآ وليد الرغبة الانسانية في مسابقة الزمن لدرك الحقيقة. وأخوف الأخطار في هـذا السباق أن يتشاغل الانسان عن الغاية بالوسيلة، لتصبح الوسيلة — من بعدُ — غاية في ذاتها، يتعامل معها، لاهياً عن الغاية العظمى التي عاش من أجلها كفاحه البطولي التاريخي: الحقيقة.

غير أن عصرنا لم يعدم أن يجد من رجاله وعلمائه مجموعة من الباحثين، ذوي

الأناة ، وذوي الهدف البعيد ، والنظر السديد ، لم تخدعهم سرعة الحركة عن أهدافهم في الوصول الى الحقيقة ، فوقفوا أيامهم على تجلية وجهها ، واماطة اللثام عنها ، انهم ليسوا في الحقيقة عدداً كبيراً ، ولكن أعمالهم وأبحاثهم الخلاّقة تمنحهم قوة العدد الكبير وخطره، فاذا بهم القادة والرادة في كل ميدان وزمان .

هذه كلمة لا بد منها في تقديم كتاب « العربية الفصحى» لمؤلفه الأب المحترم الأستاذ الدكتور هنري فليش اليسوعي . وقضية « العربية الفصحى » جديرة أن تثار في هذه الآونة التي خطت فيها الدراسات اللغوية أشواطاً كبيرة ، في مختلف بلاد العالم ، من أجل دراسة المجموعات والفصائل اللغوية ، واللغات واللهجات ، ومحاولة تحليل وجوه الشبه والاختلاف بين بعضها وبعض ، بتطبيق قواعد المنهج المقارن في علم اللغة التاريخي ، والمنهج الوصفي ، وسواهما من طرائق البحث الحديثة . وقد كانت اللغة « العربية الفصحى» ميداناً لأبحاث عديدة قام بها أساتذة عرب ، وأساتذة مستشرقون ، حاولوا فيها دراسة ظواهرها ، وتتبع تفاصيلها ، ونقد نظمها ، سواء أكان ذلك في نطاق الفصحى فحسب ، أم في تناول لهجاتها أيضاً .

غير أن هذا الاتجاه الى دراسة « الفصحى » قد تعرض في الآونة الأخيرة لحملة من النقد ، أثارتها المدرسة اللغوية الأمريكية ، ومن تلقوا عنها في بلادنا ، وحجتهم في حملتهم أن « العربية الفصحى » أمر غير واقعي ، بل هي حقيقة ميتافيزيقية ، تتصل بالدراسات التاريخية فحسب ، وأن النماذج « العينات» التي نزعم أنها فصحى لنجري عليها دراساتنا الصوتية بخاصة ، لا يمكن قبولها «نماذج صحيحة» ، وإنما هي شيء آخر غير ما يعرف بـ «الفصحى» ، هي لغة أخرى مصنوعة يحاول ناطقوها أن يخلعوا عليها صفة « الفصحى » .

والجدير بالبحث في نظر هؤلاء الأساتذة هو اللهجات العامية المنتشرة في أرجاء الوطن العربي ، باعتبارها « نماذج » حية ، يمكن تسجيل نصوصها بصورة طبيعية ، غير مصنوعة ولا متكلفة ، وتحليل هذه النصوص من الناحية الصوتية واللغوية .

وقد قام عدد كبير من الدارسين بكتابة رسالات علمية في هذه اللهجات الحديثة ، أصواتها ، ولغوياتها ، وقواعدها ، وعلاقاتها فيما بينها ، وآدابها وفنونها .

ومع ذلك فليس من المعقول أن نقر وجهـة النظر القائلة بصرف الجهود واخلاصها للعاميات ، فان معنى ذلك أننا نتجاهل « واقعاً » لغوياً ، يمكن أن نصفه هنا بالخلود ، هو واقع « العربية الفصحى » ، التي نصوغ بها شعرنا ونثرنا وحديثنا الجاد، بل وحياتنا الراقية كلها ؛ العربية التي فرضت وجودها منذ وجدت واستوت على المثال الذي ندرسه وننطقه . فمنذ فجر تاريخ هذه «العربية» لم ينقطع حتى الآن استعمالها في الألسن الناطقة بالضاد ، وساعد على استمرار هذا «الوجود» ذلك التراث الأدبي العظيم ، وفي قمته « القرآن » ؛ تلك المعجزة البيانية الخالدة ، التي كفلت « للفصحى » طول العمر ، كما منحتها استقراراً في الصورة اللفظية والتعبيرية على مدى القرون ، وليس من المقبول أن يقال بأن حديثنا « العربي » لغة متكلفة مصنوعة ، بل هو — في الحق — عادة وسجية ، تناولتها يد التعليم والتربية بالتهذيب والتعديل ، وهي عملية لا بد منها لكل ناطق بلغة حية ، فالانكليزي مثلاً يتلقى عن أبويه لغة الحديث الجارية ، ولكنه يهذب نطقه ، ويقوم لسانه في مراحل التعليم المختلفة ليستطيع دراسة آداب لغته ، ومواصلة البحث العلمي بها . ولا يمكن القول بأن الطريقة التي يُلَقَّنُها الطفل في الريف الانكليزي هي الصورة المثالية لنطق الانكليزية التي يريدها المجتمع الانكليزي للغته وللناطق بها ، مع أنها صورة حية منطوقة ، كما لا يمكن القول بأن اللغة المدروسة في معاهد التعليم هناك لغة مصنوعة متكلفة ، لمجرد وجود اختلاف ما بينها وبين سابقتها ، هذا مع اعترافنا بعدم تساوي الاعتبارات عندهم واعتباراتنا ؛ فإن البون بين فصحانا وعاميتنا ليس كنظيره هنالك ، بالاضافة الى أن طريقتهم في معالجة لغتهم مرنة مترخصة ، وطريقتنا ملتزمة متشددة ، والسبب لدينا واضح ، متجسد في ذلك التراث الذي غنيت به العربية كما لم تغن لغة من لغات العالم ، شعراً ونثراً ، وبحثاً ، في عصر مبكر جداً بالنسبة الى غيرها من لغات العالم الحديث ، مع أن من المعلوم أن تراثها لم يصل الينا كاملاً ، بل تعاورته يد التبديد والنسيان ، حتى قال شيخ اللغويين أبو عمرو بن العلاء في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة : « ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير » ، وحتى ان جهوداً ضخمة تبذل منذ بعيد لحصر تراث هذه « العربية » المتفرق في بلاد العالم ، وهو ما تبقى من الغارات البربرية على العالم الاسلامي في القرون الوسطى ، تلك الغارات التي أحرقت مكتبات هائلة ، وأطاحت أغلى ما تمخضت عنـه الحضارة الاسلامية — بله

الانسانية – من كنوز ، فألقت به في قيعان الأنهار ، تتخذ منه معبراً للجيوش المتبربرة ، بخيلها ورجلها.

ولعل من المناسب أن نجلو هنا مفهوم « الفصحى » الـــذي نقصده ، فلسنا نريد « الفصاحة » بمقياسها القديم الجاهلي ، أو ما بعد ذلك بقليل ، لسنا نقصد « فصحى » امرئ القيس أو حسّان أو غيرهما من أرباب اللسان العربي ، فذلك أمر بعيد المنال ، وهو على أية حال من القضايا اللغوية التاريخية ، ومع ذلك إن للفصحى القديمة قوانين وتقاليد راسخة ، هذه القوانين والتقاليد الأساسية هي التي تحكم « فصحانا » الحديثة ، وان أثْرَت اللغة الحديثـــة بكثير من الأساليب والمفردات الجديدة التي تصدرت ظواهرها ، وأضحت من أهم قضاياها ، وليس هذا بمضعف من العلاقة الوثيقة بينهما كلتيهما . معنى ذلك بعبارة أخرى أن «العربية الفصحى » ذات واقع لغوي حديث هو استمرار لواقع لغوي سبقه ، مع وجود أوجه اختلاف بين كلا الواقعين ، شأن الكائن الحي المتطور ، يفيـــد من تقدم الزمن به ، ومن صلاته بالآخرين؛ ومؤكدين دائماً ضرورة رعاية هذا الواقع اللغوي في الوطن العربي ، وتناوله بالدراسة في ضوء ما سبقه ، مما ورد الينا موصوفاً في المراجع ، لتكتمل بذلك الحلقة «الفصحى» ، ونحس – نحن العرب – بأننا أمة ينبغي أن تعتز بماضيها ، اذا كانت تريد أن تعز في حاضرها ، ونؤمن بأن «الفصحى» التي حملها العرب الأولون ليفتحوا بها أوطاناً ، ويغزوا بها لغات ورطانات في الشرق وفي الغرب ، هي – دون العاميات – الرباط الوحيد الذي يمكن أن يجمع العرب في كل مكان.

ليس هذا الذي نقرره تهويناً من شأن دراسات « العامية » ، فنحن نعرف أهميتها الخطيرة في متابعة دراسة التطور اللغوي ، وتحديد قوانين هذا التطور ، ليمكن التنبؤ بمساره وتوقعه في العالم العربي ، وذلك من أهم نتائجها ، فضلاً عن اهمية هذه البحوث لدارسي الأدب الشعبي ، فهي «مفتـــاح الطريق الى دراسة المجتمع من خلال لغته . غير أن ذلك – كما هو واضح – محصور في مجال المتخصصين ، ذوي الاهتمام بهذا النوع من الدراسة .

ان بحثاً عن « العامية » – مهما بلغ – لن يجد طريقه الى اهتمام الجماهير العربية المثقفة التي تتكلم «العامية» ، بل سيظل حبيساً بين دفتيه ، يرجع اليه بعض الباحثين بين آونة وأخرى ، فبحوث « العامية » على أهميتها من النواحي الصوتية ، والنحوية ،

واللغوية، والفلكلورية، بحوث « ميتة » من وجهة نظر الثقافة العامة، بالرغم من انها تتناول نماذج «حية» بالمعنى الكامل. أليس من الطريف أن نلاحظ أن بحوثها لا بد من صياغتها بلغة عربية فصحى، وحسبنا ذلك دليلا على طغيان اشعاع الفصحى على ما عداها من العاميات، وعلى ضرورة متابعة بحثها واقعاً لا جدال فيه، وتاريخاً، ويلي هذا أن نحاول تقريب الشقة بين عاميتنا وفصحانا، لا على حساب الفصحى، بل بأن نرفع العامية الى مستواها، وتلك غاية دانية المنال، بعد التطور الرائع في وسائل الاعلام، لكن شريطة أن تُنفَى من وسائل الاعلام تلك الألسن الكليلة، ليحل مكانها مثقفون ومثقفات، يقودون خطانا في هذه السبيل، لتجميع طاقات المجتمع العربي في اطار الوحدة المنشودة.

وكتاب « العربية الفصحى » الذي نقدمه لقرائنا قصد به مؤلفه — بكل تواضع — أن يكون « مخططاً متواضعاً مع رجاء ألاّ يقابله قراؤه بقساوة، لما حوى من نقائص ومعايب لا يمكن تجنبها، شأن كل بداية معرضة للنقص ».

غير أني قبل أن أتناول مشكلات الكتاب أتعرض لسؤال بسيط قد يخامر أذهان بعض القراء، لقد يقول قائل: وما لنا وللذي لسان غير عربي ننقل عنه دروساً في «العربية الفصحى»؟... وهو سؤال يتجاهل دور الثقافة الأوربية الخطير في تشكيل حياتنا العقلية الحديثة. لقد مارست هذه الثقافة مناهج في البحث، علمية وتجريبية، أدت بها في ميدان اللغويات الى الكشف عن كثير من القوانين التي تخضع لها الفصائل والجماعات اللغوية، وكان أعظم أعمالها الكشف عن اللغة السنسكريتية، دليل القرابة بين اللغات الهندية الأوربية — مهما قيل إنه كان مصادفة، ثم أخذت الاكتشافات تظهر تترى، في ميادين لغوية أخرى ليس هنا مجال تعدادها. وفصحانا بحاجة الى الكشف عن أصولها السامية القديمة، ودراسة علاقاتها بأخواتها الساميات، أو بغيرها من لغات الفصائل الأخرى، كما أنها بحاجة الى تطبيق المناهج الحديثة في تصنيف ظواهرها، ووصف تطوراتها، وذلك باب من أوسع أبواب المعرفة، لا فرق فيه بين عربي وغير عربي، انه باب لا يلجه الاّ العلماء، بصرف النظر عن الجنس، فالعلم لا وطن له. وقد حظيت « العربية » بمجموعات من الدراسات القيمة على أيدي عشاقها من الغربيين، وحبذا لو استطاعت جهود مخلصة أن تتابع تعريب هذه الدراسات والتعليق عليها، كما فعل

المغفور له الدكتور عبد الحليم النجار ، حين نقل كتاب « العربية » للمستشرق الألماني « يوهان فك » ، فقدم به خدمة جليلة للبحث اللغوي ، والثقافة العربية .

ان للأجنبي عن اللغة أمام ظواهرها دهشة ، هي التي تثير في ذهنه مشكلاتها ، هذه الدهشة ترجمة لاحساسه بالفروق الدقيقة بينها وبين ما يجد في لغته من ظواهر مقابلة ، وقد يستعصي ذلك على صاحب اللغــة ، لشدة إلْفه للظواهر ، حتى ليكون أخفى الأمور أمام عقله وحسه ما هو معدود من باب البَديهات . ولا شك أن من الأمثلة المخلصة على الجهد المبذول في سبيل الفصحى ، مقترناً بالاحساس المرهف ، والدهشة المثيرة أمام ظواهرها ـ هذا الكتاب للأستاذ فليش ، فهو يثير من القضايا ما هو جدير بالدراسة والنقد ، من أجل تنمية المحاولة ، وتعميق أبعادها .

لقد قضى الرجل من حياته ردحاً طويلاً يحاول ويتأمل ، الى أن كتب الله له التوفيق في محاولته ، فأخرج للناس كتاباً ـ أقرر هنا غير مغالٍ ولا متحيز ـ أنه لم يسبق به مادة أو منهجاً ، في المستويات التي تناولها ، وبخاصة في الصرف والنحو :

فأما المادة فانها بداهة مستقاة من المراجع الأصلية القديمة التى عالجت قضايا اللغة الفصحى ، ابتداءً من كتاب سيبويه[١] ، وأهم ما في الأمر موقفه من هذه المادة ، فهو لم يحاول أن يبتدع ، أو أن يتلمس المآخذ ، شأن كثير من الباحثين في تراث الأقدمين ، والناقدين لمناهجهم ، وانما هو يحاول أن يبعث في القديم روحاً جديدة ، تبقى عليه أصالته ، وتمنحه الحياة بمنطق علمي .

ولقد كان بوسعه مثلاً في مواجهة مشكلة المصطلحات الصوتية أن ينحو منحى المترجمين ، فيضع لكل لفظة أو مفهوم يصادفه في ثقافته الأجنبية كلمة عربية جديدة أو معربة ، وحسبه ذلك من المحاولة ، ولكنه لم يشأ أن يلقي بتهمة التقصير جزافاً بحق القدماء ، بل شرع ينقب في ثقافتهم عن مقابل هذه المصطلحات ، واقتضاه ذلك أن يبذل جهداً جهيداً في التعرف الى مفاهيمهم ، مستهدفاً أن يثبت للمحدثين أن علماء العربية لم يغفلوا عن معالجة قضاياهم ، بل واجهوها مواجهة علمية ، ووضعوا لها ألقابها ، الصالحة للمفاهيم الحديثة أيضاً .

---

(١) لا ينافي هذا أن المؤلف يحيل كثيراً إلى مؤلفات زملائه المستشرقين الذي أخذوا عن المصادر العربية القديمة ، وسيجد القارئ هذه الإحالات بإزاء نصوص أو شواهد قريبة المنال ، لكن المؤلف يعتبر عمله هذا استمراراً لأعمال سابقيه ، فلزم التنويه بهم .

ولقد كشف الحوار الذي دار بيني وبينه في تراسلنا — منذ بدء اتصالي به عقب انتهائي من تعريب النص — عن عمق المحاولة التي خاضها الرجل ، وكيف استطاع أن يفيد من كل ما عثر عليه من مادة مطمورة في بطون الكتب ، حتى تلك التي لا يظن أنها تتعرض لمثل هذه المشكلات .

ولقد كشفت لي معاناة هذه الترجمة عن ايمان الرجل بقيمة الكلمة ، الكلمة التي ينبغي أن تستخدم دليلاً على مفهوم ، لا أن تطلق في الهواء ضجيجاً أو كالضجيج ، ان للكلمة عنده في مكانها — وظيفة تؤديها ، فاذا عجزت عن أدائها ، أو كانت لا وظيفة لها ، وجب حذفها أو استبدالها ، لأنها حينئذٍ أداة تضليل ، ووسيلة ضياع ، ومن ثم وجدنا كتابته خالية من الفضول ، بعيدة عن الحشو الفارغ ، الذي يصدع الرؤوس ، ولا يفيد شيئاً . ومن خير ما يمثل لنا طريقة المؤلف في التعبير هنا ، أنه يقدم أحياناً بعض اللوحات الاحصائية التي يمكن أن يعبر عن مضمونها في صفحات كثيرة من الكلام ، فهو يؤثر أن ُينْطِقَ الأرقام ، بتلك الطريقة المباشرة ، وأن ُيسْكِتَ الكلمات الثرثارة ، وحسبك أن تذكر أنه قدم كتابه بقوله : « هذا المؤلف الصغير ليس دراسة لفقه اللغة العربي ، ولا هو بالنحو الوصفي ، انه بعيد كل البعد عن هذه المجالات ، فهو — كما يدل اسمه — مخطط ؛ مخطط يتصل بالأحداث البارزة ، أو بالقيمة العامة ، والخطوط الأساسية ، فهو يغفل ضرورةً الجزئيات التي لا تفضي به الى غايته ، انه مخطط يرمي الى تقديم بناء لغوي جديد » .

وأما المنهج فقد استخدم المؤلف في كتابه فيما يتعلق بتقرير الظواهر النحوية بمفهومها العام — المنهج الوصفي القائم على الاحصاء ، وطبق بعض أفكار النحو الأوربي حين أخذ بنظام السوابق واللواحق في تحديد شكل الكلمة ، فعلاً كانت أو اسماً ، كما طبق بعض أفكار المنهج التاريخي والمنهج المقارن ، لاظهار علاقات اللغة الفصحى وتطوراتها . وبذلك جاء عمله متكاملا ، تساعدت فيه كل المستويات المنهجية تقريباً .

وقد أعانه على المضي في منهجه الى أقصى غاية ، ثقافة واسعة ، ودراسة عميقة للغات السامية ، شقيقات « العربية » الفصحى ، واطلاع واسع على كل الأعمال التي كتبها العلماء والباحثون في هذا الشأن في مختلف اللغات الأوربية . فهو يقدم

لنا مثلاً فكرة « تناسل الصيغ » في اطار من المقارنة العلمية لصيغ العربية بغيرها من الصيغ ، في العبرية ، والجعزية ، والاثيوبية الحديثة ، والآرامية ، والسريانية ، وغيرها من أعضاء الفصيلة السامية .

بل انه ليزيد فيقدم لنا صوراً لما آلت اليه الصيغة في اللهجات العربية الحديثة ، ولست أريد أن أسوق هنا أمثلة لذلك ، فالكتاب مليء بها ، وما أظن أن فكرة «تناسل الصيغ» قد حظيت من قبله بمثل ما منحها من البحث والبرهنة ، والمقارنة والاستنتاج .

صحيح أن فكرة « الثابت » الذي هو مصدر تشقيق الكلمة العربية ، وهو المكون من ثلاثة أصول غالباً ، فكرة قديمة ، قال بها العلماء العرب ، ومن أشهرهم في هذا الصدد أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله ، ولكن تطبيقه الدقيق لفكرة « التحول الداخلي » داخل هذه الأصول ، وبراعة استخدامه للمنهج الوصفي ، قد خلعا على عمله رداء النظرية الجديدة .

واستطاع المؤلف في دراسته هنا أن يستقصي استقصاء عجيباً جميع صور الكلمة العربية ، حتى لتشعر أنه قد طاف بجميع المعاجم والمظان اللغوية ، ليستحضر هذه الشواهد النادرة على وجود صيغة أو أخرى ، فمحاولته موفقة — دون شك — في هذا المجال ، ونظرة الى دليل الصيغ تقنعك بهذا ، وإن كنا نجد مثيلاً لهذه المحاولة لدى بعض القدماء كالسيوطي في المزهر ، مع اختلافهما في المنهج الذي سيقت في إطاره الصيغ .

ومن المسلم به في محيط الدراسات اللغوية العربية أن مشكلتها مشكلة «مصطلحات» ، فما زال أساتذة علم اللغة الحديث من العرب[1] يحاولون أن يضعوا ترجمات ومقابلات لما يصادفون من مصطلحات غربية ، نتجت من اختلاف التقسيمات ، أو تصحيح المدلولات ، ولعل أشد الناس احساساً بهذه المشكلة هم الباحثون في علم الأصوات ، نظراً الى حاجتهم الى الأخذ بمصطلحات محددة

(١) من هؤلاء في مصر الاساتذة الدكتور ابراهيم أنيس والدكتور علي عبد الواحد وافي والدكتور حسن عون والدكتور محمود السعران رحمه الله والدكتور محمد القصاص والاستاذ عبد الحميد الدواخلي والدكتور عبد الرحمن ايوب والدكتور تمام حسان والدكتور كمال بشر ، ومنهم في الشام الدكتور محمد المبارك عميد كلية الشريعة بدمشق ، وفي العراق الدكتور ابراهيم السامرائي .

المضمون، ولأن القدماء قد أطلقوا مصطلحات معينة بناءً على مذهب في الفهم والتقسيم، على حين أسفرت البحوث الحديثة عن فهم وتقسيمات مغايرة، ولنأخذ على ذلك مثالاً مصطلحات « مخارج الأصوات »، فان تقسيم سيبويه لها قائم على أساس الفصل بين المخرج والصفة. على حين مضى اللغويون المحدثون الى عدم الفصل بينهما، باعتبار الصوت وحدة متكاملة، وعلى الرغم من أن الخلاف بينهما اعتباري فقد حاول المحدثون وضع مصطلحات مغايرة لما وضعه سيبويه.

ومن الجائز أن يكون في محاولة سيبويه بعض النقص، نظراً الى اعتماده في تحديد المخارج أو الصفات على معلومات عصره، التي لم تكن وليدة التجربة العلمية، أو التشريح، ولكن ذلك كان منحصراً في المنطقة التي خفيت عنه في الحنجرة، فلم يتبين دورها في تحديد الجهر والهمس، وان كان قد أحس بصداه فيما أطلق عليه (صوت الصدر)، مقابل ما أطلق عليه أيضاً (صوت الفم)، وهو وصف يقترب من الحقيقة العلمية، حتى يصبح منها قاب قوسين أو أدنى، كما أنه لم يتبين دور الحنجرة في اصدار بعض الأصوات(الهمزة والهاء)، فكانت الهمزة عنده (حلقية مجهورة)، وكذلك الهاء والألف، وجعل من أوسط الحلق مخرج العين والحاء، ومن أدناه مخرج الغين والخاء.

على الرغم من هذا النقص البسيط، إن تقسيم سيبويه لمناطق الفم، وتحديده لمجموعات الأصوات المشتركة كان شبه نهائي، لم يستطع أحد ممن جاء بعده — حتى الآن — أن يثبت عكسه، أو يضيف اليه تعديلاً، وان كان المحدثون قد حاولوا احداث بعض التقسيمات داخل تصنيفه، فجعلوا صفة « الشدة » ذات وجهين: انفجاري واحتباسي، وسلخوا من الأصوات الشديدة في اصطلاح سيبويه صوت اللام، فكان في اصطلاحهم جانبياً غير محتك، وصوت الراء، فكان عندهم « ترددياً » أو « لمسياً »، والأولى تظهر تماماً في الراء الساكنة، والثانية يمكن أن تكون في حالة الراء المتحركة أوالراء اللثغاء. وقد عد سيبويه صوتي اللام والراء ضمن الأصوات الشديدة. وحدث أيضاً تغير في المجموعات الصوتية نتيجة التطور الذي طرأ على الأصوات، فانضمت الطاء والقاف الى المجموعة المهموسة، وانتقلت الضاد الى المقابل المجهور المفخم (المطبق) لصوت الدال، بعد ان كانت وحدها بين المطبقات — لا نظير لها تبعاً لوصف سيبويه.

ولعلنا نتساءل بعد هذا عن موقف المؤلف من هذه المشكلة ، وأبادر فأقرر أن موقفه كان متميزاً تمام التميز ، فقد حاول أن يجمع بين القديم والحديث في التقسيم ، وفي المصطلحات ، وله في ذلك رسالة جليلة القدر (بالفرنسية) ، ضمنها مقترحاته في نظام المصطلحات ، حاولت أن التزمها في ترجمة الجدول الخاص بذلك (ص ٤٠) ، ويظهر فيه بجلاء مجموعة قديمة من المصطلحات : (شفوي — أسناني — ذولقي — نطعي — حنكي — حافيٌ) ، والحافي هو الجانبي ، كما يبدو فيه بعض المصطلحات الجديدة عنده مثل (حَفَّافِيّ)، ويعني به المنطقة الرخوة التي تلي أقصى الحنك الصلب.

. يقول في كتابه «دراسات في علم الأصوات العربي»(ص ٢٤٢) : (هناك كلمة قديمة تطلق على الحنك الرخو هي(الحَفَّافُ)، وقد فسرها اللسان نقلاً عن الأزهري بقوله : « والحفاف اللحم الذي في أسفل الحنك الى اللهاة » ، وهو أوضح مما قاله الأصمعي في كتابه (كتاب خلق الانسان) قال: « واللحم الذي في أسفله « النطع » تسميه العرب الحفاف ومنه اللهاة » . ثم يقول : فلفظة « حَفَّافِيَّة » منطبقة اذن على أصوات المنطقة المسماة « Velaires ») .

كما نجد لديه أيضاً مصطلح « حُنْجُورِيّ » .

والواقع أنه أطلق لفظة (حلقية) على مجموعة الأصوات عميقة المخرج ، وهي الحاء والعين والهاء والهمزة ، ولكنه قسم منطقة الحلق قسمين : أطلق على الأعلى منهما « الحُنْجُور » ، وعلى الأسفل « المزمار » ، يقول في كتابه « علم الأصوات العربي» ص ٢٤٣ : « هنالك كلمة قديمة عينت منطقة الـ « Pharynx » ، هي « حُنْجُور » ، وقد استخدم قاموس الدكتور شرف[1] ص ٦٣٠ لفظة بلْعُم أو بُلْعُوم ، بيد أن هاتين الكلمتين لم تستعملا الا للمريء (انظر اللسان) ، وكلمة حُنْجُور أكثر تناسباً ، يقول اللسان (جـ ٥ ص٢٩٥ سطر١٣): « وقيل هو جوف الحلقوم وهو الحنجور » . فكلمة حنجورية ستكون اذن عاماً على الأصوات الحلقية ، أما « الحنجرة » فقد كانت مجهولة لدى العرب ، ولا بد لها من كلمة جديدة ، وقد استخدم الدكتور شرف في قاموسه (ص ٣٤٢) كلمة

(١) هو الدكتور محمد شرف في قاموسه «معجم انكليزي عربي في العلوم الطبية والطبيعية» المطبعة الاميرية بالقاهرة : ١٩٢٦ .

« مزمار » ، وسيكون اذن لدينا من كلمة مزمار : « مزمارية » الخ ...

فكلمة « حُنْجُور » هي اذن من اختياره هو ، أما كلمة « مزمار » فمن مقترحات معجم الدكتور شرف .

ويلاحظ أننا في ترجمة عبارات « من بين الأسنان ، من وسط الحنك ، من أقصى الحنك » لم نلتزم تعبير المؤلف في كتابه « دراسات في علم الأصوات العربي » ، بل صغنا منها تركيباً مزجياً مراعاة للتعبير الاصطلاحي ، فقلنا : « بَيْنَ أَسْنَانِيٌّ » – « وَسْطَ حَنَكِيٌّ » – « أَقْصَى حَنَكِيٌّ » ، وما نعرف أحداً ذهب الى هذه الصياغة من قبل .

وقد كان من بين المشكلات التي واجهتها ترجمة الكتاب مشكلة التعبير عن مفهوم كلمتي « consonne » و « voyelle » ، وقد كان من الممكن أن يقنع فليش باستعمال كلمة « ساكن » وجمعها « سواكن » في مقابل الأولى ، وكلمة « حركة » وجمعها « حركات » في مقابل الثانية . غير أنه رفض من أول الأمر هذه الترجمة التي كنت أخذت بها ، الى ان وافتني منه رسالة تشرح وجهة نظره في المشكلة برمتها .

وقد أوضح فليش في هذه الرسالة ، وفي غيرها من الرسائل أن المشكلة ليست في مجرد وضع اصطلاح ، بل هي أعمق من هذا ؛ هي في رأيه مشكلة المنهج الذي يكون على أساسه الاصطلاح ، هل يكون منهجاً شكلياً ، يلتمس أدنى علاقة سطحية لاختيار المصطلح ؟ ... أو يكون منهجاً وظيفياً يربط المصطلح بالوظيفة المنوطة به ، وبقدر ما يحمل من مضمون؟...والواقع أن المصطلحات العلمية ليست أعلاماً على أشخاص حتى يقال : ان الأسماء لا تعلل ، انها أخطر من ذلك بكثير ، هي دلائل على علاقات معينة بين اللفظ ومدلوله ، وهي في الوقت ذاته أمارات على سلامة المنهج والفكر الذي تَرَسَّمَه . وقد كان هذا دأب المؤلف في حواره معي طوال عامين كاملين ، ففي صدد مشكلتنا هذه تتلخص وجهة نظره في أن القدماء من العرب – وهم يضعون علم أصواتهم – قالوا : حرف وحركة ، ولم يكونوا يقصدون مطلقاً التعبير عن مفهوم « consonne » في مقابل « voyelle » ، فقد قالوا : حرف صحيح ، وحرف معتل ينقسم الى : حرف مد ، وحرف كالصحيح ، وحروف المد تعين عنصراً حركياً ، كما أن الحركات أبعاضٌ ، أو

أوائلُ لحروف المد . فالحركات عند القدماء من العرب عناصر ناقصة ، لا تقوم بذاتها ، بل لا بد أن تعتمد على حرف صحيح أو كالصحيح (الواو – والياء) ، وذلك من المفاهيم المؤثرة في الدراسة المقطعية ، اذ من الضروري اشتراك الحركة والحرف ، والحرف لا يمكن أن يوجـــد دون حركة بعده ، أو دون أن يفيد من حركة الحرف قبله .

ومن ثم فالحركة في نظر هؤلاء ليس لها وجود مستقل ، كما أن هناك تداخلاً بين المفهومين ، اذ أن « الحركة » جزء من « حرف » المد ، وهذا التداخل يقضي على صلاحية المصطلحين معاً ، حيث لا يمكن أن يقوم نظام متمايز على أساس متداخل مختلط . على حين تعني الكلمتان الأجنبيتان مفهومين مستقلين لا تداخل بينهما ولا اختلاط .

وقد استطاع المؤلف في اثناء محاولته العثور على لفظين آخرين للخروج من المأزق ، فقد وجد أن الفهرست لابن النديم[1] قـــال في حديثه عن القلم الرومي ص ٣٠ : « ولهم – الاغريق – حروف تسمى المُصَوِّتَات وهي الألفـــا والأبي والايطا واليوطا والهو والواو الصغرى والواو الكبرى وهي الأطوميغا » . ولعل سائلاً يقول : وما دلالة هذه الحروف المصوتات؟ ، والجواب من كلام ابن النديم نفسه ، حيث جعلها مواضع للاعراب في اللغة اليونانية فقال : « والاعراب لا يقع على شيء من الحروف اليونانية الا على السبعة الأحرف المصوتات » ، وبهذا يتضح أن ابن النديم يقصد هنا ترجمة ما يقابل « voyelle » في اليونانية ، فما الذي يمنع اذن أن يستخدم تعبير ابن النديم في حل المشكلة على أساس جديد ؟ ..

وقد استهدى فليش في محاولته هذه أيضاً بما ذهب اليه التهانوي في معجمه : « الكشاف عن اصطلاحات الفنون » الذي وضع مصطلح « مُصَوِّت » في مقابل « صامت » ، وقد قرر أيضاً في رسالته المذكورة أن التهانوي لم يخترع هذين اللفظين . فقد استقاهما من مؤلفين آخرين سبقوه ، ولعله كان يقصد ابن النديم .

على أن ابن النديم – فيما تبينَّا – لم يكن أول من استخدم كلمة (مصوت) بهذا المعنى ، فقد سبق إلى استخدامها فيما هو أصرح دلالة على المعنى المراد أبو

---

(١) طبعة المكتبة التجارية – مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

الفتح عثمان بن جني ، حيث وصف الحركات الطويلة بأنها حروف (مصوّتة) ، واستخدم هذا الوصف في مقابل الحروف (الساكنة)، قال : « والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة ، وهي الألف والياء والواو » ، غير أنه بعد أن خطا هذه الخطوة أفقدهن قيمتهن الصوتية ، فاعتبرهن (سواكن) توابع لما هو من جنسهن ، وهو الحركات ، وذلك بسبب اختلاط المفاهيم الاصطلاحية الذي أشرنا إليه[1] .

وأقدم استعمال محدد للمصطلحين(صامت ومصوت) هو — فيما نرى — ما جاء في رسالة الرئيس ابن سينا التي عنوانها « أسباب حدوث الحروف» ، إذ وضع لكل منهما مفهوماً بالغ التحديد ، لا يختلط بمفهوم غيره . مع تسليمنا بأسبقية ابن جني عليه في الحدود التي وضحناها .

وعلى الرغم من أنه يرى أن كلمة (صامت) بمعنى «consonne» لا تخلو من مأخذ — اذ قد يلتبس هذا « الصمت » بمعنى « الهمس » الآتي بعد ، والمستعمل في مقابل «الجهر » — فإنه يرتضيها على أية حال كانت ،لأن المراد بكلمة«مصوت» محدد تحديداً قاطعاً على أساس الوظيفة ، فوضع كلمة « صامت » بازائها يحدد مفهومها أيضاً تحديداً وظيفياً . ولقد يساعد على تحديد مفهوم « consonne » أمران:

أولهما : أنها قد جاءت الينا من الاغريقية التي تعني بهـا مفهوماً مركباً من (con + sonne) ، أي الذي « يصوت » مع غيره .

وثانيهما : أن تعريف « المصوت » هو أنه : « جرس موسيقي منتظم قابل للقياس » ،وتعريف « الصامت » : «ضوضاء غير منتظمة ، وغير قابلة للقياس» ، واذا كان تعريف الصامت صادقاً تمام الصدق بالنسبة الى « المهموس » ، فانه صادق بعض الصدق بالنسبةالى « المجهور » ، وهو أن الجهر بالرغم من موسيقيته ليس سوى « ضوضاء » ، وهكذا يتم الفصل بين المفهومين ، ويمكن على أساسه مقابلة « مصوت » بـ « صامت » ، عـلى أساس أن المصوت هو الذي « ينتج الجرس المنطوق للمصوتات » ، على حين لا يستطيع « الصامت » أن « ينتج هذا الجرس المنطوق » .

---

(١) انظر الخصائص ٣/١٢٤ و١٢٥ – طبعة دار الكتب .

ولعل فليش قد استهدى في موقفه هذا أيضاً بموقف المستشرق الألماني برجشتراسر الذي ذهب في كتابه عن تطور النحو العربي (وهو مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الجامعة المصرية) الى استخدام عبـــارتي : صائت وصامت ، فاتفقا في كلمة « صامت » وفضل هو استعمال «مصوت» على « صائت » ، نظراً الى دلالتها المباشرة على الوظيفة ، «فالصائت» من حيث «صيغته» يعني المتصف بالتصويت في ذاته ، أما « المصوت » فيعني من هذه الوجهة ذلك أولاً ، كما يعني أنه يمنح التصويت لغيره ، فقد راعى اذن اللون الديناميكي في دلالة اللفظ على معناه .

وقد فهم — من هذا العرض السريع لوجهة نظره في المشكلة — لماذا رفض استعمال مصطلح : «ساكن » بدل «صامت» ، لأنه يعني بلا شك في الثقافة العربية القديمة نقيض « المتحرك » ، فاستعماله في معنى «consonne» يزيد المشكلة ابهاماً .

ومشكلة أخرى واجهتنا عندما تعرضنا لترجمة كلمة : «collectif» ، وقد كان من الجائز أن يرتضي ذوق الترجمة تعبير (المشترك الجمعي) ، أو (اسم الجمع) ، أو شيئاً من هذا القبيل ، ولم يكن رفضه للتعبير الأول الا لأنـــه بعيد عن مصطلح القدماء ، ورفض الثاني لأن المقصود بكلمة « colllectif» أعم من اسم الجمع ، اذ هو يشمل اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وقد ارتضى اخيراً اقتراحي ان تترجم بعبـــارة « اسم الجماعة » ، وكان رضاه من أجل موافقة العبارة لمصطلحات القدماء من ناحية ، ولأنها تفيد معنى التعدد ، دون أن تلتبس بالجمع — من ناحية أخرى .

ومن أوضح ما يمثل لنا الاتجاه الوظيفي الذي سلكه المؤلف في وضع مصطلحاته موقفه من مصطلحي « الماضي والمضارع » ، فقد عبر عنهما في كتابه بالكلمتين : «accomplie» و «inaccompli»[1] ، وأعرض عن استخدام الكلمتين الشائعتـــين «passé» و «présent» .

ومن المعلوم ان كلمة «accompli» تفيد انتهاء الحدث ، كما ان «inaccompli» تشير الى عدم انتهائه ، وقد كان التصرف الأولي للترجمـــة ان ترد المفهوم الى اصطلاحه الشائع في العربيـــة ، فتعطي الأول كلمة « الماضي » ، والثاني كلمة « المضارع » ، ولكن المنهج الذي ترسمه المؤلف منع من ذلك ، بل رفض رفضاً

---

(١) قد يكون لهذه المصطلحات وجود عند بعض المستشرقين ، ولكن القارئ العربي يفتح عينيه للمرة الاولى عليها في عمل فليش .

قاطعاً استعمال هذين اللقبين للفعل العربي ، فالأول منهما ذو ارتباط بالزمن ، اي ان له اساساً وظيفياً ، اما الثاني فانما سمي « مضارعاً » لمضارعته اسم الفاعل في الحركات والسكنات ، ويعني ذلك انه مصطلح شكلي غير مرتبط بمدلوله الوظيفي ، ومن حيث قد طرأ الخلل على النظام بهذا الاختلاط بين الأسس ، فلا مناص من وضع مصطلحين جديدين على اساس وظيفي واحد ، اي يعبران عن المدلول الزمني لكليهما ، واستقر الرأي بيني وبينه على انهما : « التام وغير التام » .

ومن مشكلات الفعل العربي موقف المؤلف من حالات الفعل الاعرابية ، فهو يرى أن دلالة الفعل تشير إلى وظيفته في الجملة ، وأن هذه الوظيفة هي التي تحدد شكله الاعرابي ، ومعنى ذلك رفض التعليل القديم القائل بأن الفعل يكون مرفوعاً اذا لم يسبقه ناصب او جازم ، فهو تعليل شكلي مسرف في الشكلية ، وقد اقتضى التزامه للتحديد الوظيفي رفض « نظرية العامل » التي دان بها النحو القديم ، وهي نظرية تقوم على التقدير الوهمي والافتراض المنطقي ، اي على امر تجريدي ، لتفسير شكل الكلمة العربية في نهايتها ، ولتفسير بناء التركيب العربي ايضاً .

والأولى ان نبحث في وضع الفعل في حالاته الثلاثة عن ضابط وظيفي ناشئ عن مدلوله ، وقد ذهب الى ان الفعل يكون مرفوعاً في حالة الـ « indicatif » ، ويكون منصوباً في حالة الـ « subjonctif » ، ويكون مجزوماً في حالة الـ « jussif » ، وقد استقر حوارنا على تخصيص الرفع بحالة « الاخبارية » ، وتخصيص النصب بحالة « الانشائية » . ومعنى « الاخبارية » هنا ان الفعل يعطي خبراً مستقلاً غير معلق بشيء ، ويقصد بـ « الانشائية » ان الفعل المنصوب يكون معلقاً دائماً ، فهو في طريقه الى ان يكون — اثباتاً أو نفياً — اي انه في الغالب لم يشرع فيه بعد ، وذلك شأن أغلب النواصب . ولقد ترد على ذلك استثناءات ، ولكنها لا تضر القاعدة الغالبة ، ففي حالة : « اريد ان يقوم محمد » علاقة الفعل بما قبله علاقة مفعولية لم تحدث ، بل يراد انشاؤها . وفي حالة : « لن يقوم محمد » يمكن ان نجد نفس العلاقة ، اذا ما علمنا ان « لن » مركبة من « لا + أن »[1] ، فنفي « لا » منصب على ما بعده : « لا ان يقوم محمد » ، فكأن « لا » هذه

---

(١) هو مذهب الخليل والكسائي — انظر الخصائص ٣ / ١٥١ وشرح الأشموني للألفية ١٨٢/٣ طبعة الميمنية .

ضُمِّنَت القيمة الفعلية التي للفعل الجامد « ليس » ، وهو أمر يفسره تاريخ اللغة ، ومع ذلك فان « لن » تعد الآن حالة خاصة . وفي حالة « جئت لأتعلم » تتضح علاقة الفعل المنصوب بما بعده كغاية له ، يراد انشاؤها . أما في حالة مثل « لأجاهدن أو تستقر العدالة » فان علاقة التبعية هنا تتجلى في التحديد الزمني ، ثم ان هذه الحالة للأداة «او» خاصة بالتركيب العربي ، يترك تفسيرها لتاريخ اللغة.

وبذلك تكون حالات استعمال المنصوب منحصرة غالباً في الحال التي تكون علاقة المنصوب فيها بما قبله علاقة انشائية . أما الفعل « المجزوم » فــان هذا المصطلح يمكن الابقاء عليه — وقد أبقى عليه فعلاً كثير من النحاة الأوربيين — في حالتين : حالة الفعل بعد « لم ولما » ، وحالة استعماله في جمل الشرط . أما في حالة وقوعه بعد لام الأمر ، ولا الناهية فيصلح أن يطلق عليه (الأمري) ، وهو مقابل كلمة « Jussif » ، وبدهي أن النهي أمر بالسلب ، في مقابل الأمر بالايجاب.

فألقاب الفعل على هذا تبعاً للمنهج الوظيفي هي :

المضارع المرفوع	(غير التام الاخباري)
المضارع المنصوب	(غير التام الانشائي)
المضارع المجزوم (١)	(غير التام المجزوم)
المضارع المجزوم (٢)	(غير التام الأمري)

• • •

ومن المعروف المشهور عند دارسي اللغات الاجنبية ترجمة كلمة «adverbe» بكلمة « الظرف » ، باعتبار أن ذلك هو معناه البدهي الشائع ، لكن ذلك لم يقنع صاحبنا ، من حيث كان الـ «adverbe» في رأيه أعم من الظرف ، بحيث يشمل أربع طوائف من الكلمات هي :

(١) الطائفة الدالة على الزمان (٢) الدالة على المكان
(٣) الدالة على الكمية مثل : كثيراً ... قليلاً ... جداً
(٤) الدالة على السلوك مثل : رويداً ... حقاً .

فهذه الطوائف الأربعة تشترك في وظيفة واحدة داخل الجملة ، بالرغم من اختلاف أشكالها ، هي أنها تضيف الى معنى الجملة قيداً من الزمان أو المكان أو الكمية أو السلوك ، وبذلك استحقت شكلاً اعرابياً واحداً ، وان اختلف تأويله

أحياناً ، فلماذا لا تجمع كلها تحت عنوان واحد ، هو الـ «adverbe» ؟... ولذلك وجب أن نبحث عن كلمة اخرى غير « الظرف » ، وانتهى بنـــا البحث الى أن نختار له كلمة قديمة هي « الفضلة » ، ولتمييز هذه « الفضلة » عن اطلاقها القديم أضفنا اليها وصف « المكملة » أو « التكميلية » ، وكان ذلك مراعاة للمعنى الأصلي الذي يشير اليه تحليل الكلمة، والذي روعي عند صياغتهـــا في الفرنسية ، أو في اللاتينية قبلها .

ومن أهم ما ينبغي أن نلفت اليه نظر القارئ موقف الكتاب من تسميات بعض الصيغ الفعلية ، فقد اقتضى موقف المؤلف التربوي أن يفصِّل أحياناً في تميز الصيغ بعضها من بعض ، مراعاة لجانب دارس العربيـــة الأجنبي عنها ، فوجدناه يحترم هنا الشكل ليؤسس عليه اصطلاحاً جديداً ، وذلك كأن يلقب صيغة «فَعَلَ» (صيغة المعلوم) ،على حين يلقب « فَعِلَ » : (المعلومة المتوسطة). ويقصد بذلك انها توسطت في الشكل بين سابقتها وصيغة المجهول «فُعِلَ» . ومثل هذا التفصيل لا يؤثر على تتبع القارئ للكتاب ، كما لا يؤثر عليه ان يجد من حين الى آخر بعض هذه اللمسات الجديدة ، فالسياق كفيل بتفسير المراد دائماً .

ونحن لم نعرض في هذا التقديم الا جانباً من محتويات الكتاب ، لم يتناول كل ما أثار من قضايا ، ولا كل ما اقترح من مصطلحات ، ولولا الاطالة لطاب الحديث حول موضوعات اخرى جديرة بالتفسير والتعليق ، فهـــذه المقدمة برغم طولها مقصرة ، ولعل القارئ يغفر لنا هذا التقصير ، وربما أضفنا اليها جديداً في طبعة أخرى .

وأخيراً ، فقد جرى المؤلف على أن يحيل القارئ الى « مذكرات » وضعها في نهاية الكتاب ، وهذه الاحالة في ذاتها تبين لنا عن طبيعة مسلكه في داخـــل الكتاب ، فهو لم يشأ ان يثقل صلب الموضوع بنصوص او تحقيقات او تعليقات جانبية ، يمكن ان تصرف القارئ عن الاهتمام بالأصل ، وقد حرصت على ان تبقى هذه المذكرات في مكانها ، بالرغم من ان ذلك غير مألوف في شكل الكتاب العربي ، اظهاراً للطابع الذي أراده المؤلف لكتابه .

وبقيت لي مع هذا كله كلمة اخرى اقرها هنا ، هي ان الكتاب يكشف بجلاء عن المسئوليـــة الكبيرة والعبء الثقيل الذي يواجه الباحثين في فقه اللغة

العربية ، وان الأدوات التي ينبغي ان تتوفر للدارسين باهظة التكاليف زمناً وجهداً، وتقتضي من مريدها استعداداً خاصاً ، لا يشترط في غيره من الدارسين . ثم ان الكتاب يكشف ايضاً عن امكانيات البحث المتاحة امامنا ، والملحة دائماً علينا في خوض غمارها ، بالاضافة الى انه رد بليغ على اتجاهين يتواجهان في الدراسات اللغوية المعاصرة : الاتجاه المهمل للفصحى ، والمعادي لها احياناً ، والاتجاه التقليدي الذي يرى ان لا جديد يمكن ان يضاف الى تراث القدماء ، في المادة ، وفي المنهج على سواء .

وبعد : فان الدرس الذي تلقيته في اخراج هذا الكتاب الى حقل العربية درس نادر ، لا يتاح مثله ابداً لغيري من المشتغلين بالترجمة في غير ذلك من الميادين ، فمادة الكتاب صعبة المأخذ ، شاقة التناول ، مركزة التعبير . تقتضي من المرء دائماً ان يعرضها على مصادرها العلمية ليحققها ، ويتأكد من سلامة موقفه ازاءها ، ومنهج الكتاب منهج صارم لا يفرط في حروفه ، ولا ينحرف عن جادته ، مهما تكن عوامل الانحراف ، ولأمر ما كان هذا التواضع الذي التزمه المؤلف في تقديم كتابه الجليل : « مع رجاء ألاّ يقابله قراؤه بقساوة » ، في مقابل تلك الصورة الرائعة التي ختم بها الكتاب حين قال :

« وأخيراً » ، فلكي نختم هذا البحث يمكننا ان نكرر ما سبق ان قلناه في مقدمتنا لدراسة اللغات السامية : (ان لغة الشعر العربي ، بما توفر لها من ثروة في صيغها النحوية ، ورقة في تعبيرها عن العلاقات التركيبية ، انما تعد أعلى قمة بلغها نمو اللغات السامية) .

لقد صحبت المؤلف خلال كل صفحة في هذا الكتاب ، صحبته دارساً له ، ثم معرباً ، ثم مناقشاً متثبتاً ، وكم ردني الى الصواب في فهم مسائله ، وكم تواضع حين وجد الحق بجانبي ، وهو في كلتا الحالين العالم الفذ الذي يحسن التوجيه ، ويحترم وجود الآخرين . لقد آمنت بعد هذه التجربة ان الثقافة الحقة سلوك يعكس المعرفة ، ومعرفة تصوغ السلوك ، وان هذا النوع من الثقافة هو الذي يحقق أرقى صور التعاون الخلاق ، في سبيل العلم ، وفي سبيل الحقيقة الخالدة . والله ولي التوفيق .

القاهرة في ١٠ من يوليو ١٩٦٦ — دكتور عبد الصبور شاهين

المؤلِّف

هو الدكتور هنري روبرت فليش ،ولد في قرية جونفيل بفرنسا ، في الأول من يناير ١٩٠٤ ، وتلقى دراسته الثانوية بمدرسة الملائكة (تونون ليبان) ، ثم حصل على دبلوم المدرسة القومية للغات الشرقية الحيّة بباريس (لغة عربية) ، ثم على دبلوم معهد الدراسات الصوتية . وهو من أقدم من التحقوا بمعهد الدراسات العليا بباريس ، قسم العلوم التاريخية واللغوية ، ثم حصل على الليسانس في الآداب من السوربون ، ونال بعد ذلك منها درجة الدكتوراه في الآداب .

عيّن استاذاً بجامعة القديس يوسف (ببيروت) منذ عام ١٩٤٥ ، حيث ما زال يلقي محاضراته بمعهد الآداب الشرقية ، في فقه اللغة العربية ، وفي لغويات السامية .

والدكتور فليش عضو بالجمعية اللغوية للدراسات الحامية السامية ، وعضو بالجمعية اللغوية بباريس ، وبالجمعية الدولية للدراسات الشرقية ، كما اختير عضواً بمجلس إعادة تنظيم المركز القومي للبحث العلمي بباريس ، ومراسلاً للمعهد (Institut, Paris).

وقد حصل المؤلف على درجات وألقاب علمية أخرى (غير جامعية) ، منها : درجة الليسانس في الفلسفة المدرسية ، ودرجة الليسانس في اللاهوت ، وقد قام بتدريس اللغة العبرية لمدة أربعة أعوام في كليّتي الفلسفة واللاهوت .

وهو فضلاً عن ذلك عضو بالجمعية الفرنسية للدراسات ما قبل التاريخ ، ومفوضها بلبنـــان ، وعضو بالجمعية الجيولوجية بفرنسا ، الخ...

وللمؤلّف فضلاً عن كتابه هذا (الصادر عام ١٩٥٦) مجموعة من المؤلفات اللغوية ، كلها بالفرنسية ومنها :

1 — Les verbes à allongement vocalique interne en sémitique (1944).

2 — L'R roulé dans une prononciation franco-comtoise(1946)

والأول بحث في فقه اللغة السامية ، والثاني في علم الأصوات التجريبي ، وهما الرسالتان اللتان نال بهما درجة الدكتوراه .

3 — Introduction à l'Étude des langues sémitiques (1947).

٣ — (المدخل الى دراسة اللغات السامية) .

4 — Traité de philologie arabe, Ier vol. (1960).

٤ — (بحث في فقه اللغة العربي — الجزء الأول ، والجزء الثاني منه قيد التحضير) .

٥ — كما نشر الجزء الرابع من القاموس العربي الفرنسي (لبارتلمي) عام ١٩٥٠ ، والجزء الخامس عام ١٩٥٤ ، وكتب له مقدمة في جزء مستقل .

٦ — أكمل نشر كتاب : (تفسير ما بعد الطبيعة) أو الشارح الأكبر ابن رشد ، وكان قد بدأه الاستاذ م. بويج. وللمؤلف غير ذلك خمسة وثلاثون بحثاً ومقالاً نشرت في مجلات المستشرقين ، وثمانية وأربعون تقريراً عن الأعمال الاستشراقية ، ومن أهم بحوثه فيما يتصل باللغة العربية :

١ — دراسات في علم الأصوات العربي .

٢ — دراسات في الفعل العربي .

٣ — اللهجات الشرقية (في دائرة المعارف الاسلامية — مادة [العربية]) .

٤ — تاريخ النحو العربي .

٥ — التفكير الصوتي عند العرب في ضوء : « سر صناعة الإعراب — لابن جني » .

٦ — الجانب المعجمي في الجملة العربية الفصحى .

٧ — ملاحظات عن الدراسة الصوتية التنظيمية في العربية الفصحى.

٨ — العربية الفصحى والعربية اللهجية .

وبقية أبحاثه اللغوية إما متصلة باللغات السامية ، وإما باللهجات الحديثة في العالم العربي ، بل لقد كتب الدكتور فليش في دائرة المعارف الاسلامية أكثر من خمس وعشرين مادة حول اللغة والثقافة ، وله غير ذلك بحوثه الكثيرة في الدراسات الدينية ، والتاريخية ، وأغرب ما يضاف الى هذا الانتاج الغزير بحثه عن (النحالة) في لبنـــان ، وقد نشره عام ١٩٦٣ .

هذه ترجمة موجزة لكفاح الرجل الذي نقدمه اليوم – ولأول مرة – الى قراء العربية ، في بحث لغوي هو ثمرة دراسة طويلة متعمقة في فقه اللغة العربية .

(المعرِّب)

مقدمة الكتاب

هذا المؤلف الصغير ليس دراسة لفقه اللغة العربي، ولا هو بالنحو الوصفي. انه بعيد كل البعد عن هذه المجالات ، فهو – كما يدل اسمه – مخطّط ؛ مخطط يتصل بالاحداث البارزة ، أو بالقيمة العامة ، والخطوط الأساسية . فهو يغفل ضرورةً الجزئيات التي لا تفضي به الى غايته . انه مخطط يرمي الى تقديم بناء لغوي جديد[١] .

ويمكن حصر النظم النحوية التي أسفر عنها البحث اللغوي في نماذج ستة رئيسية هي :

(١) نظام الكلمات .

(٢) التركيب .

(٣) الالصاق (وهو استخدام السوابق واللواحق والزوائد المتوسطة) .

(٤) التعديل الداخلي للاصل (الاشتقاقي)، او للعنصر النحوي، سواء أكان ذلك في المصوتات ام في الصوامت .

(٥) التضعيف .

(٦) اختلافات النبر ، سواء أكان ديناميكياً متفاعلاً (وهو الناتج عن درجة النشاط في النطق) ، ام موسيقياً (وهو العلو الموسيقي) .

---

(١) فسّر الاستاذ E. Benveniste الكلمة « structure » بقوله : (يقصد بكلمة structure في أوربا بخاصة تنظيم الكل في أجزاء ، وتعاون وثيق بين أجزاء الكل التي تتوافق فيما بينها وتتكيّف (Journal de psychologie normale et pathologique, nº du cinquantenaire (nºˢ 1-2) janvier 1954, p. 136.) وهذا هو ما يقصد اليه من استخدام الكلمة ، لا كما يدل عليه تفسير بلومفيلد، الذي أخذ به أغلب اللغويين الامريكيين .

وهذا هو النظام الذي ذهب اليه الاستاذ اللغوي ادوارد سابير Ed. Sapir في كتابه (اللغة Le langage)[1]، وقد حدد النموذ ج الخامس (التضعيف) بقوله : « هو تكرار الأصل الاشتقاقي كله او بعضه » (ص ٧٤) . وهو التحديد الذي أخذنا به .

وهنا نصل الى نقطة هامة في بحثنا هي : بيان نصيب اللغة العربية من هذه النظم العامة المختلفة .

أما النموذ ج الرابع وهو « التعديل الداخلي » فانه سوف يشغل اهتمامنا أساساً ، لا سيما الطرق الخاصة بالتعديل الداخلي ، من مثل : مد المصوتات القصيرة ، وتضعيف الأصوات الصامتة[2] في الاصل الاشتقاقي ، فهي كلها مسائل جوهرية ، ذات قيمة عامة . ولسوف تتولى خاتمة البحث تركيب مـــا تحصل لدينا من نتائج .

ونقصد بـ « العربية » هنا تلك اللغة التي عرفها العرب أنفسهم لغةً رسمية : لغة الصحراء قبل أن تتفرق القبائل إثْر الفتح ، وهي التي كانت تتمثل بخاصة في الشعر الذي ازدهر قبل بعثة محمد (صلعم)، ثم استمر ازدهارها في عصر صدر الاسلام ، حتى نهاية الدولة الأموية ، كما انها تتمثل من جهة اخرى في القرآن . وقد كانت هذه اللغة الموضوع الوحيد الذي أفرِغَتْ له البحوث النحوية واللغوية التي قام بها العلماء العرب .

تلكم هي (العربية الفصحى) ، فهي التي كان العلماء يعلمونها تلاميذهم في المدارس ، (وهي ايضاً التي تستعمل الآن لغةً ادبية حديثة) .

---

(١) الترجمة الفرنسية للاستاذ S. M. Guillemin – باريس – Payot ص ٦١–٦٢ .

(٢) يعنى مفهوم « la gémination » في العربية ازدواج صوتَين صامتَين متماثلَين متواليَين ، فهو تكرار سريع ، ولكن الاستعمال الذي درجت عليه العربية يدل على انها لم تكن تميِّزه عن الطريقة الكمية في مد المصوتات. ونحن هنا لا نفرق بينهما ايضاً، ولذا جعلنا التضعيف ضمن التغيرات الداخلية في النموذج الرابع .

ولقد نطلق عليها أحياناً : « اللغة القديمة » أو « لغة الصحراء » أو « لغة الشعر القديم » ، فلينتبه القارئ جيداً لما نريد من معنى لهذه المصطلحات .

هذه « العربية » لغة صعبة ، وتكمن احدى صعوباتها — ان لم تكن أكبرها — في حيث كانت قائمة على نموذج لغوي خاص ، مختلف تمام الاختلاف عن ذلك النموذج الذي قامت على أساسه اللغات الاوربية .

لقد بذلنا غاية جهدنا في ملاحظة الاحداث (اللغوية) ، وفي ان نستنبط منها الاتجاهات الرئيسية وتفرّعاتها ، ثم نلقي عليها نظرة مستوعبة منظمة . وقد اقتضى هذا ان نستخدم بعض الافكار او الملاحظات الخاصة بنا . وبعض هذه الملاحظات سبق أن عرضناه، لا سيما في كتابنا «دراسات في علم الأصوات العربي»[1]، وبعضها الآخر حاولنا أن نزيد فيه ، كما سوف نبيّن ذلك .

ولقد أدخلنا بعض الافكار المتصلة بالنحو التاريخي ، أو بالمنهج المقارن — على ندرة — ، حتى يمكن ادراك حال اللغة المدروسة ، باظهار علاقاتها وتطوراتها[2] .

وسوف يجد القارئ لهذا الكتاب نوعين من الملاحظات :

أحدهما : في أسفل الصفحات ، وهو يؤدي دوره المعتاد .

والآخر : يتضمن احالة الى نهاية الكتاب ، وهو يحتوي تكملات ومناقشات فنية ، وقد وضعناها هذا الموضع من الكتاب ، كيلا نثقل صلب الموضوع . ولقد تكون هذه الملاحظات كثيرة ، ولكن من الواجب الاهتمام بها في نطاق هذا العمل ، اذ أن من الضروري أن يعلم القارئ اننا لم نقل هنا كل ما كان جديراً بالملاحظة .

---

(١) (Etudes de ph. arabe) احدى دراسات المؤلف التي نشرها بالفرنسية عن جهد العلماء العرب في علم الأصوات، وتقييم هذا الجهد من وجهة النظر الحديثة (المعرّب).

(٢) العمدة في هذا الباب هو كتاب المستشرق الألماني « يوهان فك » [العربية] وهو يبحث في تاريخ اللغة ، والأسلوب العربي . ويحتوي لمحات غنية عن التطور الذي تعرّضت له اللغة خلال القرون التي أعقبت الفتح الاسلامي (وقد ترجمه الى العربية المغفور له الاستاذ الدكتور عبد الحليم النجار) .

وهذا الكتاب الصغير متوجه اولاً الى دنيا العلماء ، العلماء بالعربية من كل نوع ، وبخاصة أولئك الذين يستكنهون أسرارها ، بحثاً وراء ادراك مصطلح لأحد النحاة العرب، (مع انه ربما كان مفهوماً لديه بصورة أخرى) ، كما انه متوجه الى اللغويين الذين يسعون وراء معرفة بناء اللغات المتعددة ، ذات الفصائل المختلفة . الى هؤلاء العلماء جميعاً نقدم ثمرة بحوثنا وتأملاتنا .

ولكم رغبنا أن يسهل الوصول الى هذا الجهد على طبقة أخرى من العاملين، أكثر تواضعاً ؛ اعني ذلك الطالب الذي يريد أن يجتاز مستوى النحو الوصفي، أو يحاول أن « يقرأ » ليزيد أفقه رحابة ، وهو يُعِدُّ اجازة في علم اللغة العربي ، كما اعني : كل اولئك الذين اضطرتهم مهنتهم الى البقاء في بلد من البلدان العربية ، فانطلقوا في شجاعة يتعلمون اللغة الادبية ، محاولين النفوذ الى عبقريتها .

فمن اجل تيسير فهم الأحداث اللغوية في العربية بالنسبة الى هؤلاء حاولنا ان نقرنها بتمثيلاتها من اللغة الفرنسية ، وان نلتمس مقارباتها بقدر الامكان[1]. فهل كان ذلك على حساب التوازن العام في المنهج ؟... ان عذرنا هو اننا لم نستطع ان نتجاهل أولئك الذين يعانون دراسة العربية ، ويحاولون فهمها .

ان دراسة من هذا القبيل كانت في الواقع مشروعاً جريئاً ، بل وربما كانت دراسة فجّة في الوضع الراهن للدراسات العربية ، ومن أجل هذا رأى المؤلف أن من الممكن نشر « مخطط » متواضع (هو هذا الكتاب) ، مع رجاء ألاّ يقابله قراؤه بقساوة ، لما حوى من نقائص ومعايب لا يمكن تجنبها ، شأن كل بداية معرضة للنقص .

وقد طلب مني الاستاذ ا. شبيتالر A. Spitaler خلال اقامته القصيرة في بيروت أن يقرأ القسم الأكبر من المخطوط. وانا أعبر له عن صادق عرفاني لكل ما ابدى من ملاحظات وتوجيهات .

---

(١) ننصح هؤلاء أن يتركوا مؤقتاً الباب الأول الصوتي ، وأن يبدأوا قراءتهم بالباب الثاني الصرفي، وفي هذه المقارنات ذات الغرض التعليمي كان من الطبيعي استعمال اللغة الفرنسية من أجل القراء الذين يعرفون اولا اللغة الفرنسية . ولذا نرجو ألاّ يرى أحد الدارسين في طريقتنا هذه أدنى استهانة بأية لغة أخرى .

مصطلحات الكتابة

الصوامت

نشير هنا الى أوجه التطابق بين الرموز المستعملة في كتابتنا الصوتية، وبين الابجدية العربية ، وقد قصرنا اشارتنا هذه على الأصوات غير المنطوقة في اللغة الفرنسية ، او الرموز التي تبسّط الكتابة الفرنسية :

ء		ط	ṭ
ث	ṯ	ظ	ḏ̣
ج	ğ	ع	ʿ
ح	ḥ	غ	ġ
خ	ḫ	ق	q
ذ	ḏ	ه	h
ش	š	و	w
ص	ṣ	ي	y
ض	ḍ		

ملحوظة : ḍ = ض ، من باب الرمز الاتفاقي فحسب لذلك النطق القديم ، الذي لم يكن دالاً مفخمة (مطبقة) . و r – هي دائماً مكررة ، لا لمسية لثغاء .

المصوتات

اهتممنا بتسجيل المصوتات القصيرة في آخر الكلمة المعربة ، حين يكون الاسم ممنوعاً من الصرف ، (فهو ذو حالتين في الاعراب Diptôtes) ، أما الكلمات المنصرفة ذوات الأحوال الثلاثة Triptôtes فقد أظهرنا مصوتها كلما كان ذلك مفيداً ، سواء أكان ذلك بتصوير

المصوت بذاته ، مع التنوين او بدونه، ام كان برسم خط صغير في آخر الكلمة مثل :
رفلٌ = rifallun او -rifall .

أما في الأفعال فقد سجلنا دائماً المصوتات القصيرة الأخيرة ، دون أن نستخدم الخط الصغير ؛ والمصوتات التي استخدمناها في التسجيل هي :

u = الضمة الخالصة ، كما في الكلمة الفرنسية : cou

ə = e / المصوت بين الضمة والكسرة، كما في الكلمات الفرنسية : que – le – je

ę = é / الفتحة الممالة ، او الكسرة المقفلة كما في الكلمة الفرنسية : pré

ä = è / الفتحة الممالة امالة خفيفة[1] او الكسرة المفتوحة ، كما في الكلمة : mère

ورسم خط فوق المصوت يدل على انه مصوت طويل : ā, ī, ū . فاذا لم يرسم هذا الخط دلّ ذلك على انه مصوت قصير .

وقد أشرنا الى النبر في بعض النصوص العربية اللهجية بعلامة توضع فوق المصوت المنبور (á)، او توضع بجواره مباشرة مثل : samaka'ta : سمكيتا .

---

(١) يستخدم الجدول الدولي وصف المصوتات بانها ضيقة او نصف ضيقة او واسعة او نصف واسعة، وعليه فالكسرة المقفلة هي نصف الضيقة ، والمفتوحة بين هذه وتاليتها . (المعرّب)

الباب الأول

الأصوات

١ ـ المادة الصوتية

أولاً ـ المصوتات والصوامت :

يلاحظ في علم الأصوات وجود تناقض بين عدد الصوامت الضخم (٢٨) ، وذلك العدد القليل من المصوتات (فتحة وكسرة وضمة ـ a u i)، قصيرة كانت ام طويلة . ومن المحتمل أن تشير هذه المذكورات الى مناطق نطقية فحسب . ثم يرد عليها في الاستعمال تغيرات (بحسب القبائل) ، فتصبح الضمة الخالصة (u) ضمة مفتوحة (o)،وتصبح الكسرة الخالصة (i) كسرة قريبة من الفتحة (ممالة) (ç) ، وذلك نحو: يكتُب (yaktub) اذ تنطق احياناً (yaktob) ، ونحو : يحمِل (yaḥmil) اذ تنطق (yaḥmẹl) ، ولكن ذلك لا يغير المعنى في شيء . ومن ذلك « الامالة » التي تجعل الفتحة الطويلة الخالصة (ā) (وهي ما يعبر عنه بألف المد) فتحة طويلة ممالة (ā̤)، و « التفخيم » الذي عرف في الحجاز ، وهو الذي يجعل الفتحة الطويلة (ā) ضمة طويلة مفتوحة (ō) ، فهاتان الظاهرتان الصوتيتان لا تحدثان أدنى التباس في المعنى[1] . وانظر ما

---

(١) يبدو أن تغير المصوتات في اللهجات الحديثة لا يعد ثقيلاً على ألسنة الناطقين باللغة في مجموعة لهجية معينة، فالنطق بالكلمة (بِينكِسِر) باخلاص الكسرتين الأخيرتين، byi'nkisir، او بحذف الثانية وامالة الثالثة : byi'nkṣẹr ، او بامالة الثانية والثالثة مع

كتبه ج. كانتينو J. Cantineau في كتابه: «محاضرات في علم الأصوات العربي» (Cours de phonétique arabe) (الجزائر ١٩٤١) : حيث وصف الكتابة العربية بأنها كتابة تنظيمية، قال: «انها لا تهتم إلا باختلافات النطق، التي ينتج عنها تفرقة بين الصيغ النحوية أو الكلمات».

ومع ذلك ففي العربية مصوتان مزدوجان[١] هما : أو aw ، وأي ay ، في مثل : قوْم ، وليْل (رقم (١) في المذكرات الأخيرة).

أما المصوتات الثلاثة (طويلة أو قصيرة) فان نسبة ورودها في النطق العربي تختلف، اذ نجد الفتحة (a) أكثر المصوتات ورودًا، ويكفي أن نقوم لاثبات ذلك باختبار احصائي بسيط في القرآن، وليكن ذلك مثلاً الآيات ٦/٥ — ١٢/١١ من سورة البقرة، ففي هذه الآيات تتكرر الفتحة (١١٠) مرات، والكسرة (٤٢) مرة، والضمة (٥٠) مرة، فاذا كان عدد هذه المصوتات (٢٠٢) حالة، فان النسبة المئوية لورود كل منها هي (الفتحة ٥٤,٤ ٪) ، و (الكسرة ٢٠,٨ ٪) ، و (الضمة ٢٤,٨ ٪) . أما المصوتان المزدوجان : (أوْ) و (أيْ) فلم يرد كل منهما سوى مرة واحدة .

وربما استطعنا — لو قمنا باحصاءات أخرى في نصوص أكبر — تعديل نسبة ورود الكسرة والضمة، ولكننا لن نستطيع قطعاً أن نمس نسبة شيوع الفتحة في الكلام العربي[٢] .

نقل النبر من الاولى الى الثانية: byinke'sẹr، كل هذا موجود في لبنان، بيد أن ما يلتبس على الناطق هو استعمال كلمات مختلفة لمعنى واحـــد، وذلك كأن ينطق البيروني كلمة (بَطّيخ) هكذا : baṭṭīḫ او baṭṭayḫ، ولكنه يضطرب اذا استمع الى حلبي ينطق كلمة (جَبَس ğabas) لنفس المعنى.

(١) يطلق عليهما ايضاً الصوتان المركبان. (المعرّب)

(٢) ارجع الى B.S.L. Esquisse d'une phonologie de l'arabe classique عدد رقم ١٢٦ — ١٩٤٦، صفحة ١٢٥، فقد قام بإحصاء في ثلاثة نصوص قرآنية (البقرة من ١ — ١٨) و (طه من ٢ — ٣٤) و (الروم من ٢ — ٢٠)، اي انه قد

أما الأصوات الصامتة فمن المدهش أن نجد اطراداً كبيراً في النطق بالأصوات الحلقية أو الحفافية ؛ الحلقية مثل : الهمزة والهاء (مزمارية) ، والعين والحاء (حنجورية) . واللهوية مثل : القاف (q)[1] ، والخاء (ḫ) ، والغين (ġ) ، والأصوات المطبقة – أعني المفخمة – هي : (الصاد ṣ ، والطاء ṭ ، والظاء ḍ ، والضاد ḍ) .

ولقد كان العرب يتباهون بنطقهم الخاص لصوت الضاد ، وهو عبارة عن صوت مفخم يحتمل أنه كان ظاء (ḍ) جانبية ، (أي أنه كان يجمع الظاء واللام في ظاهرة واحدة) ، وقد اختفى هذا الصوت فلم يعد يسمع في العالم العربي ، وأصبح بصفة عامة اما صوتاً انفجارياً هو مطبق الدال (ḍ) ، واما صوتاً أسنانياً هو الظاء ḍ . ولكن بلاد العرب قد احتفظت في بعض لهجاتها المتفرعة عن المجموعة القديمــة جنوبي الجزيرة – بكثير من الصوامت الجانبية (رقم ٢ في المذكرات) .

وقد قسم العرب الأصوات الصامتة الى مجهورة ومهموسة وهو تقسيم ناشئ عن التأثير الصوتي ، وبالرجوع الى نص سيبويه الذي ذكره السيرافي في

اختار من كل سورة مائتي كلمة ، وقد خرج من احصائه لهذه الستمائة كلمة بالنتيجة التالية (الفتحة ٥٩,٤ ٪) ، و (الكسرة ٢٠,٨ ٪) و (الضمة ١٩,٨ ٪) فقد تقاربت الكسرة والضمة ، أما الفتحة فقد زادت نسبتها .

(١) لا نشك في أن للقاف نطقاً أكثر عمقاً – على الأقل عند بعض القبائل – : اي انها كانت عبارة عن احتباس في أقصى الحلق (paroi du pharynx) ، ويوجد أيضاً في بعض اللهجــات نطق مماثل (انظر دراستنا في علم الأصوات العربي ص ٢٤٢ رقم ٢) . مثل هذا النطق لا يكتسب بالصنعة والمران ؛ اذ أن الذين يتصفون به لا بد أن يكونوا قد ورثوه عن نموذج حيّ – أما التفخيم emphatisation فقد يكون على انواع مختلفة ، وفي اعتقادنا أن نموذج (الاطباق velarisation) الذي وصفه النحاة العرب صحيح منطبق على النطق العربيّ الفصيح. وليس من مهمتنا في هذا الكتاب أن نناقش هذا الموضوع .

شرحه للكتاب (وهو نص في المذكرة رقم ٣) يبدو لنا الآن من المسلم أن هاتين الكلمتين لا يختفي وراءهما سوى تعبير مختلف، اقتضته وجهة نظر سيبويه ومن تبعه، هو ما نعنيه بكلمتي (sonores و sourdes) . أما ما ينشأ عن اعتبار كل من الهمزة والطاء والقاف بين المجهورات طبقاً لنظرية القدماء فليس صعوبة يتعذر تذليلها (ارجع الى : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٣٦ رقم ١).

وينقسم الجانب الأكبر من الأصوات الصامتة – وفقاً لتعاليم سيبويه التي تعد أساسية في الموضوع – الى مجهور ومهموس :

ب/ف ؛ ت/د ؛ ث/ذ ؛ س/ز ؛ خ/غ ؛ ح/ع .

. ʿ/ ḥ ; ġ / ḫ ; z/ s ; ḏ/ ṯ ; d/ t ; f/ b

وتتمثل الفاء الشفوية في الباء النفَسية القديمة (p) . وتقابل الكاف (k) الجيم الرخوة المليَّنة (gʸ mouillé)[1] التي تتفق مع الجيم السامية القديمة، ولقد تطورت هذه الجيم حتى صارت (ǧ)[2] في النطق الفصيح الذي تلقيناه، (فصارت حينئذ مقابل š) . أما في اللهجات فانها تتمثل على تنوّع في : dʸ, ǧ, ž, y وأيضاً في : z .

ولقد كانت القاف مجهورة، حافظ على جهرها أهل البداوة جميعاً، وكان ذلك من خصائصهم . (مهما اختلف مخرجها لديهم) .

ولم تكن الهاء (h) سوى مهموسة . والهمزة كذلك مهموسة .

أما الشين (š) ، فقد كانت اولاً مفردة لا مقابل لها في نظام سيبويه ،

---

(١) gʸ هي اكثر الفونيات موافقة لما يقوله سيبويه، فهي جيم مُلَيَّنة، أعني أنها تضيف الى كونها منطوقة من منطقة أقصى الحنك الأعلى – اتصال اللسان بمنطقةوسط الحنك الأعلى – (قارن في الفرنسية (n) في الكلمتين : cognée, agneau لتفهم معنى تليين الصوت (La mouillure) .

(٢) أي جيماً احتكاكية: وهي النطعية = ǧ = dž كما تنطق j في الكلمة الانكليزية joy .

ولكنها قرنت الى الجيم (ğ) ، كما سبق أن قلنا ، وبقيت الكاف (k) حينئذٍ مفردة .

أما الصوامت الضعيفة (w و y) فهي مجهورة ، وكذلك الأصوات المائعة : الراء (r)، واللام (l) .

وهكذا نجد لدينا بعض الصوامت المهموسة بقيت بلا مقابل مجهور، وهي: الشين(š) ، والكاف (k) – تبعاً للتطور المشار اليه آنفاً – ، والهمزة والهاء ، كما نجد أصواتاً مجهورة بلا مهموس، وتلك هي الصوامت الضعيفة: الواو والياء، وكذلك : الراء واللام ، وهو أمر طبيعي .

أما صوت الضاد المفخمة فقد بقي وحيدًا دائماً في النظام الصوتي كله .

وتحدث الأنفية فقط في الصوت الأسناني ، وهو : د > ن /d > n ، وفي الصوت الشفوي ، وهو : ب > م / b > m .

وقد أصاب التفخيم أصوات المنطقـــة الأسنانية (سواء أكانت شديدة ام رخوة ، وأصاب الأصوات البين اسنانية ، وهي : المهموس / ص ṣ / ، والمجهوران : / ظ ḏ / ، و / ط ḏ – التي سرعان ما همست فأصبحت مفخم التاء : ṭ ؛ كما أصاب الصوت المجنب : الضاد .

وبذلك يكون النظام في أكمل صورة بالنسبة الى هذه المنطقة الأسنانية، كما يمكن أن نلمس ذلك في الجدول التالي :

منطقة النطق	مجهور	أنفي	مفخم	مهموس	مفخم
شفوي – شديد	ب / b	م / m		ف / f رخو	
شفوي حفافي – رخو	و / w				
أسناني لثوي – شديد	د / d	ن / n	(ط) / ḍ	ت / t	ط / ṭ
بينَ أسناني – رخو	ذ / ḏ		ظ / ḍ	ث / ṯ	
بينَ أسناني – مجنب – رخو			ض		
أسناني صفيري – رخو	ز / z			س / s	ص / ṣ
ذَوْلَقي – رخو	ر / r				
حافّي – رخو	ل / l				
نطعي	ج / ǧ			ش / š	
وسطَ حنكي – رخو	ي / y				
أقصى حنكي شديد(الجيم اليائية)	جي / g^y			ك / k	
حفافي – رخو	غ / ġ			خ / ḫ	
لهوي – شديد	(ق)			ق / q	
حنجوري – رخو	ع / ʿ			ح / ḥ	
مزمـــاري				هـ ء / h ʾ	

ملحوظة : ويصوّر هـذا الجدول نطق الأصوات كما كانت في الفصحى ، وقد وضعنا بين قوسين الصوتين اللذين وصف سيبويه نطقهما : ط= ḍ و ج gy (وهما اللذان لم يحتفظا بخاصتهما النطقية) ، والقاف المجهورة (وهي التي وضعها سيبويه بين المجهورات) . أما بالنسبة الى الجيم الندية الملينة (g^y) فيجب القول بانها كانت من أقصى الحنك ، والفاء (f) شفوية . ويستطيع القارئ بتتبعه لاشارات الجدول التي تعين الشديد والرخو ، كما تعين المخرج – أن يضع تعريفاً للاصوات الصامتة .

ثانياً – ضعف الواو والياء بين مصوتين :

اذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون احداهما بين مصوتين : اذ انهما ينحوان نحو الاختفاء . ولدينا هنا قاعدة لا يعسر بيانهـا ، وهي قاعدة ذات تأثير في ادراك التغيرات الصرفية في الأفعال التي يكون ثاني أصولها او ثالثها واواً او ياء (رقم ٤ في المذكرات) ، وهذه الحالة كثيرة الوقوع ايضاً في صرف الأسماء التي يتوفر فيها هذا الشرط ، فقد يحدث أن تتوفر لدينا صيغتان شائعتان ، أعني مشتملة احداهما على الصامت الضعيف ، على حين خلت الأخرى منه ، وذلك نحو : (خونة) (ḫawanat) [1] و (خانة) (ḫānat) ، والذي نريد أن نقوله في هذا المثال المعروف هو : أن الواو حين وقعت بين مصوتين في (خونة) اختفت وأصبحت (خانة) (*ḫaanat) فاجتمع مصوتان قصيران[2] تحولا الى مصوت طويل . والحالة هنا بسيطة ؛ لأن المصوتين القصيرين كانا من جنس واحد .

---

(١) تحوّلت كلمة خونة ḫawanat الى خوَني ḫawanė بالكسرة الممالة في اللهجة اللبنانية. ويمكن الاعتراض على ذلك بأن جمع التكسير يعتبر صياغة حديثة نسبياً في اللغة السامية، ولكن يجاب على هذا الاعتراض بأن جمع التكسير قائم على اصول مشتركة هي في ذاتها قديمة في السامية .

(٢) وهو ما لا يمكن أن يبقى – انظر ص ٤٣

ولكن قد يحدث أن يكونا مختلفين ، وينتج من هـذا حينئذ أوجه من التعارض تبعاً للقوانين الصوتية ذات القيمة الخاصة ، سواء في الأسماء ام في الأفعال ، متى تشابهت العناصر فيهما . وليس من الممكن أن ندخل في كل هذه التفصيلات التي سبق أن عرضناها جزئياً في كتابنا : (دراسات في علم الاصوات العربي ص ٢٥٢ – ٢٥٣ ، ٢٧٧ – ٢٧٨) .

وقد احتفظت ضرورة النظام الصرفي غالباً بالواو والياء بين مصوتين ، ولكن صحب ذلك اللجوء الى وسيلة لمعالجة ضعفها ، وتقويتهما بالتضعيف كلما استُطيع ذلك ، بشرط عدم المساس بتماثل الوزن في الصيغة ، أعني دون تحولهـا الى وزن آخر .

فالتضعيف اذن أمر ثانوي ، (أي أنه ليس جزءاً من النظام الصرفي) ، وتكشف عن الغرض منه الأمثلة التالية : سَنِيٌّ (saniyyun) في : سَنِيِيٌ* (saniīyun) (زنة فعيل) ، ومَرْضِيٌّ (marḍiyyun) في : مرضِيٌ* ((marḍīyun)) ، ومَرْضُوٌّ (marḍuwwun) في : مَرْضُووٌ* (marḍūwun) ، (زنة مفعول) ، اسم مفعول nom de patient من الفعل : رضي يرضى .

ويحدث هذا أيضاً في النسب كما في : مصريون في مصرييون* ، وكذلك : مصرية . وكثيرًا ما يحدث في هذه الحالة أن يقع الصامت الضعيف بعد مصوت طويل ، يختصر ضرورة ، ولا علّة لذلك الا أن تضعيف الواو او الياء يجعلها في مقطع مقفل (راجع هذه المسألة في كتابنا : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٨٠ – ٢٨١) .

٢ – « المقطع »

أولاً – طبيعة المقطع :

يبدأ المقطع في العربية الفصحى دائماً بصامت واحد فحسب ، وينتهي اما بمصوت (فهو المقطع المفتوح) ، واما بصامت واحد ايضاً (فهو المقطع المُقْفَل) ،

وهذا ينفي : أن تبدأ الكلمة بمجموعة من الصوامت الانفجارية المتصلة (explosifs) ، وأن يكون في وسط الكلمة مجموعة من الصوامت تزيد على صوتين ، (وتكون المجموعات ذات الصوتين دائماً منفصلة) ، وأن تنتهي الكلمة بمجموعة متصلة من الصوامت الاحتباسية (implosifs) [١] .

ففي بداية الكلمة يتحاشى العربي أن ينطق بمجموعة من الصوامت الانفجارية المتصلة ، وذلك بأن يأتي بمصوت[٢] (voyelle phonétique) ، فيقال : (أ) كتب ـ uktub(') بدلاً من : (كْتُبْ) ktub ، ومثال ذلك : ايضاً أن الاسم الاغريقي Platon قد أصبح في العربية أفلاطونُ ('aflāṭūnu) ، وحيث وجب الاتيان بصامت لبداية المقطع فقد اصطلح على أن يكون (الهمزة) ، ونجد هذه الهمزة في الكلمات الأعجمية المعربة مثل : اِقْليم ، وافرَنْج ، واسفُنْج، والكلمتان الاخيرتان بالفرنسية (franc و ,éponge) .

أما في صرف الأفعال العربية فان هذه المصوتات المساعدة لا تتدخل عندما تكون الكلمة السابقة منتهية بمصوت ، اذ يستخدم هذا المصوت في الفصل بين المجموعات مثل : قالَ اكتب (qāla ktub) ، كما يستخدم في تحليل الكلمات الى مقاطع مثل : قا / لَ كْ / تُبْ (qā-lak-tub) ، ويقال : انطلق ('inṭalaqa) ، ولكن يقال عند الوصل : ثمّ انطلق (ṯumma nṭalaqa) ، ويكون تقسيمها الى مقاطع هكذا : ثُمْ ـ مَنْ ـ طَ ـ لَ ـ قَ (-ṯum-man ṭa-la-qa) .

أما في وسط الكلمة فان كل صوتين صامتين متواليين لا بد أن يكون أولها جزءاً من المقطع السابق ، والثاني جزءاً من اللاحق ، وذلك مثل : يستكتب (yastaktibu) ، وتقسيمها المقطعي : يَسْ ـ تَكْ ـ تِ ـ بُ (yas-tak-ti-bu) .

---

(١) يقصد المؤلف بكلمة explosif هنا الحالة التي يسمح فيها للهواء بالخروج على هيئة انفجار في الصوت الشديد ، توصلاً للنطق بالحركة التالية للانفجار ، وذلك في بداية الكلمة . ويقصد بكلمة implosif الحالة التي يحتبس فيها الهواء في الصوت الشديد ، فلا يحتاج لخروجه ، نتيجة انتهاء الكلمة ، أي عدم وجود حركة تالية . (المعرّب)

(٢) هو ما يطلق عليه همزة الوصل في اصطلاح النحو العربي . (المعرّب)

وأما في نهاية الكلمة ، فعندما يُلغي الوقف مصوت الاعراب يوتّى في ظروف معينة بمصوتٍ فَصْلٍ ، كما في : غُصْنٌ (ġuṣnun) ، اذ تصبح : غُصُنْ (ġuṣun) ، بدلاً من : غُصْنْ (ġuṣn)[1] .

ثانياً – المقطع المُقْفَل ، والمصوت الطويل :

كشف لنا السلوك المقطعي عن وجود ثلاثة نماذج من المقاطع :

صامت + مصوت قصير : مقطع قصير

صامت + مصوت طويل : مقطع طويل

صامت + مصوت قصير + صامت : مقطع طويل

بيد أن هذا السلوك سيضطرب اذا ما نشأ عن بعض الصيغ الصرفية مصوت طويل (أو مزدوج Diphthongue) في مقطع مُقْفَل، على الصورة التالية :

صامت + مصوت طويل + صامت

وبهذا يتكوّن مقطع (مديد) .

والشعر العربي الذي يحتوي في اوزانه المختلفة مجموعة محددة من المقاطع الطويلة والقصيرة ، أي أنه ذو قياس محدد – لم يتسع مطلقاً لهذه المقاطع المديدة ، فقد كان الشاعر يتخلص من هذه الصعوبة بطرق مختلفة (انظر كتابنا: دراسات في علم الاصوت العربي ص ٢٤٩ – ٢٥٠) .

أما النثر فقد اتسع للمصوت الطويل (أو المزدوج)، وذلك عندما يُقْفَل المقطع بنفس الصامت الذي يَفْتَتِح المقطع التالي ، فينشأ صوت مضعف وذلك نحو : احْمَارَّ (’iḥmārra) ، ولا الضَّالِّينَ (walā-ḍḍāllīna) (القرآن – نهاية الفاتحة) ، وخُوَيْصَّةٌ (ḫuwayṣṣatun) تصغير « خَاصَّة » .

والسؤال الذي يحضرنا الآن هو : كيف يتم التقسيم المقطعي في هذه الحالة ؟...

(١) بالنسبة الى الحالات التي يحتفظ فيها في الوقف بمجموعة من الصوامت في آخر الكلمة.
انظر: H. Birkelande, Altarabische pausalformen, Oslo 1940, pp. 53 sq.

أغلب الظن أنــه يتم بان نترك المصوت الطويل أو المزدوج في مقطع مفتوح هكذا : اِحْ ــ مَا ــ رْرَ (ʼiḥ-mā-rra) ، لا ــ ضَّا ــ لِّيـ ــ نَ (lā-ḍḍā-llī-na) ، خُ ــ ويْـ ــ صَّـ ــ تُنْ (ḫu-way-ṣṣa-tun).

لكن بعض العرب يعمدون في هذه الحالة ــ على ما قرره صاحب المفصل في أمثلته ــ الى تقسيم المصوت الطويل الى مصوتين قصيرين منفصلين بوساطة همزة ، وبذلك يصبح المقطع المديد مقطعين قصيرين ، (وان أصبح الثاني طويلاً بسبب الوقف) ، وذلك مثل : احمأرّ ، ولا الضألين (وهي قراءة مروية) ، فقد كان على هؤلاء العرب أن يجروا تقسيمهم المقطعي بطريقة ربما أبقت على المقطع المديــد ، ولكن كراهيتهم له جعلتهم يلجأون الى حيلة أخرى لتحاشيه ، (رقم ٥ في المذكرات) .

وقد جرت العادة في النثر ــ عند أمن اللبس ــ باختصار المصوت الطويل الوارد في مقطع مقفل ، وأمثلة أخرى كثيرة في الأفعال التي يكون ثالث أصولها واواً او ياء متلوة بكلمة مبدوءة بصامت مثل : يغزو الجيشُ ، يرمي الغرَضَ ، يخشى القومُ ، فقد نطقت دون مصوت طويل .

وكذلك الحال في قولهم في حال التثنية : (لم يضربا القومَ : lam yaḍri-ba-lqawma) ، وفي حال الجمع : (لم يضربوا الآنَ : lam yaḍribu-lʼāna) ، وفي حال المؤنثة المخاطبة : (لم تَضْرِبي ابنَكِ : lam taḍribi-bnaki) . وهذه الأمثلة مأخوذة عن صاحب المفصل أيضاً ، وقد أورد هنالك أمثلة نادرة تخرج عن هذه القاعدة من أجل الحفاظ على معانٍ خاصة .

وهنا تعرض لنا مشكلة هي انه قد ينشأ عن اتصال كلمة بأخرى مصوت مزدوج في المقطع المقفل ، وتقضي ضرورة النظام الصرفي بعدم جواز اختصار هذا المصوت المزدوج بالغاء أحد عنصريه . والحل الذي طبق على هذه المشكلة هو تجزئة المصوت المزدوج بين مقطعين مختلفين (انظر أيضاً كتاب المفصل) ، وذلك مثــل : (لا تخشوْ النَّاسَ lā taḫšaw-nnāsa) ، اذ تصبح :

(لا تخشَوُا النَّاسَ lā taḫšawu-nnāsa) ، وكذلك : (لقــد ابتغوا الفتنة laqad-ibtaġawu-lfitnata) — وكذلك الحال في المجرور المثنى في (الاضافة النحوية) مثل : (في غزْوَتَيِ الغازي : fi ġazwatayi-lġāzi) .

لقد أدت كراهية الاحتفاظ بمصوت طويل أو مزدوج في المقطع المُقْفَل دورًا هاماً في شكل اللغة العربية . وقد لفتنا انتباه القراء الى تلك النقطة في كتابنا (دراسات في علم الأصوات العربي ، ص ٢٥٠ وما بعدها) .

٣ — « اتجاهات عامة »

عرضنا في كتابنا (دراسات في علم الأصوات العربي ، ص ٢٤٨ وما بعدها) ، مسلكين عامين ، ومن المناسب أن نذكرهما هنا :

أما اولها : فهو كراهة أن يتكرر صوت صامت مرتين متواليتين مع مصوت قصير يفصل بينهما .

وثانيهما : كراهة النطق بالصوامت الضعيفــة — الواو والياء — مشكلة بمصوتات من جنسها ، فلا تنطق الواو مع الضمة (wu) ، ولا الياء مع الكسرة (yi) ، كما لا تنطق الواو مع الكسرة (wi) ، (رقم ٦ في المذاكرات) .

(١) فالكراهة الأولى تختص اولا بحالة ما اذا بدئ مقطعان متواليان بصامت بعينه ،مع اشتمال الأول على مصوت قصير ، والمثال الدقيق على هذا موجود في الأفعال التي عينها ولامها من جنس واحد، مثل *مَدَدَ madada ، *فَرَرَ farara، و*وَدِدَ wadida ، وفي العبرية أفعال من هذا القبيل بزنة (فَعَلَ)،ومن ذلك : sāḇaḇ : حاط ،(وفي اللغة الجعزية[١] : نَبَبَ nababa : حفظ) ، فاللغة العربية تقول : مَدَّ madda ، وفَرَّ farra ، ووَدَّ الخ... فقد أدمجت الصامتين في صوت مضعف بعد حذف المصوت القصير .

---

(١) إحدى اللغات الرئيسية في الحبشة ، ويظن أنها الساميّة الأولى، أو تطور لها مباشر . (المعرّب)

وتلك سنة من سنن العربية كلما أمكنها ادماج صوتين في صوت واحد، وهو ما عبر عنه النحاة العرب بالادغام، حتى لو اقتضى الأمر حذف المصوت القصير، فغير التام من الفعل «مَدَّ»: يَمُدّ (yamuddu)، بدلاً من: *يَمْدُدُ (yamdudu)، وكذلك: (يَفِرّ ويَوَدّ، الخ... (رقم ٧ في المذكرات). وفي الصيغة التاسعة: احْمَرّ (في * احْمَرَرَ ihmarara') وغير التام: يَحْمَرّ بدلاً من (*يَحْمَرِرُ yaḥmariru)، أو أفعلات: أحِبَّاء — في: *أحْبِبَاء، وأزِقَّات — في: *أزْقِقَات.

وفي اللغة صور من الحذف والاختصار مختلفة، لها اسبابها العميقة في هذه الكراهة لتكرير صامت مرتين متواليتين، وقد عالجنا هذه الاسباب في كتابنا (دراسات في علم الأصوات العربي، ص ٢٦٠ وما بعدها). ونذكر على سبيل المثال صيغاً مثل: تَقَدَّمُون، بدلاً من: «تَتَقَدَّمُون»، وهي صيغة شائعة، والفعل: «اسْطَاع»، بدلاً من المستعمل: «اسْتَطَاع»، والصيغة الرابعة: أفْعَلَ يُفْعِلُ، بدلاً من: «أفْعَلَ *يُؤَفْعِلُ»، (وهي ظاهرة حدثت اولا في الاسناد الى ضمير المتكلم: *أأفْعِلُ > أفْعِل، ثم عممت في سائر صور الاسناد).

وسنرى فيما بعد (ص ١٠٣ وما بعدها) أن هذه الكراهة قد استتبعت تحديداً للتطور الصرفي في اللغة العربية.

(٢) والكراهة الثانية: كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه، كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، (وكذلك الواو مع الكسرة)، هذه الكراهة تفسّر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند ابدال الواو والياء همزة، فاسم الفاعل من الفعل الأجوف بالواو او بالياء مثل: قَاوِل — يصبح: «قَائِل»، وكذلك: بَايِع — تصبح: «بَائِع»، ويحدث هذا في جموع التكسير على فواعل وفعائل، فيقال في: فوايد: فوائد، وفي: عجاوز ağāwizu' : عجائز ağā'izu'.

فاذا ما استعرضنا بعض الأمثلة في صرف الأسماء صادفنا نفس الضرورة، فصيغ فَعَال، وتَفْعَال، وتِفْعَال، وفُعَال، وفِعَال. وأفْعَال، وفَعَّال،

وفُعَّال، ومصادر الصيغ المشتقة: إفْعَال، وانْفِعَال، وافْتِعَال، واسْتِفْعَال، في هذه الصيغ جميعها نصادف بالضرورة اقتراناً شاذاً مع مصوتات الاعراب، وذلك عندما تكون هذه الصيغ معتلة بالواو او بالياء، فنجد الواو مضمومة (wu) في حالة الرفع، ونجدهـا مكسورة في حالة الجر، كما نجد الياء مكسورة (yi) في حالة الجر ايضاً.

هنا تتم المخالفة بابدال الواو أو الياء همزة. ثم يشيع هذا الابدال بوساطة القياس الموحد في صيغ أخرى، ففي جمع التكسير مثلاً بزنة أفْعَال من الأصل: (ع د و)، يقال: أعداءٌ a'dā'un' — بدلاً من: أعْداوٌ a'dāwun' — في حالة الرفع، وأعداءٍ a'dā'in' — بدلاً من: أعْدَاوٍ a'dāwin' في حالة الجر، أما أعداءً a'dā'an' — بدلاً من اعداواً a'dāwan' في حالة النصب، فقد جاءت على قياس سابقتيها، رغم انعدام الضرورة التي أوجبت قلب الواو همزة في الحالتين السابقتين. فالمخالفة في هذه الحالات كلها كانت عامة ولازمة، باستثناء أمثلة جمع التكسير بزنة مفاعل[1]. وهناك حالات كثيرة ايضاً تباح فيها المخالفة، مثلاً في صيغة: فَعُول: قَوُول أو قَؤُول، وفي جمع التكسير فُعُول: وُجُوه أو أُجُوه wağūh ou 'uğūh. وهذا كله مبسوط بأمثلته الكثيرة في كتابنا: (دراسات في علم الأصوت العربي، ص ٢٦٨ وما بعدها).

(٣) بقي أمامنا اتجاه ثالث ينبغي التعرض له، وهو حدوث المخالفة بابدال الفتحة القصيرة (a) كسرة قصيرة (i) عند مجاورتها مباشرة لفتحة طويلة (ā)، والهدف من ذلك بداهة تجنب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة، وهذا يفسّر من بين ما يفسره: قصر اعراب جمع المؤنث السالم على صورتي الرفع والجر. فيقال فاعلاتٌ وفاعلاتٍ، دون أن يقال «فاعلاتً» في حالة النصب، بل هي أيضاً «فاعلاتٍ». وكذلك الحال في لاحقة المثنى، حيث كسرت النون فقيل (انِ)، دون (انَ)، وسواء في ذلك الأسماء والأفعال،

---

(١) انظر: رايت جـ١ ص ٢٢٧.

فيقال : بابانِ bābāni في : * بابانَ bābāna ، ويقال : يَقْتُلانِ في : * يقتلانَ ، ويقال : * هذانِ في: هذانَ.

وتحدث هذه المخالفة ايضاً في بعض جموع التكسير المنتهية بـآن / an ، نحو: إخوان ihwān' ، وعِبْدان ibdān' في : * أخْوان ،و* عَبْدَان ، كما تحدث في المؤنث إحدى ihdā' بدلاً من : * أحْدَى ahdā' ، وكما تحدث في مصادر الصيغ المشتقة : فِعّال (بدلاً من فَعّال) في فَعَّل ، نحو: كِذّاب ، وإفْعَال (بدلاً من أفْعَال) في أفْعَل ، وانْفِعَال ، الخ...

ولهذا الاتجاه تأثيره ايضاً في المجال اللهجي ، في جانب كبير من اللبنانية ، حيث تصبح فَعّال وفَعْلان : فِعّال وفِعْلان (بالكسرة الممالة المقفلة — e) .

٤ — النبر

نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماماً لدى النحاة العرب ، بل لم نجد له اسماً في سائر مصطلحاتهم ، تلك التي كانت بالرغم من ذلك وافرة غزيرة . ذلك أن نبر الكلمة لم يؤد أي دور في علم العروض العربي ، وهو المؤسس على تتابع مجموعة من المقاطع الطويلة والقصيرة المحددة ، فهو على هذا كمّي ، ولقد لزم واضعو هذا العروض الصمت ازاء موضوعه ، تماماً كما فعل النحاة ، وقفى على أثرهم المؤلفون في علم التجويد — تجويد القراءة القرآنية .

أما علم الصرف فيبدو أن فكرة النبر قد أهمته جزئياً ، وذلك في حالة واحدة فحسب ، حين تلحق بالاسم المؤنث ألف التأنيث الممدودة (المنبورة ؟) ، في مقابل الألف المقصورة (غير المنبورة ؟) ، (انظر فيما يلي ص ١٨٢) . فالنبر اذن ينبغي أن يكون نبر عُلُوّ: نبراً موسيقياً .

واختفاء المصوتات القصيرة في لسان بعض القبائل ، وبخاصة في مكة في بعض الصيغ القرآنية — مثل قوله تعالى : يَطَّهَّرُ yaṭṭahharu ، في مكان

يـَتـَطـَهـَّرُ «yataṭahharu» — هل يجب أن نخرج منـــه بنوع من النبر ذي التوتر المحلي؟ ...

ربما كان هذا صحيحاً ، ولكنه ليس ضرورياً .

وهناك بعض المصوتات القصيرة يمكن أن يختفي لأسباب أخرى ، ومثال ذلك ما يحدث في بيروت من ناحية اليمين ، حيث يمكن تقسيم الجبل قسمين بالنسبة الى مسألة توالي ثلاثة مقاطع قصيرة : ففي الشمال على الاقل ابتداء من «كفرعبيدة» حتى « بكفيّا » يتجنبون هذا التوالي فيقولون مثلاً : سَمْكي / sámké — وضَـرْبـُوا / ḍárbu . أما ما وراء « بكفيّا » وما يشمل المنطقة كلها الى الجنوب ، فانهم يحتفظون بهذا التوالي : سَمَكي / sámaké ، وضَـرَبـُوا / ḍárabu الخ ...[1] . وربما رجح لدينا القول بأن بذوراً من السريانية أو الآرامية موجودة في كلتا المنطقتين ، اذ أن النبر يظهر فيهما في نفس الموقع ، ويبدو لنا أن المسألة هنا هي أولاً مسألة ايقاع موسيقي.

أما القواعد المقررة في النحو الأوربي عن مكان نبر الكلمة ، فانها لا ترتكز على تقليد قديم ، اذ يبدو أنها كانت مستوحاة من استعمال الأدباء المصريين ، استوحاها المستشرقان : كيرستن Kirsten واربنيوس Erpenius في بداية القرن السابع عشر . فمعرفتنا لنبر الكلمة في العربية الفصحى هي اذن معرفة حديثة ، وعلى هذا لا يمكننا أن نناقش مشكلة النبر لتفسير أحداث صرفية الا مع كثير من الحكمة والاحتياط. (رقم ٨ في المذكرات) .

---

(١) يتعاظم التعارض أيضاً اذا ما أضيف اسم مثل : سَمَكِي sámaké الى ضمير المفرد الغائب مذكرًا او مؤنثاً، فالقطاع الشمالي يقول : سمكْتُو sámᵊkto ، سَمْكِتَا samkə'ta ، والقطاع الجنوبي يقول : سَمَكْتُو samakto ، سَمَكِتَا sama-kə'ta (اربعة مقاطع قصيرة) — واربعة مقاطع قصيرة متوالية هي أقصى ما تبلغه تلك المنطقة اللهجية . وهذا هو نفس ما كانت عليه اللغة الفصحى (سيبويه ج ٢ ص ٤٥٥ سطر ١٧ — ١٨) .

الباب الثاني
الصرف

مقدمة عامة

بعد هذا العرض الذي كشف لنا عن المادة الصوتية المستخدمة اصطلاحاً في اللغة العربية الفصحى ، كما كشف لنا عن مختلف الاتجاهات العامة التي تعمل على تعديلها ، ينبغي الآن أن نعالج البناء العام الذي يتم تنظيم اللغة طبقاً له . فهو نظام خاص جداً ، مغاير تماماً لما ألفناه في اللغة الفرنسية .

ففي الفرنسية يكون تكوين المفردة — في الجانب الأكبر من اللغة — على أساس (الالصاق) : فتضاف سوابق او لواحق الى الجزء « الثابت » . ولنأخذ مثلاً الثابت (sabl) الذي نجده في الكلمة : sable = رمل ، اننا نستطيع بوساطة الالحاق أن نكوّن منه الكلمات : [sabl-er, sabl-erie, sabl-eur, sabl-eux, sabl-ier, sabl-ière, sabl-on, sabl-onn-er, sabl-onn-eux, sabl-onn-ier, sabl-onn-ière] . كما نستطيع بالسوابق[1] أن نكوّن الكلمات : [en-sabl-er, en-sabl-ement, des-en-sabl-er, des-en-sabl-ement].[2]

---

(١) للكلمات التالية لواحق أيضاً ، ولكنا نريد أن نلفت النظر الى السوابق .

(٢) ينبغي أن نلاحظ بخاصة صياغة الكلمة الانفعالية بوساطة اللواحق: ailler, ouiller, onner, oter, iner, etc. (وارجع الى قائمة السوابق واللواحق في : « الفكر واللغة » للاستاذ F. Brunot, pp. 72-74) ، مثلاً : [bafouiller : تلعثم ،

وهذه المفردات جميعها تكون ما يطلق عليه « أسرة الكلمات » ، اذ أن لها جميعاً «ثابتاً» مشتركاً . وهكذا يمكن أن نصادف في الفرنسية عدداً مهمّا من الأسرات ، متفاوتاً في عدد أفراده ، ولكن يظل الأساس الثابت فيها كما هو . والتغير الوحيد الذي يمكن أن يحدث (والواقع انه لا تغير مطلقاً) يكون غالباً بسبب الاشتقاق، فيرجع بالكلمة الى ثابتها في صيغته اللاتينية ، فيقال مثلا في كلمة : [peur-eux : peur وفي chaleur-eux : chaleur وفي valeur-eux : valeur] .

ولكن يقال في كلمة : [vapor-iser, vapor-eux : vapeur] وفي liqueur : liquor-eux وفي valor-iser : valeur]

هذه المجموعات من أسرات الكلمات انما تكشف عن (ميكانيكية) لغوية ، ولكن تبقى بالنسبة الى الاستعمال العام تدريبات يضعها النحويون أو المدرسون، لأن الثوابت المستنبطة ليست سوى وحدات نحوية قلما يكون لها واقع في وعي الفرد المتكلم .

أما النظام العربي فهو على نقيض ذلك تماماً ؛ انه يستخدم « اصلاً » racine ، لاجزءاً ثابتاً radicale ، والأصل مكوّن من صوامت (صوامت فحسب) ، تتصل بمجموعها فكرة عامة أقل او اكثر تحديداً ، ويتم تحويل هذه الفكرة الى الواقع في كلمات مستقلة بوساطة المصوتات التي توضع في داخل الأصل . فالمصوتات اذن هي التي تعطي « صيغة » الكلمات في هذا النوع من المادة المبهمة ، اي في نطاق تلك الفكرة العامة التي يعبر عنها الأصل .

والأصل ليس سابق الوجود ، ولا يوجد بذاته ، انه جزء من الكلمات المختلف بعضها عن بعض ، وانما ينكشف وجوده بوساطة التحليل ، وهو في هذا يشبه « الثابت » ، ولكن هذا الثابت ليس سوى « وحدة » نحوية ، أما

---

trottiner : هرول بخطى ، و crier : صاح ، و criailler : أكثر الصياح ، و
قصيرة ، و trotter : هرول ، و clignoter : بالغ في طرف العين ، و cligner :
طرّف العين ، chantonner : غنى بصوت منخفض ، و chanter : غنى] .

«الأصل» فهو ذو واقع لغوي حقيقي مكوّن من: دالّ: هو مجموعة صوامت معينة، ومدلول: هو الفكرة العامة المرتبطة بهذه المجموعة من الصوامت[1]. وفضلاً عن ذلك فان المتكلم على وعي بهذا الواقع اللغوي، وان كان وعيه غير قائم على تفكير.

وفي العربية عدد قليل من الأصول ذوات الصامتين، أي الثنائية، وهي مقتصرة على سبع وثلاثين كلمة هي في ذاتها أصولها، وذلك نحو: «يد»، هذه الكلمات ترجع الى أساس لغوي سحيق، وهي تسهم في اثارة مشكلة الحالة الثنائية البدائية، (رقم ٤ في المذكرات).

وهناك عدد كبير من الأصول ذوات الصوامت الأربعة، أي الرباعية وهي مسجلة في المعاجم، ولكن بعض الاحصاءات التي أجريت على النص القرآني كشفت عن وجود خمسة عشر أصلاً رباعياً فحسب، في مقابل (١١٦٠) أصلاً ثلاثياً[2]، وهي نسبة جد ضعيفة في نص يعتبر أساسياً في تراث اللغة، فهذا يدل اما على قلة استعمال هذه الأصول الرباعية، واما على أن لها مصدراً آخر غير النصوص (وربما صدق ذلك ايضاً على الثنائي). والواقع أن بعض علماء المعاجم العرب، كالأزهري مثلاً، قد جمعوا الثروة اللغوية مباشرة من الوسط البدوي، فالأصول الرباعية قد يكون مصدر جانب منها التوسع في أصل ثلاثي، على ما هو مبين فيما بعد (ص ١٥٥)، وان ظلّت هذه الأصول من حيث الاشتقاق منتجة بقدر غير كبير.

والجانب الأكبر من المفردة العربية يأتي من أصل ذي ثلاثة صوامت: الأصل الثلاثي، ويبقى هذا الأصل أساس هذه المفردة، ولسوف نسوق مثالاً على نوع الاشتقاق ابتداء من الأصل، فلعل ذلك يفهمنا بوضوح ما سبق أن سقناه من حقائق مجردة.

وليكن ما نختاره هو الأصل (ك ت ب)، الذي يدل على «الكتابة» من حيث

---

(١) انظر الخاتمة ص ١٨٨.

(٢) انظر: GLECS, VI, p. 71.

هي فكرة عامة، ومنه يشتق «كَتَبَ»، و«كُتِبَ»، و«كَتْبٌ»، و«كَاتَبَ»، و«كُوتِبَ»، و«كِتَابٌ»، و«كَاتِبٌ»، و«كُتُبٌ»، و«كُتَّابٌ»(١).

الآن نفهم الفرق الكلي بين هذا النظام الاشتقاقي ونظام اللغة الفرنسية، فنحن نستخدم في الفرنسية جزءاً ثابتاً لا يتغير، وهو في الواقع مكوّن من صوامت، ومصوتات متداخلة في هذه الصوامت، بحيث يصاغ من العنصرين كلٌّ لا يقبل التجزئة. ولكي نكون الكلمات نضيف الى هذه الأجزاء الثابتة زوائد، سواء في صدرها، وهي السوابق، ام في عجزها، وهي اللواحق. أما اللغة العربية فانها تبدأ من الاصل، وهو الهيكل الصامتي الذي يشكل بِنْيَاتٍ مختلفة بادخال المصوتات، ففي الكلمات التي ذكرناها جميعاً نجد أصلاً واحداً هو: (ك ت ب) متضمناً ذلك المعنى العام «الكتابة»، والواقع أن هذه الكلمات المشتقة لا يختلف بعضها عن بعض في حقيقة الأمر، وانما تأخذ معانيها المحددة بوساطة المصوتات المقحمة داخل «الأصل»:

كَتَبَ	a - a	(فتحتان قصيرتان)	في	katab (a)
كَاتَبَ	ā - a	(فتحة طويلة + فتحة قصيرة)	في	kātab (a)
كُتِبَ	u - i	(ضمة وكسرة قصيرتان)	في	kutib (a)
كُوتِبَ	ū - i	(ضمة طويلة + كسرة قصيرة)	في	kūtib (a)
كَتْب	a	(فتحة قصيرة)	في	katb
كِتَاب	i - ā	(كسرة قصيرة + فتحة طويلة)	في	kitāb
كَاتِب	ā - i	(فتحة طويلة + كسرة قصيرة)	في	kātib
كُتُب	u - u	(ضمتان قصيرتان)	في	kutub

فادخال المصوتات داخل الأصل الاشتقاقي طريقة أساسية من خصائص العربية، ولكنا اذا تأملنا المصوتات التي دخلت في الامثلة المذكورة لاحظنا أن المسألة ليست متعلقة بطوابع المصوتات فحسب، ولكن بمدتها — طويلة أو قصيرة، فالأمثلة: كَتَبَ katab(a)، وكَاتَبَ kātab(a) — كُتِبَ kutib(a)،

(١) سوف نحدد فيما بعد (ص ١٤٣) كيف ينبغي في رأينا تقسيم الفعل العربي وتلقيبه.

وكُوتِبَ (kūtib(a — لا يختلف بعضها عن بعض الا بطول مصوت الصامت الاول من الأصل ، والمثالان : كِتَاب kitāb وكَاتِب kātib يختلفان في طول المصوت (ā) ، ومكانه بالنسبة الى المصوت (i).

وهكذا نرى الأهمية الأساسية للمصوتات في العربية ، اذ أن لهـــا دوراً بنائياً ، أما في الفرنسية فلا معنى للمصوتات الطويلة ، اذ نشعر بفرق ضئيل في المدة بين الفتحتين في الكلمتين (pâte, و patte) (مصوت â ذو مدة متوسطة) ، كما أن بينهما فرقاً في طابع المصوت ايضاً ، فـ (a) في patte غيرها في pâte ، ولكن حالات كهذه لا تكفي للتدليل على ميزة طبيعية لهذا النطق الخاص بالمصوتات الطويلة[1] . ولـــذا يجب أن نكون حذرين في هذه النقطة ، والا عجزنا عن الفهم ، أوضحكنا من انفسنا : فكلمة (ğamal — جمل) تعني حيواناً ، ولكن (ğamāl — جمال) تعني وصفاً شريفاً[2] .

رأينا أن كلمة « كُتَّاب » هي جمع « كاتب » ، والصوت الثاني في الأصل وهو التاء مضعف ، وقد جرت الكتابة العربية على ان تستخدم في هذا الصدد علامة « التشديد » ، بخـــلاف التسجيل بالرموز الصوتية ، حيث نكتب الصوت المضعف مرتين متواليتين . والواقع أن التضعيف يمثل في الذوق اللغوي العربي عملية النطق بالصوت الصامت مرتين متواليتين تمثيلاً جيداً ، دون انفصال في استمرار النطق .

والواقع من ناحية أخرى أن تأثير الصياغات الصرفية قد يؤدي الى فصل الصوتين الى فونيمين متميزين ، ولنأخذ على ذلك مثالاً ، كلمة : تُفَّاح (اسم جماعة) ، (وهي في ظاهرها بزنة « كُتَّاب » ذاتها) فجمعها المكسر (تَفَافِيح).

---

(١) لدراسة المد الذي يجعل من المصوتات القصيرة في الفرنسية مصوتات ذات مدة متوسطة (أي ليست طويلة بالمعنى الصحيح) . انظر Le système de la qualité vocalique في كتاب Phonétique historique du français ، للاستاذ P. Fouché, Introduction, باريس ١٩٥٢ — pp. 88-89 .

(٢) أي ليس الفارق بينهما سوى طول المدة في المصوت الثاني ، وشتان ما بين معنييهما. (المعرّب)

وينبغي أن تراعى الدقة في النطق بالتضعيف، فالنطق بكلمة (كُتَّاب): بصورة (كُتَاب) لا يكون مفهوماً، لأن هذه الكلمة لا معنى لها، وهي بعامة لا وجود لها. وهناك كلمات لا يفرق بينها سوى التضعيف وحده، ومن ذلك الصيغة الأولى والثانية للفعل: (قَتَلَ وقَتَّلَ، وكَذَبَ وكَذَّبَ، وكَشَفَ وكَشَّفَ)، وبذلك يظهر لنا أن للتضعيف دوراً بنائياً في اللغة العربية.

أما الفرنسي فانه يخضع لعاداته اللغوية عندما يصادف كلمات ذات تضعيف، فهو يكتب الصوت المضعف هكذا: Dictionnaire, grammaire، ولكنه لا ينطقه[1]، على حين أن العربي اذا فاتته ملاحظة التضعيف لا يعد نطقه غير دقيق فحسب، بل يكون غير مفهوم ايضاً.

وخلاصة القول ان الطرق الأساسية في الاشتقاق في اللغة العربية هي: أن يؤخذ من الأصل المكوّن من أصوات صامتة فحسب، كلمات متميزة باضافة المصوتات داخل هذا الأصل، واضافة هذه المصوتات ليست اعتباطية، وانما هي مقيدة بطابع المصوت وكميته، وتضعيف الصامت الثاني أو الثالث من الأصل يعتبر اضافة لعنصر آخر أساسي الى امكانيات هذه التغيرات الداخلية. ويطلق على هذا النظام: «نظام تعاقب المصوتات»، أو «نظام التحول الداخلي». ويبدو لنا أن التسمية الأخيرة أفضل، لأن الأولى تقتصر على أثر المصوتات، أما الثانية فتسمح بادخال التضعيف ضمن مجموع التغييرات الداخلية، وفضلاً عن ذلك فانها تحدد وصف هذه التغييرات بانها «داخلية».

لقد أفضنا في الحديث عن هذا التحول الداخلي، فهل معنى ذلك أن اللغة العربية تجهل نظام السوابق واللواحق؟.. كلا ... فان لديها عدداً قليلاً من كلا النوعين، وهذا الالصاق يمنحها وسائل اثراء ذات بال، ولكنها خاضعة

---

(١) يأتي في داخل الجملة أحياناً عدد من المضعفات ينشأ عن تمثل الصامت الأخير في كلمة مع الصامت الأول في أخرى تالية لها، كما في: un bec crochu – ça ne coup(e) pas، ومع ذلك فان الفرنسية ليست لغة ذات تضعيف، فليس في داخل كلماتها مضعف، ما خلا ظروفاً خاصة.

لتأثير التغير الداخلي . ولسوف نعالج موضوع « الالصاق » في مكانه .

هذا الذي قدمنا من الحقائق كان الغرض منه أن نشير بعامة الى طرق الاشتقاق في العربية ، مع بعض أمثلة تفسر هذا العرض المجرد . ولكن من الواجب أن ندرس الآن في كثير من التفصيل طريقة حدوثه .

ولتقريب آثار هذا التحول الداخلي في كلمة ما الى الأذهان، في سرعة وبساطة، يؤتى بأصل من الأصول اللغوية — كيفما اتفق — والهدف منه تحديد الصوامت الثلاثة في الأصل الثلاثي ، بطريقة مجردة ، كما هي في أصل وضعها اللغوي . وقد اختار النحاة العرب الأصل (ف ع ل) (الذي يأتي منه الفعل: فَعَلَ) . أما اللغويون الأوربيون فيختارون بدلاً منه غالباً الأصل (ق ت ل) (الذي يأتي منه الفعل : قَتَلَ) ، والغرض من ذلك تحاشي صعوبة النطق بالعين ، كما يتفادون بذلك احتمال التشابه في التسجيل[1] : فالفاء أو القاف تحدد الصامت الأول من الأصل الثلاثي ، والعين أو التاء تحدد الصامت الثاني ، واللام تحدد الثالث . ونحن نستخدم هنا الأصل (ق ت ل) .

وبعد أن يؤتى بهذا الأصل المتفق عليه يضاف اليه ما تتميز به صيغة الكلمة المصوغة، وبذلك يتحصل لدينا مثالها الأصلي الذي ترجع اليه، أي (صورتها)[2] وهو ما أطلق عليه العرب في مصطلحاتهم كلمات : « وزن » أو « صيغة » أو « بناء » .

فكلمة « كُتَّاب » التي سبقت بزنة « فُعَّال » ، وكلمة « كَاتِب » بزنة

(١) يريد تشابه صورة العين(ʿ) بصورة الهمزة (ʾ) . ويلاحظ القارئ اننا تبعنا في التعريب اختيار النحاة العرب . (المعرّب)

(٢) يستخدم بعض اللغويين هنا كلمة : «schème» (ومعناها النموذج او الصورة المبسطة) ولقد استخدمنا هنا — فيما عدا احوالا نادرة — كلمة :(forme) ، وهي التي جرى على استخدامها النحو العربي، وهي أيضاً أكثر إلفاً . ولقد نستخدم اتفاقاً كلمة : « وزن » التي استخدمها العرب ، ولها ولا شك فائدة، هي خلوها مما يتوارد في الفرنسية على كلمات مثل: « forme او schème » .

« فَاعِل » وهكذا . وهي طريقة سهلة ، سوف نستخدمها – منهجاً تعليمياً – لتقديم الأمثلة الأصلية التي تجري عليها صياغة الكلمة العربية .

ومن هذا المنبع السهل : منبع التحول الداخلي ، استمدت العربية الفصحى من أصولها الثلاثية ثروة هائلة من المفردات ، مع أنها لم تحاول أن تفيد من جميع التشكيلات الممكنة في تقابل المصوتات ، وهذا واضح في الصياغة الاسمية التي سوف نعالجها ابتداءً ، وقد نتج من هذا التحول الداخلي أن نمت الكلمات العربية في مجموعات ، سوف نبدأ في علاجها بالأسهل ، ثم نتابع تقدمنا تبعاً لكثرة العناصر الداخلة على الأصل الاشتقاقي .

أوليّات في الصّرف الاسمي

أ – « الاعراب »

ينبغي ضرورة أن يشار في نطاق الجملة الى علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وبعبارة أخرى : الى وظائفهـــا . فالفرنسية تحدد وظيفة الاسماء بموقعها في الجملة ، أو بأن تزودها بأداة من الأدوات ، وهذا التحديد يبقى دائماً خارج الأسماء ، ولنأخذ مثلاً الجملة : (Le loup a mangé l'agneau) (الذئب أكل الحمَل) – فكلمة «Le loup» مسند اليه كما نعلم ، لانها تسبق الفعل ، وكلمة «L'agneau» مفعول به مباشر لانها جاءت بعد الفعل. ويكفي أن نقلب المواقع حتى يعكس المعنى ايضاً : « L'agneau a mangé le loup» (الحمل أكل الذئب) . هذا التغير اذن هو الذي يبرز القيمة المحددة لموقع الأسماء بالنسبة الى وظائفها : مسنداً اليه ومفعولاً مباشراً. ولو أننا أردنا أن نحدد أي حمل هو؟... لأمكننا ان نقول: L'agneau du berger «حمل الراعي» ، فكلمة: berger – اصبحت مفعولاً به معرفاً باستعمال الاداة: de (du= de le) .

وهناك لغات تشير الى وظائف الاسماء في الجملة باضافة لاحقة – تتغير تبعاً لهذه الوظائف (وقد يشمل ذلك اشارات الى النوع والعدد وغير ذلك) .

هذه اللاحقة لا تقبل الانفصال عن الاسم الذي يستشعر الذهن فيه وحدة قائمة بذاتها ، فتحديد وظائف الاسم قد اصبح متصلاً بالاسم ، وذلك ما يطلق عليه Déclinaison أو « الاعراب » ، والذين درسوا اللاتينية يعرفون فيها خمسة اوجه اعرابية في ست حالات ، كما نجد بين اللغـــات الاوربية الحية ان الالمانية

واللغات السلافية تتصف بالاعراب . والعربية الادبية الفصحى هي كذلك لغة ذات اعراب ، وفي ضوء هذه العلاقة سوف ندرس : المفرد والمثنى والجمع .

١ ـ « المفـــرد »

للاسم المفرد في العربية اعرابان : الاول في ثلاث حالات ، وهو قديم ، موروث ، والثاني في حالتين ، وهو خاص بالعربية[١] ، ومما يلاحظ أن الاعراب لا ينفصل عن تعبير التعريف والتنكير .

الاعراب الاول :

وحالاته الثلاثة هي : الرفع والجر والنصب [٢] .

فالرفع : حين يكون الاسم مسنداً اليه (فاعلاً أو مبتدأ) ، أومسنداً (خبراً) ، ولاحقته : (u) (الضمة فقط) حين يكون معرفة ، و (un) (الضمة + التنوين) حين يكون نكرة .

والجر : حين يكون الاسم مفعولاً بـــه مخصصاً أو معرفاً (أي محدداً déterminatif) ، وعلامته (i) (الكسرة فقط) حين يكون معرفة ، و (in) (الكسرة + التنوين) حين يكون نكرة .

والنصب: وهو حالة المفعول به المباشر ، ولاحقته (a) الفتحة فقط ، حين يكون معرفة ، و (an) (الفتحة + التنوين) حين يكون نكرة .

ومثال هذا الاعراب الاول :

في الرفع	: الرجلُ	ar-rağulu	(معرفة) ،	ورجلٌ	rağulun	(نكرة)
وفي الجر	: الرجلِ	ar-rağuli	(معرفة) ،	ورجلٍ	rağulin	(نكرة)
وفي النصب	: الرجلَ	ar-rağula	(معرفة) ،	ورجلاً	rağulan	(نكرة)

(١) يطلق غالباً على كلمات الاعراب الاول Triptôte : أي ذات اوجه اعرابية ثلاثة ، ويطلق على كلمات الإعراب الثاني Diptôte : أي ذات وجهين اعرابيين .

(٢) هذه التسميات (يقصد ما يقابلها في الفرنسية : (nominatif, génitif, accusatif مأخوذة عن النحو اللاتيني ، وهي معروفة وسهلة ، ولكنا بداهة لا ندخل هنا النحو اللاتيني ولا مفاهيمه .

هذا التمثيل يسمح بتحديد المراد من مصطلح «المعرفة والنكرة»: فاللواحق: (an, in, un) تستتبع بذاتها التنكير ، واللواحق (a, i, u) تضاف الى الاسم المعرفة: سواء أكان معرفاً بالاداة كما في المثال ، ام بلونها ، بان كان مفعولاً محدداً (بالاضافة) ، كما في قولنا: (رأسُ الرجلِ) أو (رأسُ رجلٍ). (رقم ٩ في المذكرات).

الاعراب الثاني :

وهو يجعل الرفع في مقابل الحالتين الأخريين ، فلاحقة الضمة (u) للمسند والمسند إليه ، ولاحقة الفتحة (a) مشتركة بين حالتي النصب والجر .

آ) فعندما يلحق هذا الإعراب الأسماء الاعلام: الاعلام الاجنبية (الاعجمية) ، وجانباً من الاعلام العربية ، يكون اعراب معرفة ، ذلك ان العلم هو المعرفة بمعناها الحق ، وهو في هذه الحالة لا تتصل به أداة ، لانه معرفة بذاته ، واللاحقتان: الضمة (u) والفتحة (a) هما لاحقتا اسم معرف بطريقة أخرى[1] . مثال ذلك :

في **الرفع** : بيروتُ bayrūtu — عمرُ ʻumaru .

وفي **النصب والجرّ**: بيروتَ (bayrūta) — من بيروتَ ، عمرَ (ʻumara)— من عمرَ .

ب) وعندما يلحق الاسماء المشتركة أو (الصفات) ، فهو اعراب للنكرة ، وهذه ملاحظة صادقة تمام الصدق ، حتى انه عندما تصبح هذه الأسماء (او الصفات) معرفة ، سواء بالاداة ، ام بالاضافة ، اي بمفعول به معرف ، فانها تهجر هذا الاعراب ، لتتبع الاعراب الاول ، من الحالة الاولى الى الثالثة . فلاحقتا : الضمة (u) والفتحة (a) تستتبعان اذن بذاتهما التنكير ، ومثال ذلك :

(١) أي طالما ظلّت اعلاماً ، فان هذه الاعلام الأعجمية تحتفظ بهذا الاعراب الثاني ، فاذا ما عمم هذا العلم بان اصبح اسماً مشتركاً فانه يرجع طبيعياً الى الاعراب الاول ، فيقال مثلاً افتراضاً : «ربّ بيروتٍ رأيتها» ، أي في اسفاري .

حالة الرفع :

صحراءُ ((ṣaḥrā'u) نكرة مرفوعة، ولكن المعرفة : الصحراءُ (aṣ-ṣaḥrā'u) .

حالتا الجر والنصب :

صحراءَ (ṣaḥrā'a) نكرة مجرورة ، ولكن المعرفة : الصحراءِ (aṣ-ṣaḥrā'i) .

صحراءَ (saḥrā'a) نكرة منصوبة، ولكن المعرفة : الصحراءَ (aṣ-ṣaḥrā'a) .

ملاحظات :

أولاً — الاعلام العربية التي لا تتبع هذا الاعراب الثاني ، تدخل في الاعراب الاول ، فبعضها تتصل به الاداة مثل « الحارث » ، والآخر تتصل به لواحق التنكير وهي : الضمة (un) ، والكسرة (in) ، والفتحة (an) ، مثل : (جعفرٌ و محمّدٌ) ، وهذه اللواحق تتنافى مع كون الاسم علماً ، حيث ينشأ عن ذلك قضية عسيرة في الصرف العربي هي : كيف نقرر ان علماً من الاعلام الخاصة ، معرفاً على اتم وجوه التعريف ، تتصل به لاحقة هي من علامات التنكير ؟... وهذا يحتاج الى تفسير آخر .

ثانياً — يوجد في كلا الاعرابين اعلام ، واسماء مشتركة ، وصفات ، فاما الاسماء المشتركة والصفات فان امرها يتوقف على الصيغ : اذ يشمل الاعراب الثاني بعض صيغ جمع التكسير ، وبعض الصيغ التي يتدخل فيها اعتبار السوابق واللواحق ، كما يشمل فضلاً عن ذلك بضعة اسماء فرادى (انظر قواعد النحو). وهذا الاعراب اقل شيوعاً من الاول — أما بالنسبة الى الاعلام ، فان الاسماء الاعجمية لا تشتمل على صعوبة ما ، اذ ينطبق عليها الاعراب الثاني (فيما عدا بعض المستثنيات النادرة) ، ولكن فيما يتعلق بالاسماء العربية التي تُتَقاسَم بين الاعرابين فان الامر معقد ، بحيث ينبغي ان تحفظ الاعلام عن ظهر قلب .

ويبقى ان نشير الى ان الاعراب في ذاته ليس عنصرًا يميّز بين الاعلام والاسماء المشتركة والصفات (بصرف النظر عن الاعلام الاعجمية) .

ثالثاً — هنالك بعض الاحداث الصوتية التي ينتج منها ما يشبه التصريف الخاص ، للاسماء والمشتقات ، والصفات التي يكون الصامت الثالث في اصلها معتلاً بالواو او بالياء ، ومثال ذلك في حالتي الرفع والجر : قاضٍ qāḍin ، القاضي al-qāḍi ، وفي حالة النصب : قاضياً qāḍiy-an ، القاضيَ al-qāḍiya ، (الاصل : ق ض ي) ، ونحن وان كنا قد ذكرناه هنا في يسر ، فان القارئ مرجو ان يرجع الى كتابنا : (دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٥٢ — ٢٥٣).

رابعاً — هناك كلمات من هذه الاصول ذاتها — المعتلة بالواو أو الياء ، تلزم حالة واحدة في نهايتها : فتحة طويلة (ā) دائماً ، وتتغير هذه الفتحة الطويلة الى : فتحة قصيرة + تنوين (an) في التنكير . ومثال ذلك : الهدى al-hudā (وهدًى hudan) ، والمعنى al-ma'nā (معنًى ma'nan) ، وهذا يحدث على وجه التحديد عندما تكون هذه الفتحة الطويلة نتيجة تطور الاصل الثالث الضعيف ، وهو هنا الاصل : ه د ي — في المثال الاول ، والاصل : ع ن ي — في المثال الثاني ، ولكنه لا يحدث حين يكون المصوت الطويل لاحقة (هي الف التأنيث المقصورة) . هذه الاحوال كلها لا اعراب فيها ، وقد قدمنا تفسيراً صوتياً لهذه النهاية في كتابنا : (دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٥٣) .

اما الضمة (u) الاخيرة التي لا تتغير في اواخر بعض الظروف مثل (قبلُ ، من قبلُ) ، و(فوقُ والى فوقُ) ، فليس يفسرها سوى تاريخ اللغة القديم ، اذ هي بقية حالة ظرفية تكميلية في السامية المشتركة ، وقد احتفظت هذه الحالة بحيويتها في اللغة الاكادية .

٢ — الجمع الخارجي والمثنى

ينبغي ان نميز بين نوعين من الجموع : الجمع الخارجي ، والجمع الداخلي . فالجمع الخارجي يصاغ باضافة لواحق وقفنا لعلاجها هذا المبحث .

ولكل من الجمع الخارجي والمثنى حالتان اعرابيتان : حالة الرفع ، في مقابل حالتي النصب والجر ، ولهاتين الحالتين لاحقتان :

المذكر : الجمع المرفوع : وُنَ (ūna) (ū + na) ، والمثنى المرفوع : آنِ (āni) : (ā + na > ni) .

الجمع المنصوب والمجرور : ِينَ (īna) (ī + na) ، والمثنى المنصوب والمجرور : ايْنِ (ayni)(ay + na > ni) .

المؤنث : الجمع المرفوع : آت (ātun, ātu) ، والمثنى المرفوع : آنِ (āni) .

المنصوب والمجرور : آت (ātin, āti) ، والمثنى المنصوب والمجرور : ايْنِ (ayni) .

ولنأخذ على ذلك امثلة من الكلمات : فكلمة « مؤمن » و « مؤمنة » :

المذكر : الجمع المرفوع : المؤمنونَ
المنصوب والمجرور : المؤمنينَ
المثنى المرفوع : المؤمنانِ
المنصوب والمجرور : المؤمنينِ

المؤنث : الجمع المرفوع : المؤمناتُ
المنصوب والمجرور : المؤمناتِ
المثنى المرفوع : المؤمنتانِ
المنصوب والمجرور : المؤمنتينِ

ملاحظات :

أولاً — في مثنى المذكر وجمعه نجد ان اللواحق مركبة كما هو مبين ، و (نَ) (na) هي ايضاً قابلة للانفصال ، فعندما يضاف الاسم الى مفعول به محدد لا تتدخل (na) ، وبذلك تأخذ اللواحق صورتها القديمة ، ففي الجمع : ضمة طويلة (ū) ، وكسرة طويلة (ī) ، وفي المثنى : فتحة طويلة (ā) ، ومصوت مزدوج (ay) ، (وهذا الاسم لا تلحقه اداة التعريف) . وذلك مثل : (مؤمنو لبنان) . وهذه هي الحالة الوحيدة التي يكون فيها للواحق الجمع والمثنى دور في التعريف او التنكير .

اما في المثنى فقد تحولت (na) الى (ni) بتأثير المخالفة (انظر ص ٤٨—٤٩) ،

وقد تدخلت هذه الظاهرة نفسها بالنسبة الى جمع المؤنث فأحالت علامة المنصوب (ātan) الى (ātin) ليماثل المجرور .

لكن لواحق جمع المؤنث هذه ليست قليلة الاهمية في التعريف اوالتنكير ، كلواحق جمع المذكر والمثنى ، فالأسماء والصفات التي تتصل بها لواحق جمع المؤنث تسلك مع هذه العلاقة مسلك الاسماء او الصفات المفردة في الاعراب الاول ، مع فارقٍ هو : تحوّل نهاياتها من (ātan - āta) الى (ātin - āti).

ثانياً – في مثنى المؤنث تضاف لواحق التثنية كما هي الى اللاحقة الدالة على التأنيث ، (اذ ان هذه اللواحق لا تدل على النوع) ، ففي « مؤمنة » نجد لاحقة التأنيث هي (التاء – at) ، وفي « صحراء » نجدها (آء – ā'u) [١] ومثناها : صحراو–انِ (ṣaḥrāw-āni) ، وفي « انثى » نجدها (ا – ā) [٢] ومثناها : « انثي–انِ » ('unṯay-āni) .

ثالثاً – هذه اللواحق : (ū-ūna) في جمع المذكر ، و (ā-āni) في المثنى – سوف نجدها بهذه المعاني ذاتها في تصريف الافعال ، وفي الضمائر [٣] .

ب – « الجمع الداخلي »

كان حديثنا عن الاعراب طريقاً الى عرض وسائل التعبير عن المفرد ، والجمع (الجمع الخارجي) ، والمثنى . هذه المعاني لا تنفك في الواقع عن معنى لواحق الاعراب ذاتها ، تلك اللواحق ذات الصلة بالتعريف والتنكير ايضاً .

(١) هي الف التأنيث الممدودة . (المعرّب)

(٢) هي الف التأنيث المقصورة . (المعرّب)

(٣) الجمع الخارجي هو الجمع الخاص بالمشتقات (اسم الفاعل، والمفعول)، وبالصيغ فَعَّال (اسم فاعل للمبالغة ، واسم حرفة) ، وفَعِل (صفة) ، وبالصفات ذات النسبة (اللاحقة ايّ – iyy –) . (ونجده ايضاً في بعض الحالات الاخرى، انظر : رايت ج ١ ص ١٩٥) . وبالنسبة الى الاستعمالات الاخرى لجمع المؤنث الخارجي انظر نفس المرجع ص ١٩٧ . ومع ذلك فان الجمع الخارجي يظل مقيد الاستعمال، وتفضل اللغة عليه في الاسماء الصفاتِ الجمعَ الداخليَّ الذي سيكون موضوع الحديث .

أما الجموع الداخلية – جموع التكسير – فانها تخرجنا من نطاق هـذه الخصائص المتصلة بلواحق الاعراب . فهذه الجموع المكسرة ليست جمعاً لمفرد ، شأن الجمع الخارجي[1] ، وانما هي تسلك مسلك كلمة أخرى بالنسبة الى المفرد ، وهي في حالات اعرابها مشابهة لسائر الاسماء ، سواء في ذلك اسماء الاعراب الاول أو الثاني ، بحسب الصيغ .

وقد حدثت هذه الجموع المكسرة ، لا بوساطة الالحاق ، ولكن بتأثير التحول الداخلي ، الذي تكاثرت اشكاله هنا بصورة مدهشة ، وسجل رايت في (الجزء الأول صفحات ١٩٩ وما بعدها) ثماني وعشرين صيغة لهذه الجموع ، فضلاً عن خمسة جموع اخرى خاصة ، لما يطلق عليه لدينا بطريقة غير دقيقة ولكنها مناسبة : (جموع الرباعي) ، فيتحصل لدينا ثلاث وثلاثون صيغة .

هذه الجموع ليست من الصعوبات الدقيقة في اللغة العربية ، ومن امثلتها : « كَلْب » الذي يجمع على « كِلاب ، وأكْلُب » ، ثم على « أكَالِيب » ، و « جَمَل » الذي يجمع على « جِمَال ، وأجْمَال » ، و « رَغِيف » الذي يجمع على « رُغْف ، ورُغُف ، و رُغْفَان ، وأرْغِفَة » ، و « مَدْرَسة » التي تجمع على « مَدَارِس » ، و « تِلْمِيذ » الذي يجمع على « تَلامِيذ ، وتَلامِذَة » ، ومن السهل أن نميز في هذه الامثلة الجموعَ التي تتبع الاعراب الثاني ، وهو امر ذو استقلال كامل عن المفرد .

وتفرق العربية في الجمع بين قلة العدد وكثرته ، وقد جعلت للعدد القليل ، وهو ما كان من ٣–١٠ ، صيغَ : (أفْعُل وأفْعَال وأفْعِلَة وفِعْلَة) ، وجعلت للعدد الكثير وهو ما كان من (١١) الى ما فوق : ما تبقى من الصيغ .

وفي رأينا ان الصيغ الثلاثة الاولى – وهي الاكثر استعمالاً – ربما امكن

---

(١) لا يمكن ان نرى علاقة مباشرة بين المفرد والجمع الا فيما يتصل بالمفرد بزنة (فِعْلَة وفُعْلَة) ، (وفي النادر فَعْلَة) حيث يصير الجمع (فِعَل وفُعَل) ، مثل : قِطْعَة وقِطَع ، وصُورَة وصُوَر .

تفسيرها بوساطة السابقة ('a) أو (الهمزة) ملصقة بجمع مكسر: ء + فُعُل > أفْعُل ، و ء + فِعَال > أفعَال ، و ء + فِعِيل > أفْعِل > أفعِلـ – ة(at)، وبذلك تكون السابقة (ء – 'a) طريقة للدلالة على تصغير في العدد[١]، اي على قلة العدد.

والجموع المكسرة هي ثمرة التحول الداخلي، ولكنهـــا لم تكن في جميع تفصيلاتها جموعاً: بل تأتي من طريق (اسماء الجماعة) (collectifs)، التي اصبحت جموعاً، واسماء الجماعة هذه ذات صلة بالاسماء المجردة، اسماء المعنى، اي المصدر وغيره. ولعلّ ذلك يتطلب منا علاجاً خاصاً لا نجد له مكاناً هنا.

ج – اسم الجماعة

استطاعت جموع التكسير ان تلقي ظلالاً من الشك حول اهمية اسماء الجماعة في العربية الفصحى. والواقع ان اسم الجماعة في هذه اللغة يعتبر فصيلة نحوية ينبغي معالجة فهمها.

فأسماء الجماعة ليست جموعاً، اذ ان الجموع: « تعين تعدداً في الكائنات او في الاشياء المتمايزة »، ولكن اسماء الجماعة على العكس من ذلك: « قَدْرٌ او اندماج بين اشياء كثيرة، دون اعتبار للوحدات المكوّنة[٢] ». فاسم الجماعة هو الكتلة التي تتلاشى فيها فردية اجزائها، هو تلك الكتلة التي نتصورهـــا

---

(١) انظر فيما بعد (صفحة ٩٧ وما بعدها) الصلة بين التصغير والتكبير: فـ (ء – 'a) اداة تكبير في صيغة أفعَل التفضيل، ومن الممكن ان تعبّر عما له ارتباط بغيره، وهو التصغير. ولكن لما كان الحديث متصلاً هنا بالعدد فان من اللائق بلا شك ان نستعمل كلمة (التقليل) في مقابل (التكثير) الذي يتجلى في جموع الجمع.

(٢) انظر معجم المصطلحات اللغوية Lexique de la terminologie linguistique، للاستاذ J. Marouzeau باريس ١٩٣٣ – ص ٥٦ و١٦٩. وتأكيد هذه النقاط من عملنا نحن.

وتؤلف ــ من حيث هي وحدة ــ نوعاً من المفرد. واسم الجماعة على هذا الاعتبار لا يمكن ان يكون متعدداً ، اللهم الا اذا قصدت به الاشارة الى تعدد الوحدة الممثلة بوساطة اجتماع افرادها .

ففي الفرنسية نجد ان كلمة confrérie (زمالة) اسم جماعة يمكن ان يدل على اربع وحدات، فيقال : 4 confréries (أي أربع زمالات) ، ولكن لا يمكن ان يكون بمعنى (اربعة زملاء) .

وعندما يكون من الممكن ان يدل اسم الجماعة على تعدد عناصره فتلك امارة على انه قد خرج من فصيلته، من حيث هو اسم جماعة ، ليصبح جمعاً، ففردية الأجزاء قد تمايزت ، ومن هنا يمكن ان تتوزع بحسب الاعداد المختلفة .

ولقد تطور كثير من اسماء الجماعة الى جموع تكسير ، ولكن صيغة «فَعْل» ظلّت في حالة اسم الجماعة ، ولم تتحول مطلقاً الى متعدد : وذلك مثل: رَكْب وَصحْب وحَضْر، الخ...

وقد عرفت العربية ايضاً كثيراً من اسماء الجماعة في مقابل (اسم الوحدة nom d'unité) (المشار اليه فيما بعد) ، بزنة : فَعْل ، وفَعَل ، وفَعَال الخ. ولكن من الواجب ان نذكر صياغة لاسم الجماعة بوساطة الحاق (التاء المربوطة ــ at) باسم الفاعل، نحو : المارّة والمسلمة ، او الحاقها بالصفة ذات النسبة ، هذه الطريقة ــ التي ما زالت مستعملة كثيراً ــ تسمح بتعيين الطوائف والمجموعات والاحزاب ، فيقال : المروانية ، والاسماعيلية [١] ، وتضع العربية في مقابل اسم الجماعة (اسم الوحدة)، الذي يعين الفرد بالقياس الى الجماعة، ويصاغ هذا الاسم ايضاً بوساطة التاء المربوطة الملحقة ، بان تلحق باسماء الجماعة المطلقة على الحيوانات ذات الغريزة الجماعية ، وعلى الحشرات الاجتماعية ، وعلى النباتات المتجمعة ، وعلى سائر الكائنات المتكتلة بفعل الطبيعة ، وذلك حين تراد الدلالة على الواحد بالنسبة الى هذه التكتلات الطبيعية ، فلفظ (حمام) اسم

(١) النسبة الى مروان واسماعيل : مرواني واسماعيلي ، ثم تلحق التاء بالنسبة . (المعرّب)

جماعة يأتي منه اسم الوحدة (حمامة) ، ولفظ (نحل) اسم جماعة يأتي منه (نحلة) ، ولفظ (نخل) يأتي منه (نخلة) ، والفظ (ورق) يأتي منه (ورقة) ، الخ...

د — النوع

تفرق العربية بين المذكر والمؤنث ، فللمؤنث لواحق ، وليس للمذكر شيء[1] . هذا النوع المعبر عنه بالمؤنث (نوع نحوي) ، لا ينطبق على النوع الطبيعي ، الجنسي ، فقد يتوافق معه ، وقد يختلف عنه تماماً . ومن ذلك ان الكلمات التي تعبر عن حالات مؤنثة بصورة نوعية تتمثل عادة بغير لاحقة تأنيث : نحو: عاقر ، وحامل ، ومرضع .

واكثر من ذلك نجد انه قد يشار الى النوع الطبيعي بكلمات مختلفة ، فكلمة : « حمار » مونثها : « أتان » ، وكلمة « ديك » مؤنثها : « دجاجة » ، وهناك ايضاً عدد من الكلمات لم تلحقها علامـــة التأنيث ، ومع ذلك عولجت نحوياً على انها مؤنثة ، ومن ذلك اسماء الاعضاء المزدوجـــة في الجسم نحو: يد ورجل وعين ، الخ... واسماء الرياح والقرى والمدن ، واولها كلمة « ارض » ، الخ...

وهناك قرابة ثلاثين كلمة بالاضافة الى اسماء الحروف الهجائية ، معدودة من النوع المشترك بين المذكر والمؤنث ، ومثال ذلك : سكين ، وسِلْم ، وخَمْر .

ولواحق المؤنث ثلاثة : (التاء المربوطة ‎-at‎) ، و (الألف الممدودة ‎-ā 'u‎) ، و (الألف المقصورة ‎-ā‎) . وهذه الثلاثة مستعملة ، ولكن الاخيرتين منها مقتصرتان على بعض الصيغ ، كما ان كلاً من هذه الصيغ الثلاثة يأتي نهايةً للمصادر او جموع التكسير ، وليس من اللغو ان نضيف لاحقة رابعة هي (الكسرة الطويلة ‎ī‎) ، وهي لاحقة مستعملة بكثرة في الضمائر والافعال ، حيث ان (الكسرة القصيرة ‎i‎) قد انقرضت فلم يبقَ منها سوى بقايا .

---

(١) لا يدخل في هذا الكلام الاشارة الى جمع المذكر باللواحق : الضمة الطويلة (‎ū‎) ، والضمة والنون (‎ūna‎) ، والكسرة الطويلة (‎ī‎) ، والكسرة والنون (‎īna‎) ، وهي اللواحق التي تحدد حالته الاعرابية .

ومن الامثلة على ما قدمنا :

التاء المربوطة : المؤمنة ، الظلمة .
الالف الممدودة : صحراء ، حمراء (مؤنث: احمر ، زنة افعل) .
الالف المقصورة : الفضلى (انثى الافضل: اسم تفضيل) وسلوى(١) .

هذه اللواحق الثلاثة (بل الاربعة) الخاصة بالمؤنث النحوي (رقم ١٠ في المذكرات) تجرّنا الى تصور حالة من حالات اللغة ضاربة في القدم ، حيث كانت هذه اللواحق تصدق على طبقات، ويبدو انها قد التقت في طبقة يمكن تمييزها : طبقة الاقل قيمة او الادنى ، وهي التي يمكن ان تفسر فصائل الكلمات المختلفة التي قد تضمها : كالتصغير والتحقير واسم الجماعة ــ وكلمات المعاني المجردة .

وتبعاً لهذا التخمين ــ (الاقل قيمة ــ الادنى) تلقت هذه الفصائل لواحقها (موزعة دون شك تبعاً للدرجات والوان لم يعد في وسعنا ان نبلغها) ، وربما حدث بعد ذلك ان بقيت هذه الفصائل من الكلمات بلواحقها ، ثم تحولت عن معناها الاول الى تنظيم من التأنيث النحوي .

وهناك واقع آخر يدعم ما نذهب اليه : ذلك ان اللغة العربية لا تضيف الى جانب المذكر والمؤنث مجموعة الاسماء المحايدة . وعليه فان هذا المؤنث النحوي (مفرداً او جمعاً) هو الذي كان ــ في بعض الحالات ــ وسيلة للتعبير عن المحايد ، من مثل : الصالحات، السيئات ، من لغة القرآن[٢] . وكثيراً ما تستخدم اللغة الحديثة ذاتها ــ تقليداً لطريقة قديمة ــ جمعاً مؤنثاً بالألف والتاء كيما تعين بعامة طائفة من الاشياء ، فتقول: المشروبات والمنسوجات .

ولعل من اليسير ان تكون للمحايد اصوله في طبقة (الاقل قيمة) .

وفضلاً عن ذلك فعندما يقتضي السياق المطابقة نلاحظ تفرد اسم الجماعة حين يكون فاعلاً ، حيث يمكن ان يوضع الفعل في المفرد المؤنث ، وحين يكون موصوفاً،حيث يمكن ان يجعل النعت او التابع مفرداً مؤنثاً ايضاً. فثال الاول قوله

---

(١) طائر السمان الوارد في العبارة القرآنية (المن والسلوى) . (المعرّب)
(٢) تعبّر اللاتينية في هذه الحالة عن المحايد الجمع بالكلمتين : mala/bona

تعالى: «أفلا ينظُرون الى الإبل كيف خُلقت»، ومثال الثاني: «غنم راعية»[1].

فاذا وجدنا ان اسم الجماعة قد تطابق مع الجمع كان ذلك امارة على انهم قد لاحظوا في استعماله الأفراد دون الكتلة، وانه قد تطور الى جمع، دون ان يتغير شيء من شكله الخارجي.

ولكن لماذا تطلَّب اسم الجماعة مفردًا مؤنثاً عند اقتضاء المطابقة، ان لم يكن ذلك حينئذ استمرارًا آلياً – قل او كثر – لطريقة في النظر قديمة...

ومن ناحية اخرى فان المطابقة بين الاسم وتابعه او صفته تستوجب في الأعم الاغلب ان يتحقق بصورة كاملة تقعيد المؤنث المفرد في تلك اللغة العربية الصحراوية: وهناك حالات لا تتصل فيها علامة المؤنث بتابع الاسم – الذي اتصلت به لاحقة المؤنث او حتى المؤنث بالطبيعة – او بصفته، ومن ذلك جميع الصفات بوزن «فَعُول»، فيقال: أم حنون، وكذلك فَعيل بمعنى مَفْعُول، مثل: ناقة جريح، وكذلك ايضاً صيغ التكبير بوزن: مِفعَل ومِفْعَال ومِفْعِيل (انظر ص ١١٥ فيما بعد) كما في: «جارية معطار»[2]. وهنا نتساءل: لماذا لم تكن في هذه الامثلة مطابقة نحوية؟... لا شك ان اعتبارات قديمة هي التي أثرت قليلاً او كثيرًا – تأثيرًا صامتاً في اللغة.

وبعد: فاذا كان صواباً ان نتحدث عن «نوع نحوي» في هذه العربية الصحراوية، فيجب ان نضيف: أن التقعيد لما يبلغ كماله، ولسوف نرى مع هذا، أن اللغة تواصل اتجاهها نحو ضبط التعبير عن المؤنث باضافة اللاحقة[3].

---

(١) انظر: رايت جـ ٢ ص ٢٧٣.

(٢) وفضلاً عن ذلك فلا يندر في معاجم اللغة وجود الاسماء المؤنثة دون لاحقة التأنيث وذلك مثل «حَرْف» وهي الناقة الكبيرة العجفاء، و «دِلْقِم» الناقة العجوز الثرماء (لا اسنان لها)، و «دِنَاك» الناقة السمينة القوية الخ...(انظر القائمة الطويلة في المزهر جـ ٢ صفحات ٢٠٦–٢١٥).

(٣) من خير الامثلة على ذلك كلمة «زوج» (امرأة) فقد جرى العرب على أن يقولوا «زَوْجهُ» ونادرًا ما يقولون «زَوْجَتُه» (الامالي للقالي جـ ١ ص ٢٠ سطر ٦ و٧)، ثم اصبحت هذه الصيغة الاخيرة هي المستعملة.

القسم الأول

التحول الداخلي في الصياغة الاسمية

أ ـ التحول الداخلي المحض

١ ـ المراتب السبع للصيغ

المرتبة الاولى : (مصوت قصير) :

وكلمات هذه المرتبة ليس فيها سوى مصوت قصير بعد الصامت الاول من الاصل الاشتقاقي ، وهي صيغ بزنة : فَعْل ، وفِعْل ، وفُعْل ، ومن أمثلتها : كَلْب ، ورِجْل ، وأُذْن .

وينبغي أن يكون هذا المصوت القصير بعد الصامت الاول الاصلي ، اما الصيغ بزنة : فْعَل f'al ، وفْعِل f'il ، وفْعُل f'ul ، فلايمكن أن توجد بسبب مجموعة الصوامت في بداية الكلمة ، وهو ما لا تسمح به اللغة العربية الفصحى (انظر ص ٤٣) [١] .

(١) هناك كلمتان خرجتا عن هذه القاعدة هما : مْرُؤٌ زنة فْعُل و ـ مْرَأَةٌ زنة فْعَلَة ، ولكنهما تستخدمان عادة متصلتين بالمصوت الاخير من الكلمة السابقة في مثل : قالَ مْرُؤٌ ، ويكون تقسيمها المقطعي هكذا : قَا / لَمْ / رُ / ءٌ qā/lam/ru/'un ومع ذلك إن الخروج عن القاعدة ليس سوى ظاهري ؛ فهما تنطقان مع اداة التعريف هكذا : المرء والمرأة .

المرتبة الثانية : (مصوتان قصيران) (رقم ١١ في المذكرات) :

ويقع المصوت الاول في هذه المرتبة بعد الصامت الاول من الاصل . ويقع الثاني بعد الصامت الثاني، تبعاً للنظام الذي تشير اليه الامثلة . والصيغ هي : فَعَل وفِعَل وفُعَل وفَعِل وفَعُل وفِعِل وفُعُل،(وفُعِل وفِعُل لا وجود لها)، والامثلة هي: ذَقَن (فَعَل) ، وعِنَب (فِعَل) ، وزُمَل (فُعَل)، وكَتِف (فَعِل)، وعَضُد (فَعُل)، وإبِل (فِعِل) ، وكُتُب (فُعُل) .

هاتان المرتبتان الأوليان لم يستعمل فيهما سوى المصوتات القصيرة،التي لا يختلف بعضها عن بعض الا بالنوع او الطابع. اما المرتبتان التاليتان فَيُدْخِلان مدة المصوتات: مصوتات طويلة (او مزدوجة) ، فيطول فيهما الاول او الثاني من المصوتات القصيرة ، فتصبح فَعِل: فَاعِل او فَعِيل .

المرتبة الثالثة : (مصوت طويل [او مزدوج] — مصوت قصير)[1] :

وصيغها هي : فَاعِل وفَاعَل وفَيْعَل وفَوْعَل . وامثلتها : طَالِب (فَاعِل) ، وعَالَم (فَاعَل)، وبَيْدَر (فَيْعَل) ، وحَوْصَل (فَوْعَل) . ومن اليسير معرفة الصيغ غير الموجودة في اللغة وهي: فِيعَل fīʻal ، وفُوعَل fūʻal ، وفَاعُل fāʻul ، وفَيْعُل fayʻul ، وفُوعُل fūʻul ، وفِيعِل fīʻil ، وفَوْعُل fawʻul ، وفَيْعِل fayʻil ، وفَوْعِل fawʻil[2] .

(١) في هذه المرتبة والمراتب التالية سوف يكون العنصر المصوت الاول دائماً بعد الصامت الاول من الاصل الثلاثي ، كما يكون الثاني بعد الثاني .

(٢) وهناك صيغ يطول فيها المصوت الثاني القصير ، وذلك مثل: غَيْدَاق ġaydāq، أي (كريم): (فَيْعَال) ، وحَيْزُوم (صدر) : (فَيْعُول)،وتَوْرَاب tawrāb (غُبَار): (فَوْعَال) ، وصَوْلِيب Ṣawlīb (البذر الذي ينثر على الارض): (فَوْعِيل) وهي صيغ نادرة او ذات استعمال خاص،وقد درس الاستاذ ي. ليتمان E.Littmann صيغة فَيْعُول fayʻūl [Z.S., IV, pp. 24-31] ، ومن الممكن ان نلمس فيها صورة التعقد . اما صيغة فَاعُول faʻūl (فانظر فيما بعد ص ٩٤) ، واما صيغة فِيعال fīʻāl (فانظر ص ٧٨).

المرتبة الرابعة : (مصوت قصير – مصوت طويل او مزدوج) :

وهذا الوضع على نقيض سابقه ، وقد استخدمت امكاناته على نطاق واسع ،وصيغه هي: فَعَال وفِعَال وفُعَال وفَعِيل وفُعَيْل وفَعُول وفُعُول ، وكل هذه الصيغ منتجة ، وامثلتها : اَتَان (فَعَال)،وحِمَار (فِعَال)، وغُرَاب (فُعَال) ، ورَغِيف (فَعِيل) ، وزُمَيْل (فُعَيْل) وكذلك كُلَيْب، ورَسُول (فَعُول) ؛ وعُلُوم (فُعُول) .

ولم ترد شواهد للصيغ : فُعِيل fu'il ، وفَعَوْل fa'awl ، وفِعَوْل fi'awl ، وفَعَيْل fa'ayl ، وفِعَيْل fi'ayl . وقد وجدت صيغة فِعِيل fi'il ، ولكن في نطاق اللهجات[1] .

وتميزت المرتبتان الثالثة والرابعة عن المرتبتين الاوليين باستخدام طول المصوتات ، اما المراتب: الخامسة والسادسة والسابعة فيدخل فيها التضعيف : تضعيف الصامت الثاني من الاصل الثلاثي في (الخامسة والسابعة) ، وتضعيف الصامت الثالث في (المرتبة السادسة) .

والمرتبتان الخامسة والسادسة على نسق المرتبة الثانية (بمصوتين قصيرين) ، ولا يزاد فيهما سوى هذا التضعيف . أما المرتبة السابعة فمن الممكن ان يكون لها اصل مزدوج : فإما ان يكون على نسق المرتبة الرابعة (مصوت قصير ومصوت طويل) (وهذا هو الشائع) ، ولا ينضاف اليه سوى التضعيف، وإما ان يجري على نسق المرتبة الخامسة مع تطويل المصوت الثاني القصير (وهذه امكانة قليلة الاستعمال) .

المرتبة الخامسة : (مصوتان قصيران – تضعيف الصامت الثاني من الاصل الثلاثي)

والصيغ هي : فَعَّل fa''al ، وفِعِّل fi''il ، وفُعُّل fu''ul ، وفِعَّل fi''al ، وفُعَّل fu''al ، وامثلتها : أَيَّل 'ayyal (اسم جبل) : (فَعَّل) ،

---

(١) انظر: رايت جـ ١ ص ١٣٦ .

وحِمَّص : (فِعَّل) ، وتُبَّع (ظِلّ) : (فُعُّل) ، وخِنَّب (ذو الأنف الغليظ) : (فِعَّل) ، وسُلَّم : (فُعَّل) .

هذه الصيغ قليلة الانتاج ، فيما عدا (فُعَّل) التي يجيء منها عدد غير قليل من جموع التكسير . ويلاحظ ان (فَعِل وفَعُل) لم يتكررا هنا في صيغتي : فَعَّل وفَعُّل . اما الصفات مثل : طَيِّب وجَيِّد – فالواقع انها متطورة عن صيغة قديمة بزنة فعيل faʻīl (انظر كتابنا : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٨٠–٢٨٢) .

المرتبة السادسة : (مصوتان قصيران – تضعيف الصامت الثالث من الاصل الثلاثي) :

والصيغ هي : فَعَلّ وفِعَلّ وفِعِلّ وفُعُلّ ، وفي هذه الصيغ نرى صورة صيغ أخرى هي : فَعَلْ وفِعَلْ وفِعِلْ وفُعُلْ من المرتبة الثانية ، وهي التي ينضاف اليها تضعيف الصامت الثالث فحسب ، من الاصل المدعم بوساطة مصوتات الاعراب الاخيرة[1] ، مثل : عَبَنّ ʻabann (الجمل السمين) : (فَعَلّ) ، ورِفَلّ (الثوب الواسع) : (فِعَلّ) ، وفِلِزّ : (فِعِلّ) ، ودُجُنّ : (فُعُلّ) .

وقد استخدمت هذه المرتبة السادسة تقريباً جميع الامكانات التي تقدمها المرتبة الثانية ، والواقع اننا نجدهـــا ايضاً مضافاً اليها نهاية المؤنث : دُرَجَّة (فُعَلّ – ة) : (fuʻall-at) ، وعُرَضَّى (ʻuraḍḍā) : (فُعَلّ – ي) (fuʻall-ā) ، وتَلُنَّة (talunnat) : (فَعُلّ – ة) (faʻull-at) ، والصيغة الوحدة غير الواردة هي : فَعِلّ .

هذه المرتبة كلها تتمثل في مفردات البدو القديمة التي سقطت في طوايا الاهمال بعد ذلك ، ولكن يبدو ان (فِعَلّ) كانت اكثر انتاجاً .

---

(١) وبدون هذه المصوتات الاعرابية قد يصبح من المستحيل صرفياً انشاء هذه المرتبة السادسة في اللغة الفصحى ، وهذا المثال يدل تماماً على ان هذه المصوتات ليست تابعة تتفاوت في درجة اصطناعها ، وانما هي متصلة بصميم البناء اللغوي .

المرتبة السابعة : (مصوت قصير – مصوت طويل، وتضعيف للصامت الثاني من الاصل الثلاثي) :

هذه المرتبة هي التطور الطبيعي للمرتبة الرابعة ، فهي تحوّل الصيغ : (فَعَال وفَعِيل، وفَعُول، وفُعَال، وفُعَيْل) الى الصيغ : فَعّال، وفَعّيل > فِعّيل، وفَعّول (ومن تصاريفها فُعّول) ، وفُعّال، وفُعّيْل. وامثلتها : طَمّاع (فَعّال) ، وشِرّيب (فِعّيل) ، وفَرّوق (فَعّول) ، وقُدّوس (فُعّول)، وعُظّام (فُعّال)، وزُمّيْل (فُعّيْل) .

اما امكان تحوّل المرتبة الخامسة من الصيغ الى المرتبة السابعة بوساطة تطويل المصوت الثاني، فأمر تدل عليه أمثلة من مثل: دِنّب ودِنّاب (قصير القامة)، وخِنّب وخِنّاب (كبير الأنف) (فِعّل > فِعّال)، ولكن يبدو ان ذلك لم يقع كثيراً .

٢ ـ تخطيط يمثل الصيغ

لم نتجاوز في هذه المراتب السبعة من الصيغ حدود الامكانات التي تتيحها خاصة « التحول الداخلي » ، فهي تظهر اولاً في مصوت واحد فحسب، في صيغ (فَعْل وفِعْل وفُعْل) (وهي صيغ لم تتعرض لأي تطور آخر يخرج بها عن الخط الراهن)، ثم تظهر في مصوتين قصيرين، ومن ذلك صيغ: فَعَل، وفَعِل ، الخ... وفي هذه الدرجة من التحول يحدث تطور في الصيغ الى خمسة انواع ، ويمكن تخطيط نظامنا على الوجه الآتي :

الاساس : فَعَل	فاعَل		
	فَعَال	←	فَعّال
	فَعّل		
	فَعَلّ		

الاساس : فُعَل
- فُعَال
  - فُعَيْل ← فُعَيّل
  - فُعَّال
- فُعَّل
- فُعَلّ
- فُعَيْل ← فُعَيّل

الاساس : فَعِل
- فَاعِل
- فَعِيل ← فِعِّيل

الاساس : فَعُل
- فَعُول
  - فَعُّول
  - فَاعُول
- فَعُلّ

الاساس : فُعُل
- فُعُول
- فُعُلّ

الاساس : فِعَل
- فِعَال ← فِعَّال
- فِعَّل
- فِعَلّ

الاساس : فِعِل ← فِعِلّ

هذا التخطيط يرينا صورة التدرج في آثار التحول الداخلي ، تلك الحركة الداخلية للغة . وليس مما يدعو الى الدهشة مثلاً ان نجد كلمة مثل : يَبْرُود yabrūdu (اسم قرية في سورية) ، وهي فعل قديم ، قد اصبحت « اسم ذات » بما طرأ عليها من طول في احد مصوتاتها . والفعل من هذه الكلمة ذاتها هو : « يَبْرُدُ » yabrudu. وكان من الطبيعي وقد دخلت هذه الكلمة في نطاق الاسماء ان يطرأ عليها طول في مصوتها الثاني ، وربما كان ذلك لغاية بيانيه (نظراً لبرودة شتائها) ، فصارت لذلك «يَبْرُود» yabrūdu- (انظر ص١١٠) .

وهذا التخطيط يكشف لنا في التحول الداخلي عن آلية اساسية للتطور اللغوي شديدة الاصالة ، بحيث ينبغي ادراكها جيداً ، ولكنه كأي تخطيط يبسط لنا ، وقد ينسينا ، ان الواقع اللغوي هنا معقد. ولسوف نضيف الايضاحات الضرورية لفهم اهميته ، واهمية عرضنا للمراتب السبع التي اوجزها .

٣ ـ ايضاحات

اولا ـ دخول كلمات أعجمية :

هناك كلمات أعجمية مقترضة تم تعديلها على الصيغ المختلفة ، ولقد كان من الممكن ان يجري تعريبها الى الحد الذي يتلاشى معه اصلها ، ولكن التعريب لا يفترض وجود سلسلة الاشتقاق المشار اليها قبل : فمثلاً الكلمة القرآنية «صراط» Ṣirāṭ (طريق)، تلك التي تبدو بزنة الصيغة « فِعَال »، ليست سوى الصورة النهائية ـ الاغريقية والآرامية ـ للكلمة اللاتينية ـ strata ـ . وكلمة «قميص» بزنة فَعِيل ، كلمة من كلمات الشعر القديم ، تأتي من الكلمة الاغريقية kamision الخ...

ثانياً ـ اثر القوانين الصوتية :

أثرت بعض القوانين الصوتية في داخل هذه اللغة العربية ، فكثير من الكلمات التي وردت بزنة « فِعَال » هي ببساطة من اوزان « فَعَال » مع ما دخل عليها من المخالفة بين الفتحة القصيرة (a) والفتحة الطويلة (ā)، (انظر ص ٤٨) .

ومن الممكن ايضاً ان نجد الصيغتين مرويتين، نحو: وَثَاق، ووِثَاق، وصَدَاق وصِدَاق، وغُمَار وفُوَاق روايتان ايضاً في الكلمتين: غَمَار وفَوَاق بنفس المعنى ، ولكن الفتحة قد صارت ضمة (a>u) بتأثير عامل المماثلة في الصامت الشفوي المتصل بها. ويصدق هذا بالنسبة الى كلمات اخرى بزنة (فُعَال). وما المصادر بزنة (فِعَال) من الصيغة الثالثة للفعل سوى تمثيل لصيغة (فِيعَال fīʻāl) (الثقيلة) ، المروية ، الخ.. (رقم ١٢ في المذكرات) .

ثالثاً ـ التأثير العميق للقياس :

كان للقياس على وجه الخصوص اثر فعّال ، وخير مثال على ذلك صيغة (فَعَّال) ، ففي اللغة القديمة كان من الممكن بناء هذه الصيغة في جميع

الافعال المبنية للمعلوم تقريباً ، على انها صيغة مبالغة لاسم الفاعل بزنة (فاعل)، تعمل مثله عمل الفعل . فصيغة (فَعَّال) هي التطور النهائي لاسم الفاعل القديم (فَعَلْ fa'al) ، الذي تطور الى (فَعَال)، ثم الى (فَعَّال) [1] .

وقد ورد على صيغة (فَعَل) بعض البقايا من مثل : حَكَم ، وتَبَع ، ثم أريدت تقويتها فحولت الى (فَعَال) في مثل : صَنَاع ، ووَقَاح. ولكنها قد تحولت الى (فِعَال) احياناً (بتأثير المخالفة ــ انظر ص ٤٨) ، وبذلك افادت كثيراً من اسماء الآلة مثل: نِصَاب و وِعَاء ، وكِتَاف، ورِدَاء ، الخ...

وقد فقدت صيغة (فَعَّال) اتصالهـــا باصلها الاول ، فهي تدل على مضمونها باتصالها نفسياً باسم الفاعل بزنة (فاعل) على انها مبالغة منه .

وزادها القياس اخصاباً وثراء، ولكن على نموذج أمثلة فَعَّال الموجودة، باعتبارها منتهى ما بلغته سلسلة الاشتقاق .

واكثر من ذلك أن صيغة (فَعَّال) ــ تلك التي لم تكن في لغة الشعر القديمة وفي لغة القرآن سوى اسم فاعل للمبالغة ــ قد تحولت بتأثير الآرامية الى التعبير عن اسماء الحرف، ومن ذلك : نَجَّار وبَنَّاء وفَخَّار ،وزادها القياس في هذه الوظيفة التعبيرية الجديدة خصوبة وسعة ، حتى نجدهـــا ايضاً مستعملة لقباً في مثل : كَلَّاب (مربي الكلاب) ، وجَمَّال (حادي الابل)، وفَيَّال (مروض الفيلة) ، وكل هذه الامثلة لصيغة (فَعَّال) في اسماء الحرف لا تلحظ فيها اية علاقة بسلسلة الاشتقاق ، ومن هذا الباب عدد كبير مما جاء على (فَعَّال) اسمَ فاعل للمبالغة ، وهو مجرد ثمرات للقياس .

اما صيغة « فُعَيْل » فقد تأتي من « فُعَل » ، بتنمية المصوت القصير وتحويله الى مصوت مزدوج [2] ، ومثل هذا : زُمَل وزُمَيْل .

---

(١) انظر دراستنا : « اسم الفاعل « فَعَلْ ». النشرة الثانية والثلاثون من سلسلة (Mélan-ges) ص ٦٧ وما بعدها .

(٢) قارن صيغة : « افعول 'if'awl » المأخوذة من (أفْعَلُ 'af'alu) .

وقد تأتي «فُعَيْل» من (فُعَال) باحلال المصوت المزدوج محل المصوت الطويل ، وتلك طريقة ثانوية في الصياغة مماثلة لسابقتها، تمنحنا امكانة جديدة في التعبير عن طريق التغيير (رقم ١٣ في المذكرات) .

وقد استطاع الاستعمال اللغوي ان يستخرج من ذلك عدداً من الكلمات بإحدى الطريقتين وبالاخرى[1] .

ولكن هذه الامثلة من صيغة (فُعَيْل) لا يمكن ان تقارن بما هو موجود منها فعلاً ، وبما يمكن ان يوجد .

والواقع أن صيغة (فُعَيْل) يمكن ان تبنى على اي اسم ثلاثي للتعبير عن التصغير ، وهي طريقة بسيطة للتوسع بالقياس . وقد امتدت هذه الصياغة ايضاً وطبقت على الاسماء الرباعية بزنة فُعَيْلِل، وفُعَيْلِيل، فأصبحت: جَعْفَر : جُعَيْفِر ، وعُصْفُور: عُصَيْفِير[2] .

هذا التوسع لا شذوذ فيه ، اذ ان من خصائص الصيغ الحية ان تشيع بمجرد القياس، اي باستخدام نموذج معين .

وقد نجمت — في كل مرحلة من المراحل المشار اليها في مخطط الصيغ وتدرجها — ألوان من التوسع القياسي المحض بشكل عادي ، تبعاً للفائدة التي يلمسها فيها الذوق اللغوي ، ولسوف تبين ذلك باحصاء نجريه على الكلمات التي جاءت بزنة (فَعُول وفَعِيل) في مختلف اشكالها .

رابعاً — امثلة بزنة فَعُول وفَعِيل — شواهدَ على دور القياس :

آ) فَعُول وفَعِيل في كتاب «مفردات عربية — فرنسية» للاستاذ بلو Belot :

صيغتنا « فَعُول وفَعِيل » هما النمو الطبيعي لصيغتي (فَعُل وفَعِل)

(١) هذا في رأينا — وبخاصة بوساطة الطريقة الثانية لما كان من باب التصغير .

(٢) انتشرت هذه الصياغة ايضاً وتعدت نطاق الاسماء : اسماء الذوات والصفات ، حتى اصبحت هذه حالة خاصة سوف نشير اليها فيما بعد (ص ٨٧) . وما قلناه هنا يكفي .

مع مد المصوت الثاني ، واسفر احصاء كلمات الحرف (ف) في كتاب : (مفردات عربية — فرنسية) للاستاذ « بلو » عن الارقام الآتية :

فَعُل :	٣	فَعُول :	١٧
فَعِل :	١٨	فَعِيل :	٤٩

وواضح هنا عدم التناسب.

هذه الصيغ جميعها ، اسماء او صفات (مبنية للمعلوم او للمجهول) ، متوزعة كما يلي :

فَعُل : • اسم ذات واحد : فَجُل (وفيها ايضاً فُجْل)
• صفتان : فَرُق (خائف) ، وفَرُوق بنفس المعنى
فَطُن (ذكي) ، وفَطُون بنفس المعنى

والخمس عشرة صيغة الاخرى بزنة « فَعُول » ليس لها نظير ظاهر بزنة « فَعُل » . اما حالات « فَعِل — فَعِيل » فهي اكثر تعقداً ، وهي تعطي فكرة احسن عن الموضوع :

• اسما ذات هما :

«فَخِذٌ» ، و«فَرِخُ» الشجرةِ (اي فرعها) .

• ست كلمات لها صيغها المزيدة ، هي :

فَرِدٌ	وفَرِيدٌ	(منعزل ، لا نظير له)
فَشِلٌ	وفَشِيلٌ	(البليد الكسول ، الضعيف الواهن)
فَطِنٌ	وفَطِينٌ	(ذكي ، ألمعي)
فَقِرٌ	وفَقِيرٌ	(منكسر فقار الظهر)
فَقِهٌ	وفَقِيهٌ	(عالم في الفقه الاسلامي)
فَنِعٌ	وفَنِيعٌ	(الذي أصاب الغنى)

ويضاف الى هذه الكلمات الستة كلمة سابعة هي :

فَهِمٌ وفَهِيمٌ (سريع الفهم)

بيد أن كلمة « فَهِيمٌ » هي من اضافة الاستاذ بلو Belot ، على انها

ليست فصحى وانما هي لهجية ، يبدو أن علماء اللغة قد ذكروها فيما بعد .

- خمس كلمات لا مزيد لها مرويا بزنة (فَعيل)، وهي :

فَشِرٌ	(أفسدته الفئران) (لبن او طعام)
فَرِقٌ	(وجل خائف)
فَرِكٌ	(نواة قشرتها سهلة الكسر)
فَغِمٌ على	(حريص على)
فَهِدٌ	(مهمل مفرط)

- أربع كلمات ليس لها (فَعيل) ولكنها ذات علاقة بصيغة (فَاعِل) وهي :

فَرِحٌ	وفَارِحٌ
فَرِهٌ	وفَارِهٌ
فَزِعٌ	وفَازِعٌ
فَكِهٌ	وفَاكِهٌ

وقد أضاف الاستاذ « بلو » كلمة أخرى بزنة (فَعِل) هي : فَرِطٌ (رخيص الثمن) . على أن هذه الكلمة لهجية ، وهي ليست معدودة .

وهكذا بان لنا أن سبعة أمثلة من الثمانية عشر بزنة (فَعِل) ، قد تطورت الى (فَعيل) ، فاذا ما عكسنا المقارنة وجدنا أن سبعة فقط من التسعة والاربعين بزنة (فَعيل) – تكشف لنا ارتباطها بسلسلة الاشتقاق . ومعنى هذا أن هناك ميداناً واسعاً للتكاثر القياسي لصياغة كلمات كثيرة بزنة (فعيل) .

ومع ذلك فيجب أن نسجل هنا الملاحظات التالية :

ان اسمي الذات : « فَخِذٌ وفَرِخٌ» ليسا قابلين لاطالة مصوتهما الثاني ما بقي لهما معناهما الخاص ، من حيث هما كلمتان ذاتا دلالة حسيّة ، فاذا ما صغرتا أصبحتا : فُخَيْذ وفُرَيْخ ، مع امكان أن يكونا بنفس الصيغة في حالة التكبير . (انظر فيما بعد ص ٩٦) .

والكلمات التي جاءت بزنة (فَعِل) ، وهي ذات علاقة بصيغة (فَاعِل) ، ترينا أن في « فَعِل » امكانية التطور الى « فَاعِل » ، وهذا يعتبر اتجاهاً آخر .

ب) مقارنة بكتاب: « القاموس العربي » للاستاذ هـ. ڤير:

والحق انه لم يعد بوسعنا أن نجد جميع الكلمات بزنة (فَعِل) ، والتي تحولت الى (فَعيل)، لان صيغة « فَعِل » وهي اضعف بياناً ، وبالتالي أقل استعمالاً ، قد استطاعت أن تخرج من الاستعمال وتختفي.

ومقارنة كتاب (القاموس العربي، للاستاذ هـ. ڤير) تجعلنا نلحظ هذه الحقيقة بالنسبة الى اللغة العربية الحديثة . فهذا الكتاب يقدم لنا المفردات التي كان المؤلف عثر عليها في نصوص الفصحى التي كتبت حديثاً .

وللمقارنة قيمتها في حالة استقصاء المؤلف للمفردات، وهو استقصاء ذو أهمية كبيرة[1]. ثم ان المقارنة التي أسلفناها تعظم قيمتها حين يكون عمل « بلو » في جمع المفردات العربية الفرنسية كاملاً .

ومن المحتمل ان تجئ بحوث أكثر اندفاعاً وتقصياً تثري هذه المجموعات، ولكنها – فيما نحسب – قليلاً ما تستطيع تعديل النسب، واليك اذن ما قدمه لنا قاموس « ڤير » :

- لم يبقَ من اسمي الذات غير واحد فقط هو (فَخِذ) .
- أما مجموعة : فَعِل – فَعيل :

فقد اختفت منها : « فَنِــع وفَنيع» ، وبقيت : « فَقِر وفَقير » ، ولكن بمعنى آخر ، كما بقيت « فَطِن وفَطين » بمعناهما ، وانضاف كذلك « فَهِم » إلى « فَهيم » وهي – كما رأينا من قبل – لفظة لهجية .

واختفت (فَعِل) وبقيت (فَعيل) في : فريد وفَقيه .

والغريب أن تروى كلمة (فَشِل) دون (فشيل) ، وان كان القول النهائي

---

(١) هذه المقارنة خاطئة قليلاً ، فان مفردات (بلو) تقدم لنا في الواقع مفردات لغة في كامل صحتها ، أما قاموس (ڤير Wörterbuch) فانه يقدم مفردات لغة منبعثة جزئياً بعدما غفت قروناً كثيرة ، فقد تعرّضت الرواية اللغوية لبعض الانتقاص ، ومع ذلك فان المقارنة التي أثبتناها تظل على أية حال ملهمة وذات مغزى .

في هذه المسألة يحتاج الى أن يؤيد ببحث مستوفىً لهذه الحالة وما يشابهها .

وجملة القول : أن زوجين من الكلمات قد اختفيا ، وزوجين بقيا، وزوجين فقدا (فَعِل) واقتصرا على (فَعِيل) ، وزوجاً واحداً رُوي بصيغة (فَعِل) وحدهـــا .

وقد اختفت أربع كلمات من الست الواردة في الفصحى بزنة (فَعِل) وحدها ، وهي : قَشِر ، وفَرِك ، وفَغِم على ، وفَهِد . وبقيت كلمتان هما : فَكِه ، وفَرِق. وظهرت كلمة (فَرِيك) ، ولكن بمعنى لا يشير الى أدنى علاقة بينه وبين المعنى القديم لكلمة (فَرِك) ، أعني : (مدلوك frotté) ، فهي بمعنى الطعام المتخذ من حبات القمح[١] . والخلاصة أن كلمتين عاشتا في مقابـــل أربع ماتت .

● أما مجموعة فَعِل – فاعِل فقد بقيت، فيما عدا كلمتي فَرِه وفَارِه ، حيث اقتصرت (الرواية) على فَارِه .

وجملة القول في هذا : ان اثنتي عشرة كلمة من الثماني عشرة بزنة (فَعِل) قد اختفت ، ولم يبقَ سوى ست هي: فَخِذ، وفَرِق، وفَشِل، وفَطِن، وفَكِه، وفَهِم .

أما كلمة « فَرِط » فهي لهجية ، لم ترد في مؤلف هـ. ڤير ، وهي موجودة في القاموس الفرنسي – العربي ، للاستاذ ا. بارتلمي (ص ٦٠١) : فرط / Forẹṭ ويبدو ان طابع هذه الكلمة اللهجي ثابت غير مُنْكَرٍ[٢] .

---

(١) في القاموس ٣/٣١٥ : الفريك « كأمير المفروك من الحب ، وطعام يفرك ويُلَتُّ بسمن وغيره » . وفي اللسان ١٠/٤٧٣ ط بيروت : « وبُرٌّ فريك : وهو الذي فُرِك ونُقِّي» أي دُلِك حتى انقلع قشره . (المعرب) .

(٢) بالرجوع الى هذا القاموس – قاموس ا. بارتلمي A. Barthélemy في موضوع صيغة fa'il التي تؤول إلى fa'el – في الحرف (ف) نفسه لا نجد غير كلمة (فَرِط) المشار اليها ، وفَكِه (ذو الرائحة الزكية) .

خاتمة

هذه الظواهر جميعها : تعديل الكلمات الأعجمية المقترضة بحسب الصيغ، وانتقال صيغة الى اخرى بتأثير العارض الصوتي، والتوسع بالقياس، والتقليل من شيوع بعض الصيغ، هذه الظواهر قد اضافت ظلاً من التعقيد على البساطة التي امتاز بها التخطيط. ولكنه برغم ذلك يظل البناء الاساسي الذي احتفظ بكل هذه الاشكال المختلفة، والذي بدونه ربما لم تكن هذه الاشكال ممكنة. وفي كلمة واحدة : يبقى هو الاساس.

ولقد كان من الواجب لكي تستقر اللغة على اساس من التحول الداخلي ان تُطَوَّرَ عدداً معيناً من الكلمات تبعاً للقاعدة القياسية، وان تنشئ اشكال النطق بسلسلة الاشتقاق. ولدينا ايضاً بعض الامثلة المفيدة من مثل: «فَرُق وزُمَل».

فَرُق ← فَرُوق } فَارُوق / فَرُوق (هَلُوع)

زُمَل } زُمَّل ← زُمَّال / زُمَيْل ← زُمَّيْل (ضعيف — رخو)

والامثلة المتطورة على هذه الصورة نادرة: ولكن لا غرابة في ذلك، لان هذا البناء القائم على التحول الداخلي قديم، ولان الحلقات الاولى بالنسبة الى كلمة وضعت في هذه الصورة المتدرجة (وهي اقل ابانة) قد خرجت من الاستعمال بسهولة.

والواقع ان هذا البناء ليس من خصائص العربية وحدها، وإنما هو موجود في اللغة السامية، وقد ورثته العربية بلا شك كاملاً — على الاقل فيما يتصل بالجوهر — عن اصولها السامية[1]، اذ انها هي التي تبين عن نظام التحول

(١) الاصول القريبة او البعيدة، كما سوف نذكره مراراً فيما بعد، اذ ينبغي ان نميّز في تاريخ العربية وما قبل تاريخها بين ثلاث مراحل مشتركة: ١— السامية الغربية والجنوبية (وهي متصلة بجنوب الجزيرة العربية). ٢— السامية الغربية. ٣— واخيراً السامية المشتركة. وفي هذه السامية المشتركة كان نظام التحول الداخلي قد ثبت واستقرّ مقدماً. وتاريخ اللغات السامية الذي يتم إعداده، هو الذي يمكن ان يرينا امتداد هذا النظام في السامية المشتركة، والجانب الذي عاد على فروعها، في الظروف التي امكن فيها ذلك. بيد

الداخلي في أجلى صوره وأغناها ، وجملة القول : اكملها ، وفي كلمة واحدة : اكثرها نموذجية بين اللغات السامية القديمة .

اعتبار آخر هام : ويبقى من هـــذا التحول الداخلي — في الوعي اللغوي لدى الافراد المتكلمين — ان وسيلة تجديد القدرة البيانية تكون باطالة المصوتات القصيرة ، (وبأن يحل مصوت مزدوج محل مصوت طويل) ، وبتضعيف صوامت الاصل الاشتقاقي ، ويبقى ايضاً ، اذا ما صادف المتكلم كلمة أعجمية مقترضة ، ذلك الجهد الغريزي الذي يبذله كيما يستخرج منها اصلاً مكوناً من صوامت ، فيدخله بذلك في نظام اللغة .

ان تاريخ اللغات السامية هو — في جانب كبير منه — تاريخ التحول الداخلي ، وربما يدفع ما سبق ان قلنـــاه الى توقع أنه سيكون تاريخاً معقداً ، ولكنه سيكون ايضاً تاريخاً ناقصاً في كثير من نقاطه ، نظراً الى التفاوت في درجة ما تصل اليه معرفتنا عن اللغات الاخرى السامية القديمة ، ولسوف يخترق في مشقة ستار الظلام الملتف حول اصله الاول .

ولربما كان من المفيد — دون ان نهدف الى بعيد — ان نقوم ببحث شامل في المعجم العربي عن الصيغ الكثيرة ، فنجمع اكبر عدد من الامثلة الممكنة لكل صيغة ، ونتناولها بطريقة التحليل التي اتبعناها من قبل بالنسبة الى الحرف (ف) ، من باب سبر الغور ، في مفردات « بلو » ، حيث تناولنا ما كان من كلماته على إحدى صيغتي (فَعُول وفَعِيل) ، فمثل هذا العمل النافع يضع حياة العربية الفصحى في ضوء جديد .

٤ — تأملات في الصياغة الاسمية

اولاً — عدم التفرقة بين الاسماء والصفات :

ملاحظة اولى نبادر اليها هي : أن الحد بين اسم الذات والصفة ليس

اننا في هذا العرض الذي يهدف الى وصف حال لغة — هي العربية — نرى من المستحيل ان نعالج هذه المراتب جميعاً (انظر فيما بعد ص ١٩١) .

بيّناً[1] : فالصيغة الواحدة قد تنتج اسماء اعيان ، واسماء معان ، وصفات ، وذلك واضح في الصيغ التي تكاثرت فروعها على نطاق واسع ، فهي بذلك خير ما يدل على اتجاهات اللغة ، ومن ذلك صيغ المرتبة الرابعة : فَعّال — فِعّال — فُعّال — فَعِيل — فَعُول ، وامثلة ذلك : « أتّان » بزنة فَعّال ، (اسم عين) ، وطَوّاف (اسم معنى) ، وجَبّان (صفة) . ويمكن ان نطلق على هذه الظاهرة : ظاهرة تناسل الصيغ.

وتمثل حالة تصغير الصيغة « فُعَيْل » ايضاً حالة مرونة ملحوظة ، وقد قلنا من قبل : ان من الممكن انشاء هذه الصيغة (فُعَيْل) من كل اسم ثلاثي ، كما ذكرنا امكان امتدادها وتعديلها على الاسماء الرباعية في صيغة «فُعَيْلِل» ، او « فُعَيْلِيل » .

وأكثر من ذلك أن هذه الصياغة يمكن ان تطبق على الصفات ، وأفْعَل التفضيل ، وصيغة (ما أفعله) الدالة على التعجب ، وعلى جموع التكسير للقلة ، وعلى اسماء العدد ، وعلى بعض الادوات[2] .

فمثلاً : الصفة (حُلْوٌ) ، مصغرها : (حُلَيٌّ ḥulayy-un) ، وأفعل التفضيل (هو أصْغَر منك) ، مصغره : (هو أُصَيْغِرُ منك) .

وقد عرف تصغير صيغة أفْعَل في الأسماء الخاصة في مثل : أُسَيْلِم (دليل الكامل للمبرد ، طبعة رايت ص ٩٠٩) ، والأُخَيْطِل — في شعر جرير الهجائي ، (مذكور في المفصل ص ٨٢ سطر ١١) . وفي : ما أحْسَنَه : ما أُحَيْسِنَه ، ولعل هذا الاستعمال الأخير للمصغر من تراكيب النحاة ، ولكن تصغير جمع التكسير للقلة مروي في نصوص اللغة ، مثل : أُصَيْحَاب (تصغير

(١) هذه الملاحظة صادقة ايضاً بالنسبة الى الصيغ الاخرى الاسمية ، بالتكرير او الالصاق ، وسنرى ذلك فيما بعد . ولكن يبدو ان اللاحقة (الكسرة الطويلة — Ī) وحدها كانت تحدد اولاً بذاتها صفة (انظر ص ١١٩ — رقم ١) .

(٢) استخدام عبارة « ادوات » هنا يشمل الحروف والظروف وغيرها مما يمثل علاقةً ما في الجملة . (المعرّب)

أَصْحَاب) ، (انظر : يوهان فك «تصغير الجمع[1]») . ودي ساسي في كتابه (Gr., I, pp. 429 sq.) يقدم المصغر المصوغ من اسماء العدد في مثل : خمسة : (خُمَيْسَة) . اما الادوات فقد صغرت : فوق على (فُوَيْق) . وهكذا نرى جميع المجموعات النحويــة التي يمكن ان تندرج تحت صيغة (فُعَيْل) المصغرة وفروعها[2] .

وقد وقع التصغير ايضاً في اسماء الاشارة والاسماء الموصولة ، ولكن دون ذلك صعوبة : فان هذه الضمائر – في صياغتها – خارجة عن نظام الاصل الاشتقاقي ، وصيغة « فُعَيْل » – التي تقوم على الاصل الثلاثي – لا يمكن ان تطبق عليها مباشرة . ولكنهم اخذوا من صيغة « فعيل » هذه العنصرَ الجوهريَّ المعبر (اي – ay) ، وقالوا مثلاً في : هذا : هَذَيَّا hādayyā [3] ، وفي : الذي: اللَّذَيَّا alladayyā [4] .

ثانياً – تفصيل الصيغ ذات الايقاع الصاعد :

الملاحظة الثانية : ذكرنا في عرض المراتب السبعة ما لم يحفظ من الأوزان ، ولا شك ان القيام ببحث حول الصيغ الموجودة سوف يُبين – في سرعة – عن ان اللغة العربية لم تستعمل قدراً متساوياً من الصيغ التي

(١) انظر : (J. Fuck, Z.D.M.G., Bd 90, 1936, p. 626 sq.) .

(٢) يمكن ان نقارن هذا فيما يبدو بسلوك بعض اللهجات الالمانية ، وقد سجل E. Littmann هذه الملاحظة بمناسبة حديثه عن التصغير العربي قال : «يستطيع المرء في بعض اللهجات الالمانية أن يستعمل نهايات التصغير في كل الكلمات الممكنة» .

(٣) ذَيَّاكَ الغزال – ذكرها J. Fück في « العربية » ص ١٥٨ – فقرة ١٠ (طبعة المانيا ص ١٠٤) .

(٤) اللسان – مجلد ١٥ ص ٢٤٦ ، وبالنسبة الى « اللَّتَيَّا » – انظر ص ٢٤٠ طبعة بيروت. وسوف يأتي موضوع تصغير الاشاريات والموصولات (انظر ص ١٦٨–١٧٣) .

اختارتها، فقد فضلت صيغاً على أخرى : فالصيغ ذات الايقاع الصاعد ، اعني : التي تبدأ من مقطع قصير ثم تستمر على مقطع طويل (واجمالاً : الصيغ ذات الإيقاع الموافق لما يسمى بالوتد المجموع Rythme īambique) ، هذه الصيغ تكاثرت كلماتها الى اقصى حد ، وهي صيغ المرتبة الرابعة : فَعَال ، وفِعَال، وفُعَال، وفُعَيْل، وفَعِيل، وفَعُول ، وفُعُول . وفي هذا تناقض غريب مع المرتبة ذات الايقاع العكسي ، وهي المرتبة الثالثة: التي تبدأ بمقطع طويل ثم تثنى بمقطع قصير ، ويطلق على هذا الوزن (Trochaïque) ، اذ يلاحظ اولاً ان عدداً كبيراً من الامكانات قد اهمل في هذه المرتبة ، ومن ناحية اخرى نجد ان صيغة « فَاعَل » لا تمثلها سوى ثماني كلمات ذات اصل اعجمي ، اشهرها خاتَم ، وطَابَع ، وعَالَم .

وتدين صيغة فَاعِل بكثرتها الكثيرة لوظيفتها الصرفية، من حيث هي (اسم فاعل)، أما صيغتا فَيْعَل وفَوْعَل فهما وحدهما اللتان تمثلان مجموعة من الكلمات لا يستهان بها ، وقد سجل السيوطي في المزهر تسع عشرة ومائة كلمة للصيغة الاولى، وثمانياً وثمانين للصيغة الثانية[1] .

فاذا جئنا الى الصيغ المضعفة في المرتبتين الخامسة والسادسة، كان على القارئ ان يلاحظ جيداً معنى ما نريد قوله هنا : اذ يتبين لنا نوع من التفضيل بالنسبة الى المرتبة السادسة ، وهو ما ينبغي ان نتذكره من تفاصيل عرضنا لهذه المراتب.

مقارنة بالاوزان المستعملة في الشعر

ليس من قبيل المصادفة ان نلاحظ في الشعر ايثار الاوزان ذات الايقاع الصاعد : الطويل ، الكامل ، الوافر ، البسيط . ولقد قام ج. ڤاديه J. Vadet

(١) ومع ذلك يجب ان نفرق في هذه القوائم الطويلة بين الاسماء والصفات والاعلام واسماء الاماكن والاسمـاء ذات الاصل الاعجمي ، كما نميّز الخطأ في كلمة «ضيفن» (فيعل) = ضيف + ن — ḍayf + an ، فقد ذكر المزهر كل ذلك مختلطاً .

(وزملاؤه) بتحقيق فكرة احصاء الاوزان وتصفيتها في كثير من الدواوين ، في بحثهم : (اسهام في تاريخ العروض العربي) المنشور في (Arabica, t. II, 1955, pp. 313-321) ، فأتاحوا لنا بذلك التوسع في المقارنة التي قمنا بها على اساس احصاءات ضيقة ، سقناها نماذجَ نسبر بها طبيعة الموضوع ، وقد اظهر هذا الاحصاء تطوراً حدث بين عهدين، متجسداً في لوحتين (ص ٣١٥ و٣١٧).

ولسوف نقف امام اولاهما[1] : وهي التي تصور العهد الاول ، عهد الشعر البدوي، اذ ان ذلك يتفق مع دراستنا للعربية ، لغة الصحراء .

تمت الاحصاءات على اشعـــار الحطيئة ، وحسان بن ثابت ، وجميل العذري ، والاخطل ، وكثير عزة ، وذي الرمة ، والفرزدق ، وجرير ، والكميت (نقلاً عن الطبعات المشار اليها — ص ٣١٤) ، وزاد على ذلك دواوين ستة من الشعراء العرب القدامى ، منشورة بوساطة أهلواردت Ahlwardt . ونحن نغفل عمر بن ابي ربيعة ، لانه ينتظم بين شعراء العصر الثاني، اصحاب الشعر الحضري .

ولسنا نفرق في حسابنا بين القصيدة وجزء القصيدة ، فكلاهما شاهد على استخدام وزن معين .

ولسوف نجد بين هذه الاوزان بحور : الطويل، والكامل، والوافر ، والبسيط ، والرجز ، والمتقارب ، والخفيف، والسريع ، والرمل ، والمنسرح ، والمديد؛ فهذه احد عشر وزناً ، من الاوزان الكاملة ، دون ان نعد الاوزان المجزوءة : مجزوء الكامل (١٠) قصائد و (١٤) جزءاً من قصيدة، اي (٢٤) ، والمجتث (قصيدة واحدة) ، ولم يرد شيء من الهزج.

---

(١) وهي تشمل بكل أسف معلومات غير دقيقـــة : المديد (.Fr) اقرأ في المجموع (٦) وليس (٥) والمتقارب (.P) اقرأ حسان: ١٣ لا ٣ ، ولكن يبقى ايضاً فرق (٢) في المجموع (٢٤) ، والبسيط : (.Fr) والمجموع الكلي يجب ان يكون ١٤٤ لا ١٦٢ ، وقد ارتضيت الرقم ١٦٢ .

فمجموع القصائد والمقطوعات يصل الى ٢٢٩٣ ، منها ٢١٢٦ ترجع الى اربعة اوزان ، اي ٩٢,٧١ ٪ تبعاً للنسب الآتية :

الطويل :	١١٥٦	٥٠,٤١ ٪
الكامل :	٤٠٢	١٧,٥٣ ٪
الوافر :	٣١٥	١٣,٧٤ ٪
البسيط :	٢٥٣	١١,٠٣ ٪

أما الاوزان الاخرى الأحد عشر فقد جاء منها ١٦٧ مقطوعة، اي٦,٣٩ ٪ :

الرجز :	٥٦	٢,٤٤ ٪
المتقارب :	٥٤	٢,٣٥ ٪
الخفيف :	١٦	٠,٦٩ ٪
السريع :	١١	٠,٤٨ ٪
الرمل :	١٠	٠,٤٣ ٪
المنسرح :	١٠	٠,٤٣ ٪
المديد :	١٠	٠,٤٣ ٪

ولو اننا فحصنا الاوزان الاربعة (المتميزة) فسنلاحظ ان فيها كلها ــ سواء في بداية وحدتها الايقاعية الاساسية ام في نهايتها ــ مجموعة الوتد المجموع واضحة ، بحيث تظل ثابتة لا تمس وسط التغيرات التي يمكن ان تحدث لهذه الوحدة الايقاعية (ونحن نبينها) :

الطويل :	فعولن مفاعيلن
الكامل :	متفاعلن
البسيط :	مستفعلن فاعلن
الوافر :	مفاعلتن

وهكذا نرى ان تفوق الطويل ساحق ، أليس هو شعر الفروسية ، وهو الوزن ذو الايقاع الصاعد بأتم معناه ؟

أما المتقارب والرجز فهما يكونان صورة متواضعة ، وان كانا يتقدمان على

الاوزان الخمسة الاخرى، اذ أن في المتقارب مجموعة الوتد المجموع السالفة الذكر، في وحدته الايقاعية الاساسية : « فعو لن » ، وكذلك الرجز : « مستفعلن » . بيد ان هذا الاول قد لاقى حظوة : فقد وردت منه (٥٤) مقطوعة ، ولكن هذا التكرار في « فعولن » لم يمنحه غير قليل من الشاعرية والشيوع ، فهو لا يبدو وزناً (كبيراً) ، شأن الاوزان الاربعة الاولى .

وللرجز حالة خاصة ، فقد كان زهيد القيمة ، شديد البساطة ، شديد القرب من النثر ، وهذا جميل بالنسبة الى موقف الارتجال لدى الشاعر الشعبي .

وقد أجريت تصنيفاً للشواهد الشعرية التي رويت في «كتاب الاضداد» للاصمعي ، ولابن السكيت ، المنشورين باشراف الاستاذ أ. هفنر (بيروت ١٩١٣) ، وعدد هذه الشواهد ٤٠٦ موزعة كما يلي:

الرجز	:	١٢٧	المتقارب	:	١٣
الطويل	:	١١٤	الرمل	:	١٥
الوافر	:	٤١	الخفيف	:	١٠
الكامل	:	٣٩	المنسرح	:	٨
البسيط	:	٣٣	السريع	:	٦
المجموع	:	٣٥٤	المجموع	:	٥٢

هذان الكتابان في (الاضداد) ، وهما كتابان تعليميان ، قد أخذا شواهدهما الشعرية من جميع مجالات الشعر البدوي ، وقد احتل الرجز القمة ، متقاسماً مع الطويل تفوقاً ملحوظاً .

وعنصر ايقاع الوتد المجموع المذكور هو صائغ الايقاع الصاعد : فيبدأ الصوت بمقطع قصير ، ثم يمتد الى مقطع طويل ،احساس بالاجتذاب الى امام، وشعور بوثبة واندفاعة، يُحتَمَلُ تعزيزها بارتفاع الصوت على هذا المقطع الطويل من اجل النبر الموسيقي، مع كثير او قليل من تردد الصوت بحسب الاوزان .

الا يمكن ان يكون هذا هو السبب، او احد اسباب تلك الجاذبية الخفية لوزن الطويل ؟... ولسوف نجد هذه المسألة الناشئة عن الوتد المجموع مثارة لدى

مؤلفين آخرين . فاذا لم نحل المشكلة برمتهـــا ، فليس معنى هذا أن الحديث عنها غير ذي موضوع .

وهناك واقع آخر هو ان الاوزان القليلة الحظ من الشيوع ، وهي: الخفيف والرمل والمنسرح والمديـــد ، تتخذ لنفسها مسلكاً آخر بما اشتملت من عنصر ثابت في وحدتها الايقاعية . وربما بدا ان السريع في الظاهر على النقيض منها ، الا انه لشدة قربه من الرجز قد اغفل امره ، من اجل ذلك النقص الدقيق في ذاتيته . ويبقى ان نفسّر صعود هذه الاوزان الثلاثة في الشعر الحضري ، وهي الخفيف ، والمنسرح ، والسريع . وقد حاول ج. ڤاديه J. Vadet ان يكتب بداية تفسير لهـــذه الظاهرة ، لا سيا حين وضع علامات استفهام ، وكذلك فعلنا ، وهي اشارات لا تخلو من فائدة .

ويبقى ، بالنسبة الى موضوعنا ، ان نلاحظ في هذه العربية الصحراوية — من الجانب الصرفي — نموّاً كبيراً في الصيغ ذات الايقاع الذي وصفناه بالصاعد ؛ صيغ (المرتبة الرابعة)[1] ، كما نلاحظ من ناحية اخرى — في شعر هذه العربية حظاً كبيراً ، بل اكبر الحظ للاوزان التي اطلقنا عليها ايضاً « ذات الايقاع الصاعد » ، والمقارنة بين هذين الجانبين من اهم ما ينبغي ان يكون .

ثالثاً — تفضيل الصامت :

الملاحظة الثالثة : لا وجود في العربية الفصحى لصيغتي: فَعَّل وفَعُّل ، ويندر وجود صيغة : فَعَّل . فهناك اذن — مجال للقول بأن صيغ : فَعَّال ، و*فَعِّيل > فِعِّيل ، وفَعُّول تجيء من صيغ : فَعَال وفَعِيل وفَعُول ، مزيدة بتضعيف الصامت الثاني من الاصل . وقد حصلت العربية على هذه الصيغ الاخيرة باطالـــة المصوت القصير الثاني ، في كلمات المرتبة الثانية . فلماذا لم

(١) هو تفضيل وليس تخصيصاً ، ومن ناحية اخرى نجد ان وضع الشيء بازاء نقيضه مفيد ، حتى لو لم يكن الهدف منه يتعدى ابراز قيمة الجانب الافضل .

تُطِيلْ – في عمليـــة التدرج – المصوت القصير الاول بدلاً من اللجوء الى تضعيف الصامت الثاني من الاصل ... ؟ولربما ظل الوزن الايقاعي[١] حينئذٍ كما هو، لان الايقاع في : « فَاعَال » و « فَاعِيل » و « فَاعُول » ، هو هو في « فَعَّال » و « فَعِيل » و « فَعُّول » ، اعني : مقطعين طويلين .

لقد ذكرنا في بداية هذه الدراسة مدى التناقض بين عدد الصوامت وتنوعها. وبين قلة انواع المصوتات ؛ وقد سجلت العربية – تبعاً للاحتمال العقلي – في هذا الباب ايضاً ايثارها للاصوات الصامتة : فالمصوتان الطويلان في حالتنا هذه يثقلان النطق ، ويسمانه بالتراخي ، وقد سمح التضعيف – على العكس من ذلك – بانطلاق الكلام واضحاً وقوياً .

اما صيغة « فاعول »[٢] فلم نجد منها سوى بضع كلمات عربية خالصة ، دون ان نعثر على غيرها[٣] . وبعد ان انساحت اللغة خارج الصحراء صادفت هذه الصيغة بعض النمو ، وقصة هذا النمو جديرة بالذكر ، فربما لاحظنا من بين ما نلاحظه تأثير السريانية ، الذي منح – دون شك – لغة الصحراء كلمات بهذه الصيغة ، فقد نمّت السريانية ، على نطاق واسع ، صيغة « فَاعُول » التي اتخذت منها صيغة اسم الفاعل ، (واستخدمت ايضاً فَاعِيل) ، وتبعاً لتأثير السريانية اصبحت صياغة « فَاعُول » حية كاملة النمو في اللهجة اللبنانية .

رابعاً – استخدام الصيغ في اللغة الانفعالية : [٤]

الملاحظة الرابعة : ينبغي في اية لغة من اللغات ان تجد عاطفة الانسان

(١) المقصود به الوزن العروضي.

(٢) سجلها بروكلمان في: (Gr., I, p. 343) .

(٣) قد كان من السهل قبول صيغة مثل فَيْعُول ، افلا يرجع هذا في الحقيقة الى عدم وجود مصوت مزدوج بمعنى الكلمة ، لان الياء (y) محافظة على نطقها من حيث هي صامت ..؟.. (انظر المذكرة رقم ١) .

(٤) مقال ك. بروكلمان : Deminutiv und Augmentativ in Semistischen [التصغير والتكبير في السامية] – يعد ذا اهمية كبيرة هنا .

تعبيرها بطريقة او بأخرى . فالفرنسية تستخدم طريقتها الكبرى في الصياغة : طريقة الالصاق ، كما انهـــا تعبر عن التصغير او التحقير سواء أكان ذلك في الاسماء ام في الافعال ،(انظر فيما سبق ص٥١) : فكلمة : maison (منزل) مثلاً ، مصغرها : maisonnette ، وكلمة : marmot (احد معانيها طفل صغير) تحقيرها : marmaille ، والفعل : trotter (خَبَّ في مسيره) تصغيره : trottiner ، والفعل : fouetter (جلَّدَ) تحقيره : fouailler .

وقد استخدمت العربية طريقتها الاساسية في التحول الداخلي ، وهو ما يجب ان نلاحظه جيداً ، لان هذه الطريقة في التعبير بعيدة تماماً عن العادات اللغوية الرومانية ، بما امتازت به من تعبير اللغة الانفعالية .

فالكلمات ذات المصوت القصير او المصوتين القصيرين (المرتبة الاولى والثانية) تقدم لنا مضمونها — ان صح القول — دون قصد خاص يصحبها[1] ، واطالة المصوت الثاني (المرتبة الرابعة) تضيف رنيناً خاصاً[2] . أما صيغتا : « فَعِيل وفَعُول » فقد قرر « رايت » بشأنهما ما يأتي : تشير الصفات التي بزنة فَعِيل وفَعُول ، وبخاصة هذه الاخيرة — غالباً وكما يتضح من الامثلة السابقة — إما الى درجة عالية في الوصف المعين ، وإما الى حدث يتكرر حصوله ، او يحدث بقوة كبيرة ، ولذا اطلقوا عليها : ابنية المبالغة .

وقد استطاعت صيغة « فَعُول » ان تحتفظ بقوة معينة في التعبير عن الصفة أو الحدث ، وقد صارت « فَعِيل » في الواقع صيغة بسيطة معتادة لاشتقاق الصفة (عندما توجد هذه الصيغة) . وقد اورد السيوطي في المزهر (جـ٢ ص٢٤٣) «فَعُول » ضمن ابنية المبالغة ، ولكنه لم يذكر « فَعِيل » كما لم يذكر « فُعَال ».

وصيغة « فُعَال » هذه كانت جديرة أن تدرس وتروى ، ولكن كان لا بدّ من التفرقة .

---

(١) ومع ذلك فان صيغة فُعَل قد استخدمت لتعيين كائنات ذات مظهر سيء (حقير) نحو : زُمَل — (ضعيف جبان) ، وغُدَر (خائن) ، وهُلَع (الحريص) .

(٢) استطاع التضعيف ان ينتج نفس الاثر ، فجاء من كلمة « زُمَل » : « زُمَّل » .

وقد درس نولدكه[1] هذه الصيغة المعقدة : فقد كانت قديماً للتصغير ، ولكنها حين ابتذلت خاصتها التعبيرية خرجت من الاستعمال، تاركة بقايا ، وحلت محلها في العربية صيغة « فُعَيْل » . وهناك مجموعة من الكلمات على هذه الصيغة تعبر عن الانحرافات والامراض ، وذلك نحو : صُدَاع ، وسُعَال الخ... (وهو استعمال للتحقير) ، وهناك مجموعة اخرى تُسْتَخْدَم مصادر لافعال تدل على الحركات او الضوضاء مثل : شُرَاد (ومعناه التيه للحيوان الأليف) ، وصُرَاخ... الخ... وهناك صفات او اسماء تدل على معنى تصغير التحقير ، وذلك مثل : خُفَاف ، وقُرَابة ، واخيرًا هنالك صفـــات تكبير مثل : عُظَام وكُبَار وهُمَام .

كذلك نلاحظ انه بالنسبة الى صيغة واحدة ـ قد تبتذل قدرتها على الإبانة عن (التصغير) ، او تبقى لها دلالتها على (التحقير ، والتكبير) .

ولم تعد المصادر من صيغة « فُعُول » المستعملة كثيرًا ، تقدم معنى خاصاً بالقياس الى مصادر صيغة : « فُعُل » ، التي هي من ناحية اخرى قليلة العدد.

والصفات من صيغة « فِعَال » لم يعد لدينا منها سوى بضعة امثلة .

أما « فَعَال » ، وهي صيغة ذات استعمال معقد ، فلم يعد ممكناً ان نكشف الآ عن قليل من خاصتها البيانية في تلك الصفات القليلة، التي تسير جنباً الى جنب مع صيغة : فُعَال ، بمعنى واحد ، مثل : عَقَام وعُقَام (مرض خطير).

وقد فعل الاستعمال الطويل فعله : فقد ابتذلت خاصتها البيانية ، كلها أو جلها ، ووجب ان تتجدد مرة اخرى، ولا غرابة في ذلك ، فكل اللغات توجد امام هذه الضرورة ؛ ضرورة تجديد وسائلها البيانية ، وكل منها تعالج ضرورتها بحسب عبقريتها ، وقد استخدمت العربية هنا طرق التحول الداخلي ، وذلك بتضعيف الصامت الثاني من الاصل الثلاثي (انظر فيما مضى ص ٧٨)،

(١) انظر : Beiträge Z., Semit. sprachwissenschaft, Strassburg, 1904, pp. 30-33). أو إسهام في علم اللغة السامية .

وأدى ذلك الى صياغة كلمات من نموذج المرتبـــة السابعة ، مثل : فَعَّال ، و* فَعَّيل > فِعّيل ، وفَعُّول ، وفُعَّال . ولا زال معنى هذه الصيغ في العربية الحديثة معبرًا قويًا . (انظر الامثلة المسوقة من قبل) .

وفي العربية الفصحى صيغة خالية من التضعيف ، احتفظت بقدرتها البيانية كاملة ، هي صيغة « فُعَيْل » للتصغير ، وقد تحدثنا في هذه الصيغة كثيرًا . وهذا يرجع — في رأينا — الى انها كانت اكثر حداثة ، فقد جاءت بعد « فُعَال » ، وكان تغيير المصوت الطويل الى مصوت مزدوج (فُعَال > فُعَيْل) كافياً لتجديد خاصتها البيانية . (انظر المذكرة رقم ١٣) .

وعندما تحدث النحاة العرب عن التصغير قدموا « فُعَيْل » ، وكذلك يفعل النحو الاوربي ، ونتيجة لهذا نجد ان اي دارس لا يعرف للتصغير سوى صيغة « فُعَيْل » ، فليس إذن مما يميّز « فُعَيْل » مطلقاً انها تعبّر عـــن التصغير ، فان هذا اللون الانفعالي اكثر شيوعاً في اللغة العربية ، فبالنسبة الى صيغة معينة غالباً ، بل إلى كلمة معينة من هذه الصيغة ، لا يوجد هذا اللون وحده ، ولكنه يوجد مع مقابله : التكبير.

ان تصغير اللغة الفرنسية لا يستدعي تكبيرًا[1] ، فهذا التلازم غريب عن لغتنا ، ولكن الظاهرة التي نحن بصددها ليست في الواقع غريبة ، فالتصغير والتكبير طريقتان متوازيتان للابتعاد عن مركز الوسط ، همـــا لونان عاطفيان متعارضان ، بينهما علاقة متبادلة ، بحيث يستدعي احدهما الآخر ، واجتماعهما في تعبير واحد ، او صيغة واحدة يعتبر في اللغة الانفعالية حالة شبيهة

---

(١) في الفرنسية لواحق للتكبير هي: ail - as - on في مثل caisson, coutelas, portail ولكنها لا تؤدي سوى دور بسيط (انظر Brunot الفكر واللغة La pensée et la langue ص ٦٥٧) ونحن نفضل استخدام صفـــات مثل : grand, immense, colossal الخ... أو بعض الادوات مثل fortement, beaucoup, extrêmement الخ.

بحالة الاضداد[1] . وكما يقول المثل الشعبي : « الاضداد تتداعى » .

وفي اللغة اللاتينية ايضاً بعض الأضداد، مثل: (altus) « مرتفع وعميق » ، فيقال : mons altus (جبل مرتفع)، و puteus altus (بئر عميقة)، وأكثر من ذلك أنه قد يتلاقى المتباعدان ، ويجتمع النقيضان . (انظر فيما يلي ص ٩٩) .

وصيغة « فُعَيْل » التي تعبر – كما هو معلوم – عن التصغير يمكن ايضاً ان تعبر عن التكبير ، وهذه الخاصة مجهولة عادة ، ولكن رايت[2] ذكرها فقال : فُعَيْل (للتكبير) بحسب تعبيره – وهي التي تدل على التعظيم عند النحاة العرب . والواقع ان الملاحظة قديمة ، فان ابن يعيش في شرحه للمفصل (ص ٧٠٩ طبعة Jahn) بعد ان قدم ثلاثة معان اولية للتصغير بوساطة «فُعَيل» ذكر معنى رابعاً (سطر ٢٠) هو على وجه التحديد « تصغير التعظيم» ، وذكر ان ذلك من اضافة نحاة الكوفة ، كما ساق لذلك شاهدين من نصوص الشعر هما : دُوَيْهِيَةٌ من : « داهية » ، و« جُبَيْلٌ شاهق »، من : « جبل »، ثم قال :

« وليس ذلك في مذاهب البصريين » (ص ٧١٠ سطر ١) . وهو بحكم ولائه لمدرسته يفسر هذين المثالين تفسيراً مخالفاً ، والراجح هو رأي الكوفيين .

وقد ذكر رايت في المرجع السابق اربعة امثلة اخرى ، وهناك ثلاثة غيرها عند هويل Howell [3] .

---

(١) قارن ملاحظة E. Littmann [Z.S., t. IV, p. 29] قال : « معنى ذلك انه لا يوجد في اللغة العربية كلمات أضداد فحسب، بل يوجد ايضاً تراكيب أضداد » . وقد ذكر في « الاضداد » كلمات تدل على الكبر والصغر معاً ، ولكنها هنا ترد أفكاراً بسيطة : «أمْرٌ أمَمٌ» (كبيرٌ أو صغيرٌ) رقم (١١٣)، وأزْرٌ (قوة او ضعف) (رقم٣٧٤)، وجلَلٌ (كبيرٌ أو صغيرٌ) (ارقام ١١٢ و٢٨١ و٤٢٥) ، ومن ناحية اخرى : بَدْرٌ badr (للقليل والكثير) وارقام (٤١ و٢٢٩ و٣٨٨) . (ارجع الى الاضداد طبعة A. Haffner بيروت ١٩١٣) .

(٢) انظر : (I, p. 66, 269 Rem. a) .

(٣) انظر : (Ar. Gr., part. I, p. 1165) .

ولسوف نعيد ذكر الصيغ التي يمكن ان نجد فيها التعبير عن التصغير او (التحقير) والتكبير ، وذلك بالنسبة الى الصيغة ذاتها :

اولاً ـ فَوْعَل : تكبير : شَوْغَر (قوي شديد) ، وكَوْثَر (خصب) .
تصغير : جَوْزَل (فرخ الحمام) ، ودَوْبَل (جحش) .

ثانياً ـ فَيْعَل : تكبير : فَيْصل (قاض) .
تصغير : حَيْدَر (الحصى الصغير) .

ثالثاً ـ فُعَال[1] : تكبير : كُبَار (كبير) ، وهُمَام (شهم) .
تصغير : تحقير : خُفَاف (خفيف)، وقُرَابة .

رابعاً ـ فُعَّال : تكبير : حُسَّان (جميل جداً) .
تحقير : زُمَّال (ضعيف) .

خامساً ـ فُعَيْل: تكبير : ضُرَيْطَة (ضخمة) .
تصغير : (مع رائحة التحقير) : عُقَيْب (نسر صغير)[2] .
تحقير : زُمَيْل .

سادساً ـ فَعُّول : تكبير : حَسُّون (جميل جداً)، وفَرُّوق (فزع جداً) .
تصغير : استخدام صيغة فَعّول للدلالة على التصغير في اللهجات من مراكش الى العراق يفترض نوعاً من القدم في اللغة .

سابعاً ـ فُعَائِل (رقم ١٤ في المذكرات) :
تكبير : جُرَائِد (غليظ) .
تصغير : حُطَائِط (الصغير من الناس) .

ثامناً ـ إفْعَوْل: تكبير : إسْحَوْف (ذات ضرع سمين) .
تحقير : إدْرَوْن (الوسخ ـ الدرن) .

---

(١) وهي التي كانت قديماً للتصغير ، انظر فيما مضى ص ٩٥ ، واليها ترجع كلمات مثل : حُوَار ḥuwār (الجمل الصغير في عامه الاول)، وغُلام (العبد الصغير ـ او الولد) .

(٢) انظر ل. ليتمان [Z.S., Bd., IV, 1926, p. 38] .

وهذان الاخيران من الاوزان النادرة ، ولكنهما يكشفان عما وجد فعلاً .
وهناك صيغ لا تلازمها تلك الالوان الانفعالية، (انظر الأضداد ص ١٤٣):

اولاً – فِعَّال : تكبير : خِنَّاب (ضخم الأنف) ، ودِنَّاب (قصير القامة).
ثانياً – فِعَّوْل : تصغير : خِنَّوْص (ولد الخنزير) ، وعِجَّوْل (ولد البقرة).

وتفيد صيغة (فِعَّوْل) بخاصة تصغيرًا للحيوان (مثل: خِنَّوْص وعِجَّوْل)، ولكنها قد تعبر ايضاً عن التكبير في مثل: «ضِرَّوْط» ، و« هِلَّوْف » ، وهو الرجل ذو اللحية الكبيرة[1] . فهذه الصيغة تضاف اذن الى الصيغ السابقة ذات التعارض في الالوان الانفعالية .

ونحن لم نستطع في عرضنا ان نتتبع تطور اللاحقة (تاء التأنيث)، ومع ذلك فينبغي ان نشير الى امثلة ذكرها السيوطي في المزهر ، نرى فيها هذه اللاحقة مستعملة في نفس الصيغة ، للتكبير وللتحقير (للمذكر) :

تكبير : عَلَّامَة ونَسَّابَة.
تحقير : لَحَّانَة وصَخَّابَة.

ويطلق على التصغير (تصغيرًا كيفاً وهيئة) عندما يصبح وسيلة ملاطفة وتودد .

كما ان التحقير يخلع على الكلمة معنى عكسياً ، ومن الممكن الانتقال بسهولة من التصغير الى التحقير ، فالصغر يُعْقِبُ ببساطة الاحتقار . يقول ليتمان[2] : « من المعروف في كثير من اللغات ان التصغير يستعمل في الوقت ذاته للتحقير ، فلو وصفنا شاباً بأنه مخطط كالنمر تصغيرًا له، فتلك شتيمة » .

والعلاقة وثيقة في العربية بين التصغير والتحقير ، وقد حققها ايضاً النحاة العرب، فقال ابن يعيش صراحة في مستهل شرحه للتصغير من صيغة « فُعَيْل»: (اعلم ان التصغير والتحقير واحد ، وهو خلاف التكبير والتعظيم)[3] .

(١) انظر (F. Krenkow, WZKM, Bd. 38, 1931, pp. 127-128) .
(٢) انظر (Z. S., t. IV, p. 38) .
(٣) ابن يعيش ص ٧٠٩ سطر ١١ .

ولهذا أثبتنا في القائمة السابقة الصيغ ذات الدلالة على التحقير ، ثم اننا نستطيع من ناحية اخرى ان نلمس الاشياء من كلا طرفيها : فان كثرة وقوع حدث مَّا ، والدرجة العليا في صفة مَّا ، يمكن ان يصبح كلاهما مستحقاً للذام ، فالتكبير هنا يشمل التحقير ، فاذا وصف امرؤ في هيئته بأنه : « كُبَّار » فمعنى ذلك : انه كبير وضخم (تكبير) ، وانه بطين ومفرط (تحقير) ، واذا وصف ثوب بانه « رُقَاق » فهو اولاً ممدوح بانه : « رقيق ، ناعم ، دقيق » ، وهو ايضاً تحقير للثوب بانه « لا متانة له ولا قوام » .

ولسوف نذكر فيما بعد : فُجَافِج (كثير الكلام)، وتِقْوَال وتِكْلام (للذي يتكلم كثيرًا) على التكبير ، ولكن ذلك شديد القرب من : (ثرثار) على التحقير .

ان مفردة واحدة من المفردات الانفعالية تحتوي صعوبات كثيرة عند التحليل ؛ ولذا يقتضي معرفة جميع اشعاعات الكلمات حتى نحكم عليها حكماً كاملاً .

والواقع ان العرب في معاجمهم او قوائم الكلمات التي اثبتها علماؤهم لا يقدمون سوى تعريفات موجزة ناقصة ، فلا يدهش القارئ اذا ما استطاعت هذه الظروف ان تؤثر على ترجمة الامثلة وترتيبها . ولكن يبقى من الحق ان العربية الفصحى تستخدم تحولها الداخلي لبناء مفرداتها العاطفية ، سواء أكان هذا التحول الداخلي وحده (كما سبق ان رأينا) ام كان مقروناً بالتكرير او الالصاق (على ما سنرى فيما بعد) ، كما ان العربية تقرن في أوزانها المبالغة بالتكبير[1] ، والتصغير بالتحقير ، (رقم ١٥ في المذكرات) .

وفي ختام هذا العرض الاول عن الصياغة الاسمية يظهر لنا كلما استطاعت

---

(١) من المستحسن ان نقصر المبالغة على الحدث ، والتكبير على الحالة ، اي الاتصاف بصفة ، بيد انه في مجال الاسماء تختلط الاشياء وتتراكب ، اذ يدل كل منهما على حدث او صفة ، ولكنا لكيلا نعقد عرضنا العام اقتصرنا على التكبير ، اما في الافعال فسوف نستعمل بالمثل : المبالغة فحسب ، من حيث هي كلمة عامة .

العربية الفصحى ان تستخرجه من اصلها الثلاثي بوساطة التحول الداخلي وحده، فهذه الثروة اللفظية الخطيرة تستمد خصائصهـــا من ذلك التحول الداخلي. فالداخل – في الواقع – هو الذي كان عرضة للتأثير، بأن كَبُرَّ ونُفِخَ فيه – ان صح القول، حتى كأن الحجم هو الذي يعنى، وليس الامتداد في الطول، ومع ذلك فان العربية لا تجهل هذا الامتداد الطولي.

ب – التحول الداخلي وتكرار صوامت الاصل

استطاعت العربية اطالة اصلها الثلاثي بالتكرار؛ تكرار صامت او اثنين من هذا الاصل، وكان هذا مقرراً وثابتاً في منطق استخدام الاصل، ولكن إذا كان التضعيف لم يغير منه صفته الثلاثية، فان هذا التكرار سوف يبني اصولاً رباعية[1]، بل اصولاً خماسية ايضاً. ومع ذلك فان العملية لا تؤدي الى شيء سوى اطالة الهيكل الصامتي، وتتم صياغة الكلمات بنفس الطريقة: طريقة التحول الداخلي، وعلينا اذن ان نقدم صيغاً كتلك الصيغ السابقة.

والتكرار الاول يمكن ان ينصب على الصامت الاول من الاصل الثلاثي بأن يتكرر بعد الثاني، فلو عيّنا بالارقام (١ و٢ و٣) الصوامت الثلاثة لهذا الاصل، مستقلة في نظامها، فسنحصل بعد التكرار على الرمز: ٣١٢١.

وميزة هذا التكرار انه بقي داخلياً «بتضخيم» الحجم، ومن الامثلة على ذلك في الافعال (وسنتحدث عنها فيما بعد): الفعل «طَرِبَ» (اهتزَّ واضطرب فرحاً او حزناً)، وقد جاء من أصله «طَرْطَبَ» (اضطرب الماء في الجوف أو القربة).

(١) كيف تطور هذا الاصل الرباعي في الاسماء؟ هذا موضوع صعب لما يعالج في ذاته، وليس لنا هنا سوى ان نلمسه لمساً خفيفاً. فقد حدث التحول في الاسماء دون مراعاة لعدد صوامت الاصل، ولكن الصياغة الفعلية تميّز الفعل الثلاثي من الرباعي، ولسوف نعرض فيما بعد المناهج الرئيسية في تكوين اصل هذا الفعل الرباعي.

بيد أن هذه الطريقة نادرًا ما تستعمل في الاسماء ، ومع ذلك فهناك بضعة امثلة تشير الى انها لم تكن مجهولة ، (لكنهاهنا بتضعيف الصامت الاخير) :

فيقال: «قَهْقَرٌ» وهو الحجر الأملس الأسود الصُّلْب، من «قَهْر» : (اكراه – عنف) .

و «قُسْقُبٌ» : الغليظ والله اعلم[1] ، من «قَسْبٌ» : (اليابس) ، وسنمضي في بحث الصيغ التي لوحظت في اللغة .

١ – تكرار الصامت الثالث من الاصل الثلاثي (الرمز ٣٣٢١)

اولاً : مع مصوتين قصيرين تأتي الصيغ :

فَعْلَل : قَرْدَد (جبل، وما ارتفع من الأرض) .

فُعْلُل وفُعْلَل : قُعْدُد وقُعْدَد (الخامل ، والجبان اللئيم القاعد عن المكارم) .

فُعْلُل وفِعْلَل : دُخْلُل ودِخْلَل (صفاءُ داخلِ الحُبّ) .

فُعْلُل : خُفْدُد (خفاش) .

فُعْلَل : عُنْدَد (مَهرب ، او بُدٌّ) .

فِعْلَل : رِمْدَد (رماد كثير دقيق جداً) .

هذه الصيغ قليلاً ما أخصبت ، والكلمات القليلة التي جاءت منها هي من المفردات النادرة ، ضعيفة الاستعمال حتى في القديم ، فقد اصطدمت بكراهة تكرار الصامت الواحد مرتين متواليتين ، حيث لا يفصل بينهما سوى مصوت قصير (مذكور فيما مضى ص ٤٧) .

ومن ناحية أخرى: إن ادغام صامتين في صورة صامت واحد مضعف يهدم الصيغ ، فتصبح: فِعْلَل: فِعَلّ ، وتصبح: فُعْلُل: فُعُلّ... الخ...

---

(١) اللسان – مجلد ١ ص ٦٧٢ ط. بيروت .

وقد ترتب على هذا إيقاف التطور الصرفي[١] . وهي ملاحظة ادركها بذاتها العلماء العرب[٢] ، ومع ذلك إن هذه الصيغ تعد حلقة في سلسلة التقدم التالي .

ثانياً — مع مصوت اول قصير ، ومصوت ثان طويل تأتي الصيغ :

فِعْلال — فِعْلِيل — فُعْلُول — فَعْلُولَة

وهذا النموذج (لا سيما في صيغة فِعْلال) اكثر وروداً من الاول ، ويبدو ان الذي حملهم على اطالة المصوت الثاني انما هو رغبتهم في اخفاء التكرار في الاول ، وهو غير مرغوب فيه ، فقد كان العرب يشعرون ان المصوت الطويل هو خير فاصل بين الصوامت المتماثلة .

والصيغ الثلاثة الاولى تقدم لنا لغة انفعالية (تكبير او تحقير) :

فِعْلال	: تكبير	: شِمْلال (سريع ، خفيف ، رشيق) .	
	: تحقير	: طِمْلال (رثّ الثياب) .	
فِعْلِيل	: تحقير	: رِعْدِيد (جبان)، ورِعْشِيش (هلوع) .	
فُعْلُول	: تحقير	: سُبْرُور (فقير) ، وبُهْلُول (متهكم) .	

وصيغة فُعْلُولَة fu'lūl-at مصدراً ، تقع كثيراً في الاصول التي يكون الصامت الثاني فيها ياء او واواً ، وهي تحل محل صيغـــة فُعُول ، التي تبدو في هذه الحالة غير مستساغة في النطق من الناحية الصوتية ، فمثلاً : بدلاً من النطق بكلمة بُيُون buyūn (التي رويت ايضاً) قيل بَيْنُونَة baynūnat (buyūn > *bayūnat > baynūnat) من بان يبين (افترق او ابتعد)[٣] .

---

(١) هنالك صيغ رباعية مع التضعيف وهي صيغـــة : فَعَلَّل ، وهي تصطدم بنفس الكراهة ، ولكن بقيت ست كلمات مستترة في صيغة : فَعَنْلَل (انظر كتابنا : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٦٤ — ٢٦٦) .

(٢) ابو بكر الزُبَيْدي (كتاب الاستدراك ص ٢٦ سطر ١٤ (طبعة جويدي) نقلاً عن سيبويه ج ٢ ص ٤٤٣ سطر ١٢—١٨ (طبعة باريس) .

(٣) (تبعاً لبارث Barth, nomb., p. 212) .

٢ ــ تكرار الصامت الثاني والثالث من الاصل الثلاثي (الرمز ٣٢٣٢١)

صيغة «فَعَلْعَل» : وقــد اطال التكرار هنا الاصل وحده ، فصار خماسياً. وصيغة «فَعَلْعَل» هذه ذات لون خاص يوحي بالتكبير ، مثل: عَرَمْرَم : (جيش كثير العدد) ، او ذات لون مثير لصورة مدلولها (تعبيري وصفي) ، مثل: قَطَوْطَى : (للماشي بخطى صغيرة) ، وهذه الصيغة منتجة خصبة ، ولم تختف ايضاً من اللهجات ، اذ يقولون في لبنان : حَوَرْوَرْ ḥawarwar (للصقيع) ، واصلها : ح و ر / ḥwr ، (وهي فكرة البياض) ، وعَرَمْرَم (مطر السيل) ، (لهجية ، منقولة عن مفردات «بلو Belot» ص ٤٩٠) ، وعَرَمْرَمِ aramrami‛[1] .

والتكرار ، الذي يشغل هنا جانباً مهماً من السلسلة المنطوقة ، لا يبدو انه يضايق المتكلم ، بل انه على العكس يجعل للكلمة طعماً . ومع ذلك فقد نجد فيها ابدالاً في مثل : عَقَنْقَل (في عَقَلْقَل*) : (الوادي الرحب) ، وفي هذا امارة محتملة على طروء ابتذال في القدرة البيانية للكلمة . ولسوف نرى في باب الافعال ــ ان جميع الافعال التي صيغت تبعاً لهذا النوع من المضاعفة قــد (ابدلت) ، ثم هجرت صياغتها . وتطلق القواعد على هذا الوزن صيغة نادرة ، وهي الصيغة الثانية عشرة : افْعَوْعَلَ .

٣ ــ تكرار العنصر الثنائي (الرمز ٢١٢١)

ان التكرار ذا الميزة الخاصة هو ذلك التكرار الذي يبني كلمة بوساطة مضاعفة عنصر ثنائي :

والعنصر الثنائي ــ سواء أكان اصلاً ثنائيًّا قديماً ، ام كان ثاني الصامتين القويين من الاصل واوًا او ياء ، ام كان الصامتان الأولان في أصول متماثل فيها الصامتان الثاني والثالث ، ام كان صوتاً ذا بناء ثنائي ، تقليداً لصوت من اصوات الطبيعة كالضجيج ــ هذا العنصر ذو الصامتين حدث تكراره ببساطة ،

---

(١) هكذا أوردها قاموس بارتلمي ص ٥٢٥ .

فأدى الى بناء كلمات ذات صوامت اربعة ، وقد كان التكرار هنا ، وبكل وضوح ، مقصوداً لذاتـــه ، ولكن من اجل هدف خاص ، فقد كان في الواقع حَرِيًّا أن يعطينا اسماء اصوات ، او هو على الاقل يوحي بها ويستدعيها.

فالكلمات التي بنيت هكذا هي بصفة عامة مفردات شديدة الابانة عن مضمونها ، تمثل حركات واصواتاً ، وضوضاء خاصة او مميّزة . وهي تستعمل بخاصة لتعيين الطيور ، والحشرات ايضاً ، (وهي في احيان قليلة اسماء للاشجار والنباتات والفاكهة) ، او تطلق كذلك اسماء لاشياء خاصة من صنع الانسان[١] .

ولسوف نرمز الى الصامت الاول من العنصر الثنائي بالفاء (ف) ، وإلى الثاني باللام (ل) ، وبذلك نميّز في يُسْرٍ المصوتات التي تتعاقب في بناء الصيغ :

آ) فَلْفَلَة falfal(at) وفَلْفَال falfāl ، وهي صيغ كثيرة الورود ، مثل : بَعْبَعَة (صوت الزجاجة عند افراغهـــا) ، وبَقْبَقَة (صوت الزجاجة المغمورة في الماء لملئها) ، وطَقْطَقَة (جَعْجَعَة الطاحونة) ، ودَرْدَار (صوت دقات الطبول[٢]) .

ومن اسماء الطيور : صَرْصَر « ديك » (وعلى وجه الدقة الصيّاح) ، وعَقْعَق (غراب البين) ، ووَطْوَاط (خفاش – اسم طائر في العامية) .

ومن اسماء الحشرات : فَسْفَس (البق) .

ومن اسماء الاشجار والنباتات : دَرْدَار (مُرّان – شجرة لسان العصافير)[٢] ، وتَعْنَع (نبت طيب الرائحة والمذاق) .

ومن الاشياء المصنوعة : خَلْخَل ، وخَلْخَال ، وقَبْقَاب .

ب) فُلْفُل ، وهي صيغة واردة كثيرًا (ولكنها اقل من سابقاتها) .

ومن امثلتها : بُلْبُل ، وهُدْهُد ، وصُرْصُر ، وفُلْفُل ، وخُلْخُل (حلية القدم) ، ولُؤْلُؤ .

---

(١) انظر تحليل P. P. Jouon في كتابـــه « دراسات في علم الدلالة العربي » Mélanges U.S.J., Étude de sémantique arabe بيروت pp. 24-25, .1926 XI

(٢) هو إذن من المشترك اللفظي – انظر اللسان ٢٨٣/٤ طبعة بيروت . والقاموس المحيط ٢٨/٢ الطبعة الثانية . (المعرّب)

ج) فَلْفَلَة filfil-at[1] مثل : مِشْمِش وسِلْسِلَة .
د) فَلْفُول fulful[2] مثل: صُرْصُور (كبير) ، وزُرْزُور.
ه) فُلَفِل وفُلافِل[3].

وقد جمع السيوطي في مزهره الكلمات التي من هذا الوزن ، ولكن من جميع صناف الكلمات الرباعية ، فملأت اربع صفحات (ج ٢ صفحات ١٣٤–١٣٧)

وهكذا استعملته اللغة القديمة على نطاق واسع. اما الرباعي الذي يهمنا فنجد منه :

ست كلمات بزنة فُلَفِل ، واحدى وثلاثين كلمة بزنة فُلافِل . وهي من حيث كانت اقل تخصصاً من سابقاتها في النوع التعبيري الوصفي– تفيدنا كثيراً من امثلة التكبير ، الى جانب توارد معنى التصغير والتحقير عليها :

فمن التكبير : قُصَاقِص وقُضَاقِض: اسمان للاسد ، وفُجَافِج (ثرثار) ، وشَعْرٌ جُثَاجِث (غزير) .

ومن تصغير التحقير : ضُكَاضِك وكُلاكِل (حصى صغير) ، وبُلابِل ، وقُلاقِل (خفيف) .

ج – التحول الداخلي والالصاق

رأينا في الفصل السابق وسيلة اولى من وسائل اطالة الكلمة بتكرار صوامت

(١) مع تضعيف الصامت الاخير : صِلْصِلّ (نبات) .
(٢) فَلْفُول في اللهجة اللبنانية : زَرْزُور ، وربما تكون فُلْفُول ، قد جاءت من فَلْفُول بوساطة المماثلة .
(٣) صيغة فُلَفِل (ورمزها ٢١٢١) لم تكن بداية انطلاق للتطور بوساطة التضعيف ، فقد جاءت من الرباعي ذي الصوامت الاربعة المختلفة (ورمزها ٤٣٢١) مثل: هُمَاقِع وهُمَّاقِع (ثمرة شجرة ذات شوك) ، وكذلك : عَدَبَّس (قوي) ، وقِرشَبّ (بطين) ، (وتضعيفه كما في صِلْصِلّ) .

الاصل ، وهناك وسيلة ثانية هي : الالصاق . وهي وسيلة تؤدي بنا الى معالجة الصاق السوابق واللواحق ، والنتيجة واحدة في كلتا الحالين : ان تصبح الكلمة اكثر طولاً . بيد انه على حين نجد في الحالة الاولى ان طبيعة الاصل الاشتقاقي قد تغيرت (من ثلاثي الى ما هو اكثر) نجد في الحالة الثانية انها لم تتأثر ، اذ يبقى الاصل ثلاثياً كما كان قبل .

اما بالنسبة الى المتكلم فان الكلمة المتصلة بسابقة او بلاحقةتتحلل عنده الى : اصل + سابقة او لاحقة ؛ فهو مدرك للاصل ، ويعرف كيف يستخرجه اذا ما عرض له عارض صوتي .

فمثلاً كلمة : « ميعاد » (بزنة مِفْعَال ، مع زيادة السابقة «م» ، واصلها و ع د : وَعَدَ ، وقد استتبع النطق بالسابقة « مِ ـ mi » مماثلة في صوت الواو وهو الصامت الاول في الاصل) ـ جمعها : « مَوَاعيد mawā'īd » ، لا « مَيَاعيد mayā'īd » ، وتصغيرهـا ايضاً : « مُوَيْعِيد muway'īd » ، (لا مُيَيْعِيد muyay'īd) .

وتخضع السوابق واللواحق لنظام التحول الداخلي ، او بالأحرى يحكم التحول الداخلي الكلمة بأكملها ، وبهذا نجد ان السوابق واللواحق ذات نطق محدد بفعل الصيغة المأخوذة ككل ، وهذا طبيعي لان : الاصل الثلاثي + السابقة او اللاحقة يصوغان وحدة هي : الهيكل الصامتي لكلمة واحدة .

١ ـ السوابق

اولاً ـ سابقة الهمزة :

السابقة الاولى هي الهمزة ، وهي تتحمل مصوتاً مساعداً يضاف اليها للنطق بمجموعة اولية . (انظر فيما مضى ص ٤٣) ، والهمزة ليست سابقة صياغية ، وهي تتجلى بهذه الصفة في :

آ) صيغة «أفْعَلُ» (مؤنثها: فَعْلاء، وجمعها: فُعْل) فيما دل من الصفات على الوان او خصائص جسمية، مثل: أسْمَر (مؤنثها: سَمْرَاء، وجمعها: سُمْر)، وأعْرَج (مؤنثها: عَرْجاء، وجمعها: عُرْج)؛ وفي هذه الصيغة تدل «أفعَل» على التفضيل مثل: «كبير» حيث يأتي منها: أكْبَر (ومع الاداة تصبح: الأكبر).

وهذه الصيغة «أفْعَل» من الصيغ الحية في كلا الاستعمالين (انظر رقم ١٦ في المذكرات).

ب) وتقع هذه السابقة في جموع التكسير التي للقلة (من ٣ – ١٠)، في صيغ «أفْعال» و«افْعِلَة» و«افْعُل» ومن امثلتها: أجْمال (مفردة: جمل)، وأغْرِبة (مفردة: غُراب)، واشْهُر (مفردة: شَهْر) وانظر فيما مضى (ص ٦٧).

ثانياً – سابقة الياء:

سابقة الياء قديمة، ولكنها في العربية لم تعد حية، فهي قد اعطت بعض الاسماء الخاصة: كالاشخاص، وآلهة الوثنية، والقبائل، واسماء الاماكن، وبعض الاسماء المشتركة – هذه الاسماء تأتي في كلتا الحالتين، مما لم يكتمل حدوثه من الافعال، وهو الفعل غير التام، (حيث تلصق به هذه السابقة)، ولكن ذلك يتم بطريقة مختلفة[1]، ومن الامثلة على ذلك: يزيد (شخص)، ويشكر (اسم قبيلة)، ويغوث (اسم صنم)، ويثرب (اسم المدينة المنورة). اما الاسماء المشتركة فصيغها:

– يَفْعَل: يَرْمَع (الخذروف، وهو لعبة اطفال يسمونها النحلة)، ويَلْمَع (لامع برّاق)، ويَعْمَلَة (الناقة من حيث هي عاملة).

وحين اصبح هذا الفعل غير التام اسماً عومل معاملة الاسماء، فوجدنا ان

---

(١) يكون هناك اولا اسم خاص يبنى بوساطة جملة مشتملة على الفعل غير التام، وعلى اسم ديني، فاعلاً، فيهمل الاسم الديني ولا يبقى سوى غير التام. اما الاسماء العامة فيستعمل فيها فعل غير تام اولا، يكون نعتاً لفاعل، ثم يؤخذ على انه هو الموصوف (انظر هـ. بورر H. Bauer, ZDMG, LXXI, 1917, p. 409).

«يَعْمَلَة» قد لحقتها علامة التأنيث ، وجاز ــ كما حدث للاسماء الاخرى ــ اطالة مصوته الثاني ، سواء أكان اسماً خاصاً (علماً) ، ام كان اسماً مشتركاً: ذلك أن يَفْعُل ويَفْعِل سواءٌ بالنسبة إلى الأعلام والاسماء المشتركة ، ولكنا لم نعد نجد منهما سوى يَفْعُول ويَفْعِيل :

- يَفْعُول: مثل : يَرْبُوع (دابة شبيهة بالفأر)،ويَعْقُوب (طائر يسمى الحَجَل)، ويَعْسُوب (ملكة النحل) . وصفات: يَحْمُوم (اسود) ، ويَنْفُور (جبان) ، ومن اسماء الاماكن : يَبْرُود .
- يَفْعِيل : (نادر) : يَقْطِين ، كلمة قرآنية (الصافات آية ١٤٦)، وقد اختلف في تفسيرهـــا :

فقيل : « موز — تين — قرع » (البيضاوي) . والمعنى الأخير موجود في الكلمةاللبنانية « لقطين » laqṭīn (القرع الأصفر) (مع الصاق أداة التعريف).

أما صيغة : يَفْعَال فتوجد في لغات سامية أخرى غير العربية .

ملاحظة : يمكن أن نجد في الاعلام (الأسماء الخاصة) سابقة (التاء — t) من نفس الأصل الفعلي : وهي تاء غير تام مسند إلى المفردة الغائبة ، وتفسيرها على قياس ما مضى ، نحو: تَغْلِبُ ، وتَنُوخ وغيرهما (أسماء لقبائل عربية).

ثالثاً ــ سابقة التاء ــ t :

وسابقة التاء كثيرة الورود أيضاً في الأسماء المشتركة ، وأصل هذه السابقة ــ القديمة ايضاً ــ كان امتحاناً لذكاء المستشرقين ، وقد انتهوا الى انها تأتي أيضاً ــ فيما يبدو ــ من غير التام المسند إلى المفرد المخاطب المستعمل استعمال الاسم [١] . وهذه الطريقة تعطي مباشرة أسماء فعلية بزنة أوجه النطق الثلاثة : تَفْعَل وتَفْعِل وتَفْعُل ، التي تنطبق على أوزان غير التام الأساسية ، ثم استطاع التطور الدلالي بعد ذلك أن يحدث تأثيره .

---

(١) انظر : هـ. بورر op.l.p. 408 .

أما الصيغ الاولى (ذات المصوت القصير) فقد رويت ايضاً : فمن صيغة «تَفْعَل» : تَوْأَد (التـأني) ، ومن صيغة «تَفْعِل» : تَحِلّ taḥill (بجانب تَحِلَّة taḥill-at) مصدر حَلَّلَ ḥallala ، ومن صيغة تَفْعُل : تَنْضُب tanḍub (نوع من الشجر ذي الشوك) ، وتُنْفُل (الثعلب) (مع مماثلة في المصوتات) .

وطبيعي جدًا أن تتجه هذه الصيغ الى اطالة مصوتها الثاني : تَفْعَال وتَفْعِيل وتَفْعُول ، وهو ما نصادفه كثيرًا في مفردات اللغة :

تَفْعَال : مصدر فَعَل : تَكْسَاب، ومصدر فَعِلَ: تَلْعَاب، وأحياناً يأتي مصدرًا لفَعَّلَ: تَحْرَاق (حَرَّقَ) . ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن «تَفعَال» مصدرًا للصيغة الأولى يحتوي لوناً من المبالغة[1] لا يوجد في الفعل ذاته ، في أمثلته الشخصية التي تأتي على هذه الصيغة .

تِفْعَال : وأصلها معقد :

أ) إن الاتجاه الى ابدال الفتحة (a) كسرة (i) اذا ما سبقت فتحةً طويلة (ā) – (انظر فيما مضى ص ٤٨) – يمكن أن ينقل صيغة «تَفْعَال» الى صيغة «تِفْعَال» . وقد أثبت علم اللغة العربي أن صيغة «تَفْعَال» في ذاتها هي المصدر ، ولكن هــذا الاتجاه الى الابدال قد فسح المجال غالباً للتردد بين تَفعَال وتِفْعَال ، في حالة المصدر . وقــد انتهت صيغة «تِفْعَال» من حيث هي مصدر ثابت الى الاقتصار على بعض الأمثلة ، واشهر هذه الأمثلة : تِبْيَان tibyān (من بَيَّنَ) ، ولكن الاجماع لم يتم على هــذا الكسر ، فان لكلمة «تَبْيَان» tabyān رواتها ايضاً . (انظر معجم (لين) – مادة : بَيَّنَ) .

ب) يغلب أن نجد الى جانب كلمة بزنة : «تِفْعَال» مرادفاً – بزنة :

(١) أثبت النحاة العرب هذه الملاحظة صراحة ، سيبويه: جـ٢ ص ٢٦١ سطر ١١ ، والزمخشري: المفصل – الفصل ٣٣٤ ص ٩٨ سطر ٩ .

فِعَال ، نحو : تِلْقَاء ، ولِقَاء (وفي الأسماء الحسية : تِمْثَال ومِثَال) . ويمكن أن يكون مصوت الكسرة (i) في إحداهما (فِعَال) قد دَعَمَ الانتقال من الفتحة (a) الى الكسرة (i) في الأخرى (تَفْعَال > تِفْعَال) .

ج) اذا ألممنا بهذا الأصل الفعلي أدركنا أن تِفْعَل (> تِفْعَال) قد حدثت مباشرة لدى هؤلاء العرب الذين كانوا يتبعون في الأفعال قانون بارت Barth ، (انظر كتابنا: دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٧٤) ، فكانوا ينطقون : « تِفْعَل » بدلاً من « تَفْعَلُ » . وتِفْعَال – اسم ذات، أو صفة – كثيرُ الورود ، وفي المزهر قائمة لما ورد منه ، وقد عرفت دلالتها على تصغير التحقير الى جانب دلالتها على التكبير :

فالتكبير مثل : تِقْوَال وتِكْلام (للذي يتكلم كثيراً) .

وتصغير التحقير مثل : تِمْرَاد (مسكن صغير للحمام)، وتِنْبَال (صغير – حقير) .

أما « تَفْعِيل taf'īl » فهي المصدر المشهور للمرتبة الثانية من الصيغ : فَعَّل.

وأما تَفْعُول (تنوع من تُفْعُول) : فهي نادرة في العربية الفصحى مثل: تَأْثُور ta'ṯūr (تُؤْثُور) tu'ṯūr – أثر ، وتَأْمُور ta'mūr (المعرفة)[1] . ولكن لهجة عُمَان قد اتخذت منها المصدر المستعمل للصيغة الخامسة، نحو : تَعْلُوم (من تْعَلَّم t'allem) أي تَعَلَّمَ .

رابعاً – سابقة الميم :

وسابقة الميم من أهم السوابق ، ولا شك أن الدراسة الأولى للعربية ينبغي أن تخصها بمزيد من العناية . فالواقع انها تلزم أسماء: الآلة، والزمان، والمكان، وأسماء المعنى ، وأسماء الذوات ، والأسماء الوصفية للتكبير ، واسم المفعول من الفعل المجرد ، وجميع مشتقات الصيغ الفرعية في الفعل . يضاف الى هذا أن سابقة الميم من أقدم الأدوات في صرف السامية ، بل انها ترجع بأصلها الى ما

(١) لهذه الكلمة معان كثيرة ذكرها القاموس المحيط ١/٣٦٥ . (المعرّب)

هو أبعد من ذلك: الى الحامية السامية، ونحن لم نتوصل من أول وهلة الى معرفة تاريخها، ولو في غير دقة[1].

وقد كان هـ. بورور (Bauer, op. l., p. 407) هو الذي أشار للمرة الأولى، وبطريقة محددة، الى الطريق التي ينبغي سلوكها. وجـــاء من بعده نيبرج H. S. Nyberg فتناول الفكرة بعرض مُعَمَّق (انظر التعليق في الهامش السابق).

والمبدأ العام الذي وضعه نيبرج للتفسير هو: أن الأسماء ذات السابقة (م — m) تأتي جملة قديمة مركبة من: «الاسم الموصول ما + صلة فعلية او اسمية»، فهي جملة متجمدة، التصق فيها الموصول بالصلة، فمثلاً عبارة: مَا رَحُبَ mārahab[2]، بمعنى [ما (كان) واسعاً فسيحاً] قد أصبحت مَرْحَب marḥab بمعنى (مكان واسع فسيح) (اسم مكان).

وهنالك عبارات متلاصقة شبيهة بذلك، لا غرابة فيها: فقد أجرت العربية الفصحى هذا الالصاق في كلمة «مال māl» التي هي عبارة عن: مَا لَهُ mā lahu، أو بالاضافة الى أي ضمير آخر، فجعلتها كلمة واحدة، والعربية الحديثة تقول: المَاجَرَيَات al-māǧarayāt (الأحداث)، وهي مأخوذة من «مَا جَرَى mā ǧarā».

وفي لهجات حلب (أخذاً عن معجم ا. بارتلمي ص ٧٧٨) يحدث ادماج «ما — mā» في الكلمة التالية بصورة عادية في جملة «ما أفعل التعجبية»، فيقولون: مَكْوَسُو makwaso، يعنون (ما أكوسه أي أجمله). فقد صح اذن أن لديهم صيغة صحيحة هي «مَفْعَل» للتعجب (دون استبعاد الطريقة القديمة ايضاً).

---

(١) يمكن أن نرى في دراسة نيبرج Nyberg الألمانية، بعنوان: «بناء الكلمة بسابقتها في اللغات السامية» صوراً من الصمت والتردد. انظر: (Le monde oriental, XIV, 1920, pp. 177-178) وذلك واضح في نظريات المستشرقين، وفكرة النحاة العرب في نفس المرجع.

(٢) في العربية رَحُبَ raḥb، وفي العبرية râḥâḇ.

فتفسير بورر – نيبرج، على هذا، احتمال عقلي، له نصيب من الصحة.

وقد كان تنوع أوجه النطق بالكلمات ذات السابقة (م – m) كبيراً: فقد اشتمل على اشكال النطق بالعناصر المتلاصقة، كما انه لم يكن ثمت تخصيص بين النطق بهذه الأسماء ذات السابقة (م – m) ومعناها. والأمر في العبرية على هذه الصورة عندما تستخدم صيغ: «مَفْعَل ومَفْعَال ومَفْعِل» (الأكثر شيوعاً) «ومَفْعُول ومِفْعَل ومِفْعَال» للدلالة على اسم الآلة[1].

ويظهر التخصيص في السامية الغربية الجنوبية، جزئياً في اللغة الجعزية، وبخاصة في اللغة العربية، فالتعبير عن اسم الآلة قد اقتصر فيهما على صيغتي: مِفْعَلَة mif'al-(at) ومِفْعَال mif'āl، ولكن بقي ايضاً الى جانب ذلك تنوع سوف نراه في التقديم التالي، الذي رتبناه بحسب المجموعات الدلالية، (رقم ١٧ في المذكرات).

أ – اسم الآلة:

مِفْعَل، مِفْعَلَة: مِبْرَد، مِغْرَفَة.
مِفْعَال : مِفْتَاح.

ب – اسما الزمان والمكان:[2]

مَفْعَل، ومَفْعَلَة: مَكْتَب (مكان الكتابة: مدرسة ابتدائية – أو مكتب جلوس)، ومَدْرَسَة (مكان الدراسة)، ومَنْهَل (زمان ورود الابل او مكان ورودها).

مَفْعِل ومَفْعِلَة: مَجْلِس (زمان او مكان الاجتماع)، ومَوْعِد (زمان

(١) انظر: بارت Barth, nomb., p. 236.

(٢) مِفعَال صيغة تتوارد بالنسبة الى الاصول التي يكون الصامت الاول فيها واواً (w): ميعاد (مكان أو زمان الوفاء بوعد)، وميقات (مكان أو زمان محدد لوقوع حدث ما)، واصل الاول (و ع د) ميعاد، والثاني (و ق ت).

او مكان يتم فيه وعد) ، ومَنْزِل ومَنْزِلَة (مكان الاقامة) .

مَفْعُل ومَفْعُلَة : مَقْبُر — وبخاصة : مَقْبُرة (مكان الدفن) .

ج – اسم المعنى (المصدر) :

والمصدر مع السابقة (م – m) يمكن ان تكون له ثلاث صيغ، هي: مَفْعَلَة maf'al-at ، ومَفْعِلَة maf'il-at ، ومَفْعُلَة maf'ul-at ، وهي ترجع – على وجه الدقة – الى صيغ اسماء الزمان والمكان ذاتها .

والواقع انه قد حدث تكرار في حالات كثيرة : « مَفْعَل » للمصدر ، و«مَفْعِل» لاسمي الزمان والمكان، في مثل: مَجْلَس – مصدرًا من جلَس ، ومَجْلِس اسم زمان ومكان (انظر ما سبق) .

والى هذه الاسماء المجردة ترجع اسماء فعلية بزنة « مِفْعَال » تتخذ ببساطة معنى حسياً ، وذلك مثل : ميراث ، وميثاق .

د – صيغ التكبير :

الاسماء او الصفات التي تفيد التكبير تأتي في صورة مِفْعَل ومِفْعَال[1] ومِفْعِيل. مثل: مِزْحَمٌ ، ومِحْرَبٌ ومِحْرَابٌ: (محارب شجاع)، ومِكْثَرٌ ومِكْثَارٌ : (الذي يحب الكلام كثيرًا)، ومِعْطَرٌ ومِعْطِيرٌ: (الذي يستعمل العطر كثيرًا) .

وقد جرت العادة على اعتبار هذه الصيغ التكبيرية — تبعاً لرايت (ج١ ص١٣٨) اسماء آلة ، مستخدمة على سبيل المجاز . فأما صيغتا مِفْعَل ومِفْعَال، فقد يكون هذا التفسير بالنسبة اليهما على صواب، ولكن اين تكون أسماء الآلة التي هي بزنة مِفْعِيل – mif'īl ؟... ان من المستحسن ان نقرر مع نيبرج Nyberg وجود اصل ناشئ عن الصاق عنصر الميم «m» كما ذكرنا من قبل (دون ان ننكر مطلقاً ان الاستعمال المجازي المذكور قد حدث احياناً). فمثلاً: مِزْحَم mizḥam

(١) وهي صيغة ما زالت مستعملة في العربية الادبية الحديثة ، مثل: مِفْضَال .

يمكن ان تأتي من : مَا + يَزْحَمَ mā-yazḥam (او بالاحرى: يِزْحَمَ، تبعاً لقانون بارث Barth) ، ومِكْثِير miktīr يمكن ان تأتي من : مَا + كَثِير > مَكْثِير > مِكْثِير : (mā katīr > maktīr > miktīr) بتأثير المماثلة في المصوتات (قارن فَعِّيل التي صارت فِعِّيل) .

اما مبادئ تصريف المشتقات: مُفَعَّل ومُفَعِّل ، الخ... واسم المفعول من الفعل المجرد بزنة : مفعول ، وهي أمور معلومة بقدر كاف ، فقد ذكرناها هنا لمجرد الذكر فحسب .

ان المبدأ العام للتفسير، وهو القائل بأن «ما» قد التصقت بصلة فعلية او اسمية ، هذا المبدأ يبدو صحيحاً ، ولكن من البديهي انه ليس كل كلمة سبقتها الميم مفروضاً فيها لذاتها هذا الاشتقــاق المباشر ، بل يكفي ان عدداً معيناً من الكلمات ذوات السابقة (م — m) قد استوفى بنيته ، أثراً طبيعياً لتطور اللغة ، حتى تجد فيه الحاسة اللغوية امكانةً جديدة ، وتستخدمه في اطلاقات قياسية جديدة .

وأكثر من ذلك أن هذه الكلمات ذوات السابقة (م) قد تعرضت في تاريخها الطويل لمثل هذا الالصاق ، في احقاب مختلفة من تطور السامية (حتى في مرحلة الحامية السامية) . ومن ناحية اخرى نجد انه فيما يتعلق بالصلة الملتصقة : فعلية او اسمية ، هناك امكانات كثيرة يمكن ان تتمثل هنا ، وهي تؤدي الى النتيجة ذاتها بالنسبة الينا . ولا شك ان من غير المفيد وسط هذا التعقيد ان نقصد الى تحديد دقيق للجمل المتعلقة ذاتها (فعلية او اسمية) ، اعني الجمل الملتصقة التي ادت الى نشأة الكلمات الاولى ذوات السابقة « م » ، اساس الانشاء القياسي . بيد أن اهم ما نهدف اليه هو استخلاص التركيب الذي احدث هذا التأثير ، ويبدو اننا قد استخلصناه .

وقد جعل النحاة العرب اسماء الزمان والمكان ذات علاقة بالفعل غير التام ، من حيث نطق الصامت الثاني من الاصل : فصوت هذا الفعل هو مصوتهما ، وكان من البدهي ان يذكروا كثيراً مما شذ عن هذه القاعدة ، وقد سلكت القواعد الاروبية نفس المسلك ، وذلك مثل : يَنْزِل ، ومَنْزِل . وربما كانت

هذه وسيلة تعليمية مفيدة ، ولكن ينبغي الا نغفل عن الواقع وتعقده ؛ فهذان النطقان يتوافقان عندما يكون اسم الزمان او المكان قد جاء احتمالا من التصاق (ما — mā) بغير تامٍّ ذي نطق مماثل .

ولكن انعدام التوافق قد يأتي حين لا نجد علاقة بين اسم الزمان او المكان وبين غير التام ، وذلك كالافعال ذات النطق المضموم (u) ، مثل: يَكْتُبُ حيث يصاغ اسم الزمان او المكان منها[1] عادة بزنة « مَفْعَل » ، فيقال هنا : مَكْتَب . فما قيمة فعل غير تام مضموم هنا لتفسير مكتَب ؟ ... ان من الواجب ان نبحث عن شيء آخر ، وسط الملصقات الممكنة .

واخيرًا ينبغي بناءً على هذا الاّ نتخذ من صور التقارب في القواعد الوصفية وسيلة الى التفسير اللغوي .

٢ — اللواحـــق

أولاً — اللاحقة : آن ān : وتؤدي هذه اللاحقة في العربية دورًا هامًا ، فنجدهـــا :

أ — في بعض المصادر ، في صيغ : فَعَلان ، مثل : خَفَقَان ، وفِعْلان ، مثل : عِرْفَان ، وفُعْلان ، مثل: شُكْرَان .

ب — وفي جموع التكسير ، في صيغتي : فِعْلان مثل : إخْوَان ، وفُعْلان مثل : فُرْسَان .

جـ — وفي بعض الصفات ، في صيغة: فَعْلان (الذي مؤنثه فَعْلَى) ، ويمثل لها عادة بكلمة غَضْبَان ، ومؤنثها : غَضْبَى .

وهذا معلوم ، اما غير المعلوم الا قليلاً فهو استخدام (آن — ān) لاحقةً في اللغة الانفعالية ، فقد استعملت في الواقع في التكبير ، وفي تصغير التحقير .

التكبير : وذلك في الاسماء التي تعين الذكر من الحيوان مثل : أُفْعُوَان (ذكر الثعبان) ، وعُقْرُبَان (ذكر العقرب) ، وضِبْعَان (ذكر الضبع) .

---

(١) توجد « شواذ » في صيغة « مَفْعِل » .

والتحقير : أنبَخَان ʼanbaḫān (عجين فاسد حامض) ، وألعُبَان (لاعب) .

ولكن هذه اللاحقة (آن — ān) في اللغة الانفعالية لم تنشأ مرة واحدة ، فقد رأيناها تكبر ابتداء من لاحقة بسيطة ، هي (ن — n) (تبعاً لنظام التحول الداخلي) ، ويمكن تخطيط هذا النمو كما يلي :

ن:
- اَن an —
  - آن ān —
  - انّة annat —
- اِن in — ← اين īn —
- اُن un — ← اون ūn —

والامثلـــة :

ن	n —	زِمَحْنْ (السيء الخلق البخيل) ، وبِلَغْنْ (البلاغة ، أو النمّام) .
أن	an —	رَعْشَنْ (المرتعد) ، وضَيْفَنْ (المتطفل) .
انّة	annat —	سِمْعَنّةْ (تَتَسَمّعُ فلا تسمع إلا وهمًا) ، ونِظْرَنّةْ (تَتَنَظّر فلاَ ترى إلا ظنا) .
آن	ān —	(انظر الامثلة السابقة) .
إن	in —	فِرْسِنْ (خف البعير) .
اين	īn —	كِفرّين وعِفرّين (محتال داهٍ)
أُنْ	un —	بُرْثُنْ (مخالب) .
أون	ūn —	لاحقة مشهورة في الاعلام : ابن خلدون — ابن بدرون[1] الخ...

وليس ممكناً ان يقال : إن اللاحقة «آن — ān» اقدم من السابقة «م — m» (رقم ١٨ في المذكرات) . ومع ذلك فينبغي ان نرجع الى السامية المشتركة ، على الاقل في بعض الاستعمالات المشار اليها : لاحقة الجمع ، ولاحقة اللغة الانفعالية ،

(١) يظهر هذا في لهجة عُمَان : «شُوَيّون šweyyūne» (قليل) وفي فلسطين : «قريعون qrēʻūn» (رأس صغير اصلع) وبخاصة في لبنان ، ولكنها هنا بتأثير الاشورية السريانية .

وفي مقابل ذلك نجد ان اللاحقة الكسرة الطويلة (ī) تنتسب الى اساس لغوي جد قديم ، هو اساس الاصول السامية ذاتها .

ثانياً – اللاحقة الكسرة الطويلة (ī) : وهذه اللاحقـة كانت تشير قديماً الى النسب ، اي الانتساب الى جماعة انسانية كالقبيلة ، نحو اسديّ asadiyy' (رجل من قبيلة اسد) ، او المدينة نحو : : بيْرُوتيّ. وقد شاع استعمالها للدلالة على علاقة[1] شيء بآخر نحو: ارضي وسماوي ، وفيما يدل على علاقة تجريد بتجريد آخر نحو: فلسفي.

وقد اتخذت هذه اللاحقة (ī) في العربية الفصحى صورة iyy – ِيّ ، بوساطة التضعيف ، (انظر ص ٤٢) . وليس من الممكن لنا ان ندخل هنا في تفاصيل صياغتها (وشواذها) ، وانما نذكر فحسب القاعدة العامة في هذه الصياغة : اذ تخفف الكلمة التي سوف تتصل بها هذه اللاحقة ِيّ – iyy ، وهـذا يستتبع الغاء لواحق النوع او العدد ، بل انه يستتبع ايضاً اختصاراً في الكمية : فتصبح صيغة فَعِيلَة fa'īl-at : *فَعِيلِيّ ، ثم فَعَلِيّ (بطريق المخالفة) ، ففي كلمة : المدينة مثلاً ، يقال : مَدَنِيّ ، وفي صيغة فُعَيْلَة (علماً) > فُعَلِيّ (بالغاء العنصر الثاني من المصوت المزدوج) ، فيقال مثلاً في : جُهَيْنَة (وهي قبيلة): جُهَنِيّ (رجل من هذه القبيلة) .

ثالثاً – اللاحقة : التاء – at :

لقد تحدثنا عن اللاحقة (التاء المربوطة) (at) بمناسبة حديثنا عن النوع . ويجب ان نذكر هنا استعمالاً لهذه اللاحقة لا صلة له بالنوع ايا كان ، وذلك في التاء التي يمكن ان يطلق عليها : « ذات الوظيفة المقطعية » .

وتظهر التاء التي من هذا النوع[2] في مصادر الافعال التي صامتها الاصلي

---

(١) ولهذا نجد اطلاق (الصفة النسبية) ، او (صفة النسبة) ، وهذه اللاحقة (ī) كانت تعطى في الواقع صفةً ابتداءً ، وهذا للملاحظة .

(٢) معنى هذا ان يضاف مقطع آخر الى الثنائي لتثبيت التوازن في الكلمة : لِدَة lid-at ، وإرَة ir-at' .

الاول واو — w ، ومن ذلك : لِدَة من وَلَد ، واحتمالاً (على الاقل من ناحية الاصالة) في تلك الاسماء الثنائية مثل : إرَة (النار) ، وسَنَة وفِئَة ، وهي التي يصاغ الجمع منها مع اللاحقة : ُونَ — ūna ، فيقال : إرُون ، وسِنُون ، وفِئُون ، ولكنّ لهذه التاء استعمالاً اكثر شيوعاً في الوظيفة المقطعية .

فاسماء المرتبة الرابعة : مصوت قصير — مصوت طويل يمكن ان تجمع على صيغة تختصر المصوت القصير وتضيف التاء at مثل :

فَعَال	وفَعَلَة	يَفَاع ويَفَعَة
فِعَال	وفِعَلَة	رِجَال ورِجَلَة
فُعَال	وفُعَلَة	ذُبَاح وذُبَحَة (الخُنَاقُ — وجع في الحلق)
فَعِيل	وفَعِلَة	حَرِيم وحَرِمَة ، مصدر حَرَمَ

ويلاحظ أن المعنى في كلتا الصيغتين واحد ، وقد رويت كلمات ايضاً بزنة فَعُلَة ، مثل : صَدُقَة (مهر) ، ومَثُلَة (عقوبة) .

فهناك من الناحية الايقاعية تعادل في المدة : اذ وجد في مكان مقطع طويل مقطعان قصيران في مثل : فَعَالٌ fa'āl-un ، وفَعَلَةٌ fa'alat-un [1] ، هذه الصيغ ذات اللاحقة (التاء — at) صيغ بديلة ، موازية للاخرى ، حيث تستخدم فيها اللغة امكانتها الايقاعية ، ما لم تحل دون ذلك صعوبة ما ، وربما كان هذا تبعاً لميل احدى اللهجات الى تفضيل احداها ، او ربما كانت مفضلة لدى اللهجات القديمة[2] .

---

(١) يتجلى هذا التعادل الايقاعي جيداً في قلب الاستعمال العروضي : ففي بعض الاوزان في بحور معينة من الشعر يجوز ان يحل محل مقطع طويل مقطعان قصيران ، يحدث هذا في بحر الكامل ، حيث تحل : « مُسْتَفْعِلن » محل « مُتَفَاعِلن » ، وكذلك في الوافر : حيث تقوم « مَفَاعِيلن » مقام « مُفَاعَلَتُن » ، وهذا في جميع التفاعيل فيما عدا الاخيرة من كل شطر ، على ان هذا يحدث في الوافر في جميع التفاعيل ، وحتى في التفعيلة الاخيرة من كل شطر من تفاعيل الكامل (بشرط ان يحافظ فيها — على الاقل — على تفعيلة اساسية مُفَاعَلَتُن) .

(٢) صَدُقَة جاءت على انها صيغة حجازية في معجم لين (C. Rabin, Ancient West Arabian) لندن ١٩٥١ ص ٩٧ .

وفي رأينا انه يجب ان نضع هنا مصدر الصيغة الثانية : تَفْعِيل وتَفْعِلَة ، وهذا المصدر الاخير مقصور بخاصة على الافعال التي ثالث اصولها واو او ياء ، وعلى الافعال التي ثالث اصولها همزة ، وعلى الجموع الداخلية من مثل: تلاميذ وتلامذة ، (جمع تلميذ) ، (رقم ١٩ في المذكرات) .

د ــ التحول الداخلي والتعبير عن العدد

يشار الى العدد في الفرنسية بصفات تعبر عن الكمية : فيقال : trois hommes (وهي الصفات العددية الرئيسية) ، او تعبر عن المرتبة Le rang فيقال : «Le troisième homme» (وهي الصفات العددية الترتيبية) .

أما في العربية فيعبر عن الكمية بوساطة اسماء ، لا بوساطة صفات (فيما عدا واحداً واثنين) ، فحين تعبر الفرنسية بالتركيب trois hommes عن « ثلاثة رجال» تتصور العربية هذا التعبير على انه « ثلاثة » من الرجال « une triade d'hommes » ، اي مجموع ثلاثة من الرجال . اما التعبير عن المرتبة فانه يتم بوساطة صفات ترتيبية .

١ ــ اسماء العدد الاصلية

اولاً : المذكر ــ واحد ، والمؤنث ــ واحدة .
المذكر ــ اثنان ، والمؤنث ــ اثنتان .

وهما صفتان عولجتا علاج الصفة ، ولكن: احد ، ومؤنثها : إحدى ihdā' [1] تعدان اسمين ، فيقال : أحَدُ النَّاس ، وإحْدَى النساء[2] .

(١) إحْدَى تأتي من *أحَدَى > أحْدَى > إحْدَى بوساطة المخالفة (انظر ص ٤٨) .

(٢) « un » و « deux » تتفقان في النوع ، وكذلك الاسم « أحَد » ومؤنثه« إحْدَى » . ولسوف ينعكس هذا على جميع الاستعمالات اللاحقة لـ « un » او « deux » كما سنرى .

وتتصرف اللغة بطريق أخرى في المثنى للتعبير عن معنى «deux» أي (اثنين).

ثانياً : من ٣ الى ١٠ ، وتبدو الاصالة الكبرى في العربية (وفي السامية) في مزاوجة الانواع ومعارضتها بعضها ببعض : فمع الاسم المذكر تلتحق بالعدد لاحقة « التاء — at » (التي للمؤنث) ، ومع الاسم المؤنث يلتزم العدد صيغة المذكر (دون لاحقة التاء) . ومن امثلة ذلك ، (رقم ٢٠ في المذكرات) : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة ، وهكذا الى ١٠ — فيقال : عَشَرَةُ رجال وعَشْرُ نساء . والمعدود هنا مجموع ، وهو في هذه الحالة مضاف اليه (حالة المفعول به المعرّف او الاضافة النحوية) .

والجمع في هذه الحالة جمع تكسير ذو صيغة خاصة ، هي « جمع القلة » .

وقد يَسْبِق المعدودُ ، ويليه مباشرة العدد على انه نعت له ، فيعامل نفس المعاملة فيقال: رجالٌ عشرةٌ ، ونساءٌ عشرٌ ، ويقال لرجالٍ عشرةٍ[1] ...الخ ...

ثالثاً : من ١١ الى ١٩ ، ويستخدم هنا العدد (١٠) مسبوقاً مباشرة بالوحدة التي تكمل العدد المراد ، وهنا يتبع العدد (١٠) نوع الاسم المعدود ، وتتخذ الوحدة المكملة من ١٣—١٩ النوع المقابل له (كما سبق تقريره بالنسبة الى الاعداد من ٣—١٠ ، ولكن يتوقف عند ٩) . وينتهي كل من الجزءين « المركبين »[2] بمصوت لا يتغير هو الفتحة (a) ، ويكون المعدود في هذه الحالة في موقع المنصوب المفرد النكرة ، (ويطلق عليه النحاة — التمييز) ، فـ (١٣ رجلاً) و (١٣ امرأة) تقال على النحو التالي:

ثلاثةَ عشَرَ رَجُلاً — ثلاثَ عشْرَةَ امرأةً .

فالعدد (١٠) على هـذا هو الذي غير سلوكه ، فجاء على أصله

---

(١) هذا على سبيل الجواز ، والوجه الآخر الموافقة في التذكير والتأنيث بين المعدود ووصفه العددي ، انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٤ ص ٣٨ طبعة الميمنية . (المعرّب)

(٢) انظر فيما بعد ص ١٨٧ .

«normal» (اي دون مزاوجة في النوع) . ويلاحظ ايضاً التغيير الذي يحدث في نطقه الداخلي: فالمذكر: عَشَرَ ، والمؤنث: عَشْرَةَ .

اما العددان ١١ و١٢ فهما يتفقان عادة مع النوع ، ولكن يستعمل في العدد (١١) كلمة (أحَدَ) لا (واحد) ، باعتبارها وحدةً مكملة ، فيقال :

أحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، وإحْدَى عَشْرَةَ امرأةً

حالة الرفع : اثنا عَشَرَ رجلاً ، واثنتا عَشْرَةَ امرأة

رابعاً : واسماء العقود من ٣٠–٩٠ تصاغ بأن نضيف الى الوحدات لواحق الجمع الخارجي المذكر ، (وهي صادقة بالنسبة الى النوعين) ، ويكون المعدود في حالة المنصوب المفرد النكرة (كما هو بالنسبة الى الاعداد من ١١–١٩) ، ومثال ذلك :

حالة الرفع : ثلاثون رجلاً او امرأةً .

حالتا النصب والجر : ثلاثين رجلاً او امرأةً .

أما – ٢٠ – فيمكن ان تفسر في بساطة بالمماثلة في المصوتات* عَشْرين > عِشْرين ، ثم تحولت الى : عشْرُون بوساطة القياس الموحد (ʿašrīna > ʿišrīna > ʿišrūna قياساً) ، وقد كان اكثر استعمالها في حالتي النصب والجر ، قارن جمع سنة : سِنُون وسِنِين . وقد لجأ بروكلمان[1] الى تفسيرها بالمخالفة ، مبتدئاً من المثنى* عَشْرَا ʿašrā .

أما الوحدات التي بين العقود (٣–٩ ذات النوع المتزاوج) فتوضع قبل العقود منسقة على الوجه التالي :

ثلاثةٌ وثلاثون رجلاً ، وثلاثٌ وثلاثون امرأةً .

واذا كانت الوحدةُ هي العدد « واحد » «un» استخدم فيها ايضاً كلمة « أحد » فيقال :

أحَدٌ وثلاثون رجلاً ، وإحْدَى وثلاثون امرأة .

---

(١) انظر : Gr., I, p. 490

فاذا كانت الوحدة هي العدد(٢) « deux » استخدمت كلمة « اثنان » معربةً، وموافقةً للمعدود في التذكير والتأنيث ، فيقال : اثنان وثلاثون رجلاً ، الخ...

خامساً : الاعداد ١٠٠ و ١٠٠٠ : مائة (وجمعها : مئات)، والف (وجمعه آلاف) ، أما ٢٠٠ و ٢٠٠٠ فهما مثنى مائة والف ، فيقال فيهما : مائتان والفان ، ومن ٣٠٠ الى ٩٠٠ : تسبق كلمة (مائة) بالوحدة المضاعفة فيقال مثلاً : ثلاث مائةٍ talātu mi'atin (ثلثمائةٍ) .

ولفظة (مائة) المضاعفة[1] تظل مفردة (مجرورة) ، اما (الف) فعلى نقيض ذلك توضع في الجمع (المجرور) ، مثل : ثلاثة آلاف talātatu 'ālāfin ، ويكون الاسم المعدود مع كل هذا مجروراً مفرداً ، (وهذه المجرورات مفاعيل معرّفة — مميزة) :

ثلثمائة رجلٍ او امرأةٍ ، وثلاثة آلاف رجلٍ او امرأةٍ .

ولكي يمكن التعبير عن عدد مركب يُبْدَأ بالآلاف فما دونها ، او العكس بأن يبدأ بالوحدات فما فوقها ، فالعدد (٦٥٤٣) هو : ستة آلاف — وخَمْسُمائَة وثلاثة واربعون ، او ثلاثة واربعون وخمسمائةٍ وستة آلاف .

٢ — صفات الاعداد الترتيبية

اولاً : كلمة « الاول » وهي مأخوذة ، لا من العدد الابتدائي ، بل من اصل آخر بزنة افعل : المذكر : « الاول » ، ومؤنثه « الاولى » ، والجمع (المشترك) « الأوَلُ » ، (رقم ٢١ في المذكرات) .

ثانياً : « الثاني الى العاشر » وهي بزنة « فاعل » ، ومؤنثها : « فاعلة » مثل ثانٍ tāni-n ، ومؤنثها : ثانية ، وثالث ، ومؤنثها ثالثة ، الخ... حتى : عاشر

(١) يتوقف مُضَاعِفُ (مائة) عند (٩) (٩٠٠ تسعمائة) ، اما (١٠٠٠) فان مضاعفه يبدأ من ٣ (٣٠٠٠) الى ٩٠٠ (٩٠٠,٠٠٠) تسعمائة الف) (الامثلة في رايت ج ١ ص ٢٥٩) .

ومؤنثها : عاشرة . مع ملاحظة ان الوصف من (ستة) هو سادس، ومؤنثها : سادسة [1] . وصيغة « فاعل » هذه المتصرفة قياساً هي صيغة اسم الفاعل، (رقم ٢٢ في المذكرات) .

ثالثاً : « حادي عشر الى تاسع عشر » : لفظان : « العاشر » ويعبر عنه في المذكر بكلمة « عَشَرَ »، وفي المؤنث بكلمة « عشرة »، وهي مسبوقة مباشرة بالترتيبي المكمل ، فيقال : ثَانِيَ عَشَرَ للمذكر، وثَانِيَةَ عَشْرَةَ للمؤنث، وثالثَ عَشَرَ وثالثةَ عَشْرَةَ ، الخ...

ويلاحظ هنا ان المصوت الاخير فتحة (a) لا يتغيّر (تماماً كما هي الحال في الاعداد الاصلية المطابقة لها) ، حتى لو تدخلت الاداة لتحديد هذه الصفات الترتيبية، مثل: الثَّانِيَ عَشَرَ، أما « حادي عشر » فمذكره « حَادِيَ عَشَر »، ومؤنثه : « حَادِيَةَ عَشْرَةَ »، باعتبار كلمتي « حادي وحادية » صفتين ترتيبيتين مكملتين (وصياغتهما اكثر حداثة) .

رابعاً : أما الترتيبي من العقود من ٢٠ــ٩٠ ، فتستخدم فيه الكلمة الاصلية ذاتها فيقال : العشرون .

والترتيبات المتوسطة بين العقود توضع متصرفة مع ترتيبات العقود في تطابق . ولكن بالنسبة الى (الاول) يستخدم كلمة : حَادٍ ḥādi-n وحادية ، فيقال: الحادي والعشرون (والمنصوب: الحاديَ والعشرين)، ويقال: الحاديةُ والعشرون، (ومنصوبها : الحاديةَ والعشرين) ، الخ...

خامساً : بالنسبة الى المائة والألف نجد ان «رايت» [2] لا يعطي منهما الصفة الترتيبية ، أما جودفروى ديمبين فقد قال صراحة : « ليست هنالك اعداد ترتيبية لما بعد ٩٩ » [Gr.ar. cl., p. 225]، ولكن بلو Belot قد اشار الى استعمال : (مائة وألف) ايضاً صفتين ترتيبيتين فيقال : البيتُ المائةُ ، والمقامُ

(١) ربما كانت : ست وستة مجالا لمناقشة اشتقاقية .

(٢) انظر رايت (I, pp. 260-262) .

الألفُ (انظر : « دروس تطبيقية في اللغة العربية الطبعة الخامسة ١٩٢٢ ، ص ١٢٦)[1] ».

ــ ملاحظات ــ

اسماء العدد قديمة : فهي ترجع الى السامية المشتركة ، بل انها ترجع الى ما هو اقدم من ذلك بالنسبة الى بعضها ، وهي تكون اصلاً بذاتها ، فهي (كلماتٌ اصولٌ) ، واصلها ثلاثي ، ولكنه ثنائي بالنسبة الى عددين من بينها ، اولها : اثنان (« اِ » + ثن + ان) (i) + ṯn + āni) ، ومؤنثها : ثنتان (ثن + ت + ان) ṯin-t-āni) ، والثاني : مائة mi' + at . ولما كانت هذه الثنائيات تنتسب الى اقدم اصول المفردات (انظر فيما سبق ص ٥٣) ويضاف الى ذلك ان فقد كلمات اخرى لأحد اصول هذه « الكلمات الاصول » يحول دون البحث عن معناها الاول بمقارنة المفردات... من اجل هذا كان اصل هذه الاعداد غامضاً مظلماً .

ومن المحتمل ان تكون قد جاءت من ملاحظة كائنات تحمل عدداً من الوحدات المميزة ، (فمثلاً : العدد ٤ : هي الارجل الاربعة لحيوان واقف او على الاخص نائم ، وقد مد ارجله الاربعة) ، فلم يستطع الملاحظ ان يحتفظ مما يرى بغير فكرة العدد ، ، لكن هذا لا يمكن ان يكون سوى رجم وتخمين .

ويبقى ان نقرر ان هذه الارقام ذات اصل ثلاثي (او ثنائي) ، وذات نطق محدد ، وهي تدخل بذلك في النطاق العام للتحول الداخلي . واكثر من ذلك أن أصلها هو نقطة الانطلاق في طريق النمو الصرفي ، تبعاً للتحول الداخلي على الصورة التالية :

اولاً : الترتيبات في العربية بصيغة « فاعل » على ما عرضناه من قبل .

ثانياً : الكسور والاجزاء ونظامها كالآتي :

آ) صيغـة « فُعْل » وجمعها « أفعَال » ، مثل : ثُلْث ورُبْع ... الخ. حتى كلمة : عُشْر .

(1) Cours pratique de la langue arabe .

ب) صيغة « فَعِيل » وهي اقل ورودًا ، وقد رويت في « ثلث وربع وخمس » ومن امثلتها : سَدِيس » بمعنى « سُدُس » .

ج) صيغة « مِفْعَال » وهي مقتصرة على « ربع » : (مِرْبَاع) ، وعشر : (مِعْشَار) .

ثالثاً : الصفات الفردية التوزيعية صيغة « فُعَال » و « مَفْعَل » ، مثل: وُحَاد ،وأُحَاد، ومَوْحَد (واحداً واحداً)، وثُنَاءُ ومَثْنَى :(اثنين اثنين)، وثُلاث ومَثْلَث: (ثلاثة ثلاثة)، ورُبَاع ومَرْبَع : (اربعة اربعة)، وعُشَار: (عشرة عشرة) ، وهذه هي اكثرها استعمالاً .

ومن هنـــا كانت التعبيرات النحوية : «ثُنَائِي» و « ثُلاثِي » ، الخ...

رابعاً : الصفات الدورية : وهي الكلمات التي تشير الى العودة الدورية لظرف معين بعد مدة محددة، وهي من صيغة « فِعْل » مثل : حُمَّى الثِّلْثِي.

خامساً : افعال تعبر عن مضمون الارقام من واحد الى عشرة ، وكذلك « مائة » فيقال : وَحَّد وثَنَّى وثَلَّثَ ، الخ... وهذه الافعال محوّلة عن اسماء سواء كانت من الصيغة الثانية ام من الصيغة الاولى . واسم المفعول من الصيغة الثانية يعطي معنى : المتعدد مثل: مُثَلَّث، الخ...

سادساً : التصغير : اسماء العدد ، كسائر الاسماء ، ويمكن ان تؤدي الى مصغرات (دي ساسي جـ ١ ص ٤٢٩) ، وذلك كأن يقال في تصغير : خمسة للمذكر، ومؤنثها « خمس » : خُمَيْسَة ، وخُمَيْس .

ملاحظة : اسم العدد الترتيبي من اسماء العقود يكون من الصيغة ذاتها التي يكون منها الاصل ، فيقال : البيت العشرون ، وكذلك : عَشَرَ وعَشْرَةَ ، وهو اللفظ الثاني في الاعداد من الحادي عشر الى التاسع عشر ، فيقـــال : ثَانِيَ عَشَرَ ، واسم العدد ذو وظيفة وصفية، وهذه الوظيفة تخول له ابرز مميزات الصفة ، على الرغم من انه لم يغير صيغته .

وفي العربية من ناحية اخرى تتقارب الاسماء والصفات ، فقد ذكرنا من

قبل ص (٨٧) بالنسبة الى الصيغ عدم وجود حد فاصل بين الاسماء والصفات، وان الاعراب لم يدع كذلك ادنى فرق بينهما (انظر فيما مضى ص ٦١–٦٢). من هنا كان من السهولة بمكان ان نستخدم اسمًا ما استخدامَ نعت (بروكلمان ص٤١ و٢٣)، او بدل (وهو في الواقع ذو وظيفة وصفية)، (انظر ايضاً بروكلمان ص١٢٧ و٢١٣)، ومن امثلة ذلك: نحن حَرْبٌ لمن حارب وسِلْمٌ لمن سالم (ابن سعد ص٤٣ وما بعدها). او نحو: الصنمُ الذهبُ (المرجع السابق ص ٤٣).

ومع ذلك فان الفرنسية تستخدم اسم العدد للاشارة الى الساعة فتقول: « à 10 h. = « à la 10ème heure »، والى التاريخ: فتقول: « Le 8 dé-cembre = Le 8ème jour de décembre ».

أما ان يكون لكلمة « مائة » ايضاً استعمال على انها اسم عدد ترتيبي (تبعاً لـ بلو Belot) فليس ذلك بعجب؛ لان مدلول Centième (الخطاب) المائة وmillième – (الخطاب) الألف – ليس من الافكار النادرة التي يجوز للعربية ان تجهلها كلية.

وقد استعمل الانجيل العربي الصادر ببيروت (المطبعة الكاثوليكية) لفظة « مائة » كعدد ترتيبي للمزامير.

القسم الثاني

التحول الداخلي في الصياغة الفعلية

اوليات في صرف الأفعال

١ — التصريف المشترك :

ليس في العربية من صور الفعل الشخصية سوى « زمنَين »، هما اللذان اضطررنا أن نطلق عليهما فيما سبق : « التام — accompli ، وغير التام inaccompli » ، وفعل الامر للمفرد المخاطب ، ثم يليه المصدر ، ومشتقان هما : اسم الفاعل، واسم المفعول ، باعتبارها صوراً غير شخصية (أو أسماء فعلية) .

ويتصرف التام (الماضي) بوساطة لواحق تدل على : الشخص والنوع والعدد ، وهي التي أطلقنا عليها لواحق الاشخاص الاوائل والثواني (ضمائر المتكلم والمخاطب افراداً وجمعاً) . تلك هي الضمائر الشخصية (المنفصلة) المطابقة ، والتي جمعت في شكل واحد فيما بعد (انظر ص ١٦٣ و ١٦٤) .

أما الشخص الثالث فليس محدداً الا في نوعه وعدده[1] .

---

(١) بالنسبة الى الشخص المفرد يمكن القول : بأن اللاحقة صفر (ذات وجود سلبي ولم يعبّر عنها) . اما الشخصان الآخران فهما محددان بنوعيهما ، وبذلك يصبح عدم التحديد في ذاته تحديداً .

ويتصرف الفعل التام كما يلي :

الشخص الثالث :	مذكر :	مفرد :	فَعَلَ
		مثنى :	فَعَلا
		جمع :	فَعَلُوا
	مؤنث :	مفرد :	فَعَلَتْ
		مثنى :	فَعَلَتَا
		جمع :	فَعَلْنَ
الشخص الثاني :	مذكر :	مفرد :	فَعَلْتَ
		مثنى :	فَعَلْتُمَا
		جمع :	فَعَلْتُمْ
	مؤنث :	مفرد :	فَعَلْتِ
		مثنى :	فَعَلْتُمَا
		جمع :	فَعَلْتُنَّ
الشخص الاول المشترك :		مفرد :	فَعَلْتُ
		جمع :	فَعَلْنَا

أما غير التام فيدل على الشخص بسوابق قصيرة (مأخوذة هي ايضاً من الضمائر الشخصية المنفصلة ، مطابقة) ، ويكون تحديد النوع والعدد بوساطة لواحق معينة . ويكون تصريفه على الوجه التالي :

الشخص الثالث :	مذكر :	مفرد :	يَفْعَلُ
		مثنى :	يفعلان
		جمع :	يَفْعَلُونَ
	مؤنث :	مفرد :	تَفْعَلُ (١)
		مثنى :	تفعلان (١)
		جمع :	يَفْعَلْنَ

(١) التاء المبسوطة (المفتوحة ta) هنا ليست سوى علامة للتأنيث ، فـ « تفعل » للمفردة المؤنثة الغائبة (الشخص الثالث) ، و « تفعل » للمخاطب المفرد المذكر (الشخص الثاني) لا يختلفان الا بالسياق. وكذلك « تفعلان » مثنى للشخص الثالث المؤنث ، وللشخص الثاني المذكر والمؤنث .

الشخص الثاني :	مذكر :	مفرد :	تَفْعَلُ
		مثنى :	تَفْعَلانِ
		جمع :	تَفْعَلُونَ
	مؤنث :	مفرد :	تَفْعَلِينَ
		مثنى :	تَفْعَلانِ
		جمع :	تَفْعَلْنَ
الشخص الاول المشترك :		مفرد :	أَفْعَلُ
		جمع :	نَفْعَلُ

ملاحظات

اولاً : هذا التصريف (التام وغير التام) يشتمل على صيغة خاصة بالنسبة الى المؤنث المفرد ، والجمع ، في الشخص الثاني والثالث ، كما يشتمل على التعبير بالتثنية بالنسبة الى هذين الشخصين ايضاً ، بيد أن هذا المثنى تشترك فيه صيغة واحدة في الشخص الثاني ، في كل من التام وغير التام على حدة ، ففي التام (فعلتما) ، وفي غير التام (تفعلان) (انظر ايضاً الملحوظة «١» السابقة) .

ثانياً : لواحق العدد : (ونَ ــ ū-na) لجمع المذكر ، و(انِ ــ ā-ni) للمثنى ، هي ذاتها التي في الاسماء ، قارن المسلمون al-muslim-ū-na (مرفوعاً) ، والمسلمان al-muslim-ā-ni (مرفوعاً) بالكلمتين : يفعلون ya-f'al-ū-na ، ويفعلان ya-f'al-ā-ni الخ... (وانظر ايضاً فيما بعد ص ١٦٥) .

والكسرة الطويلة (ī) التي هي علامة المؤنثة المفردة موجودة ايضاً في الضمير الشخصي المنفصل (أنتِ anti') (وقد كان قديماً انتي* anti') ، كما انها موجودة في الضمير (كِ ki) (وقد كان قديماً «كي»* kī) ، وفي الضمير الاشاري للمؤنثة (هذي hādī) . والكسرة الطويلة (ī) في الاسماء هي لاحقة للتأنيث مستهلكة مبتذلة ، فهي بقية من مخلفات اللغة القديمة (انظر فيما سبق ص ٧٠) .

ثالثاً : يتنوع مصوت الآخر في الفعل غير التام بطريقة مماثلة لما يحدث في الاسماء[1] : فالمثال : يَقْتُلُ المَلِكُ : يَقْتُلُ : غير تام إخباري، والمَلِكُ : مرفوع (مسند اليه) . والمثال : أن يَقْتُلَ المَلِكُ : يَقْتُلَ : غير تام إنشائي، صيغة تعدٍّ، والمَلِكَ: منصوب، (مفعول به مباشر) . أما الجر (وهو حالة غير مباشرة) فلا مجال للمقارنة بينهما، فكسرة المجرور في مثل : «المَلِكِ» لا توجد في الفعل، اذ ان الوضع الثالث للفعل غير التام يتمثل في نهاية بلا مصوت : (يَقْتُلْ) yaqtul ، ولذا أطلق عليه: (المجزوم apocopé)، وهو تعريف مادي صرف ، ولقبه الوظيفي هو: (الامري Jussif) ، اذ انه يستخدم في الواقع للتعبير عن أعمال الارادة : كالأمر الموجه الى الشخص الاول او الثالث (المتكلم والغائب) ، والنهي الموجه الى الشخص الثاني (المخاطب) ، وهو كذلك يحل محل الامر الذي لا وجود له الا بالنسبة الى الشخص الثاني ، وقد دخل غير التام الامري (Jussif) في الجمل الشرطية ، ولكن هذا حدث ثانوي لا يسوغ ان يطلق عليه «الشرطي»، وهو ما يمكن أن نجده بالنسبة الى المجزوم (L'apocopé). والنصب والجزم يحذفان النهايتين (ni و na)[2] في اللواحق (ون : ūna) و (آن: āni) و (اين : īna) ، مثل: لا تدخلوا (في الجمع) ، ولا تدخلا (في المثنى) ، ولا تدخلي (للمؤنثة المخاطبة المفردة) .

والفعل التام لا يستعمل سوى (المصوت الطويل الضمة : ū ، والمصوت الطويل الفتحة: ā) وحدهما : فيقال : فَعَلُوا وفَعَلا وفَعَلْتَا . وكذلك حال الاسم عند الاضافة النحوية، فيقال : مسلمو لبنان (جمع مذكر مرفوع) ، ولمسلمي لبنان (جمع مذكر منصوب دون لام او مجرور معها) . وفي المثنى : مسلما لبنان

---

(١) ليس معنى هذا ان المصوتات الاخيرة (الضمة u ، والفتحة a) في الاسم والفعل ينبغي ان تماثل (فلكل منهما تاريخها) ولكنها تبدو متماثلة ، وتلك حالة خاصة تؤثر على الاحساس اللغوي لدى المتكلمين ، ولا شك ان ذلك هو الذي ادى بالنحاة العرب الى ان يوسعوا نطاق الاعراب بحيث يشمل الاسماء والافعال .

(٢) ni كانت قديماً na (انظر فيما سبق ص ٤٨) .

(مذكر مرفوع) ، ولمسلمي لبنان (مذكر منصوب دون لام او مجرور معها) .

ملحوظة : فيما يتصل بـ (ثانياً وثالثاً) نجد ان الاسماء والافعال ليست على هذا معزولاً بعضها عن بعض ، فان لها كثيراً من المعالم المشتركة التي تحول بينهما وبين ان يكون لكل منهما استقلاله الصرفي الكامل ، الذي يمتاز به كلاهما في الفرنسية عن صاحبه .

رابعاً : ليس للامر سوى نهايات تحدد النوع والعدد ، وهي التي رأيناها سابقاً ، وبما انه ليس لغير الشخص الثاني (المخاطب) فان من غير المفيد أن نذكر له تحديداً من جهة نهايته ، وهو لا يخرج عن الصيغ : أُفْعُلْ وإِفْعِلْ وإِفْعَلْ .

مذكر : مفرد : افْعَلْ
مثنى : افْعَلا
جمع : افْعَلُوا
مؤنث : مفرد : افْعَلِي
مثنى : افْعَلا
جمع : افْعَلْنَ

والامر للمفرد المذكر لا يتحرك آخره ، كالمجزوم ، ويفعل به ما يفعل بالمجزوم، من حيث حذف النهايات (na و ni) (وهي النون الاخيرة) .

خامساً : توكيد الفعل : هناك لاحقة تصريفية تختص باللغة الانفعالية، وهي جزء من التصريف المشترك ، وتتكون : أولا : من: « أنْ » او « نَ » (an أو n)، وثانياً : وهو الغالب الكثير من: انَّ anna أو نَّ nna ، تلحق جميعها بالفعل غير التام، في صيغته الامرية او بالامر. واللاحقة الاولى لا تتصل بالمثنى ، ولا بما كان جمعاً مؤنثاً مسنداً الى الشخص الثالث او الثاني. اما الثانية فلا تعرف قيوداً ، ومثال ذلك بالنسبة الى الشخص الثالث :

مذكر : مفرد : يَفْعَلَنْ ويَفْعَلَنَّ
مثنى : يَفْعَلانِّ (1)
جمع : يَفْعَلُنْ(2) ويَفْعَلُنَّ
مؤنث : مفرد : تَفْعَلِنْ وتَفْعَلِنَّ
مثنى : تَفْعَلانِّ (1)
جمع : تَفْعَلْنانِّ (3)

فهذه اللاحقة تضع الفعل فيما اطلق عليه : حالة «التوكيد» ، اذ انها تمنح التعبير قوة قائمة على شعور داخلي ، هو : الاقتناع في حالتي الاثبات ، او النفي ، وفي حالتي الاستفهام التعجبي ، او المقترن بتحسر وجزع ، وهي مستخدمة بخاصة لتقوية التعبير عن حدث مبعثه الارادة : كالامر ، والنهي ، والتحذير والاغراء ، والتمني . كما اننا نجد دائماً التوكيد بعد القسم (عند استخدام غير التام) ، ويساعد على التوكيد في هذه الجملة اللام . فمثال التوكيد في الاثبات — قوله تعالى : « عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ » — المؤمنون ٤٠/٤٢ . وبعد القسم : (وَاللهِ لَأُؤَدِّبَنَّكُمْ غَيْرَ هَذَا الأَدَبِ) (مذكور في «رايت» جـ٢ ص٤٢).

سادساً : اسم الفاعل : مشتق مبني للفاعل ، واسم المفعول : مشتق مبني للمفعول . ويأتي الاول بزنة « فَاعِلٍ » (انظر المرجع السابق ص ٢٥ و ٥٠) ، ويأتي الثاني بزنة «مَفْعُول» (المرجع السابق ص ٧٠) .

سابعاً : أفضنا قليلاً في الحديث عن هذا التصريف للفعل ، ولنا في ذلك

(١) الكسرة (i) بدل من الفتحة (a) في النهاية بتأثير المخالفة (انظر فيما مضى ص٤٨) .

(٢) يَفْعَلُو + نْ > يَفْعَلُ + نْ (yaf'alū + n > yaf'alu — n) بسبب إقفال المقطع (انظر ص ٤٥) ، وقد امتدّ هذا الاختصار الى المؤكد بالنون الثقيلة : يَفْعَلو + نَّ > يَفْعَلُ + نَّ (yaf'alū-nna > yaf'alu-nna) الذي استطاع ان يحتفظ في النثر احياناً بمصوته الطويل .

(٣) احتفظت اللاحقة nā هنا بكميتها التي كانت لها قديماً (وينطق بها عادة في العربية بمصوت قصير : نَ na) وقد نطقت نون التوكيد مكسورة nni بدلاً من الفتح nna — على ما سبق .

حق ، اذ يمكن القول في الواقع بان هذا هو التصريف الوحيد في العربية؛ فقد ذهب العلماء بالعربية الى تقسيم الفعل ، اولاً : فيما يتصل بالفعل المجرد (الصيغة الاولى) تبعاً للنطق ، ثم قسموا هذا الفعل المجرّد تبعاً لطبيعة الصوامت الثلاثة في الاصل الثلاثي الى : أفعال صماء (حين يتماثل صامتها الثاني مع الثالث) ، وأفعال أمثلة (جمع مثال) (حين يكون الصامت الاول من الاصل واوًا او ياء) ، وأفعال جوف (حين يكون الصامت الثاني من الاصل واوًا او ياء) ، وافعال نواقص (حين يكون ثالث اصولها واوًا او ياء) ، وأفعال مهموزة (احد أصولها همزة) . ثم تأتي بعد ذلك الصيغ المشتقة ابتداء من الفعل المجرد : وهي تسع صيغ ، يضاف اليها خمس ، يقال انها نادرة .

وهناك الفعل الرباعي (وهو ما كان مكوناً من اربعة صوامت أصول) بمشتقاته الثلاثة المتفرعة منه . بيد أن هذه الطوائف جميعها من الافعال ذات « ازمان » واحدة ، — هي التي أشرنا اليها قبل ، كما ان لها نفس السوابق او اللواحق بالثابت من بنية الفعل (فيحدث تغيّر في هذا الثابت ، او تغيّر في اللواصق ، او فيهما معاً) ، هذه العوارض تسوّغ من ناحية التصريف ، تقسيمات الفعل في صيغتـــه الاولى ، كما تسوغ وجود الامثلة الخاصة بالنسبة الى الصيغ المتفرعة ، او الصوامت الاربعة في الفعل الرباعي .

ولكن ما ينبغي ان نذكره جيداً هو أن عناصر التصريف هي هي التي تتدخل من طرف لآخر بالنسبة الى جميع المجموعات . ومن هنا نرى كم يكون مهماً ان نتمثل — في عمق — التصريف المذكور آنفاً ، من حيث كان متعلقاً بجميع طوائف الافعال ، فمتى حصلنا على الاصل الثابت الفعلي لم يعد أمامنا سوى أن نبسط الألسنة بما يتفرع منه ، مع مراعاة العوارض الصوتية المحتملة .

وهنا تواجهنا الافعال « الناقصة » بصعوبة خاصة ، وبرغم هذا فان تذكر التصريف الذي نعتناه بالمشترك سيساعد الذاكرة على حل الموقف . (انظر : كتابنا : دراسات في علم الاصوات العربي ، ص ٢٧٦–٢٧٩) [1] .

(١) من مهمة التعليم أن نلفت النظر الى تلك العوارض التي تفسد هذا التصريف المشترك ،

٢ — « الزمنان » : التام، وغير التام :

وبعد هذا العرض للتصريف نرى من المفيد أن نسوق — في دقــة — بعض النظرات العامة عن الفعل العربي ، حتى نعرف قيمة هذين الزمنين اللذين اطلقنا عليهما : التام «accompli» ، وغير التام «inaccompli» .

ولا شك ان الدارس الذي تعوّد سلوك الفعل في الفرنسية يتيه أمام وضع الفعل العربي : ففي الفرنسية ازمنة كثيرة (مما يستحق جيداً هذا الاسم)، هذه الازمنة تحصر على وجه التحديد حلوث هذا الخط المثالي؛ خط الزمن، فهناك: الحاضر présent ، والماضي passé ، والمستقبل futur ، والمستقبل في الماضي futur dans le passé ، والماضي في المستقبل passé dans le futur ، وجميع طوائف الماضي مثل : الماضي الناقص imparfait ، والماضي البسيط passé simple ، والماضي المركب passé composé ، والماضي الاسبق التام passé antérieur ، والماضي الاسبق الناقص plus-que-parfait .

وهناك ايضاً مبنى للمعلوم : voix actif ، او مبنى للمجهول voix passif ، كما أن هناك الافعال ذات الضميرين verbes pronominaux ، والافعال غير الشخصية verbes impersonnels .

أما العربية فان تصريفها لا يحتوي سوى « زمنين » ، وكلمة « زمن : temps » كلمة ينبغي استعمالها (مع المبادرة بتصحيح هذا الاستعمال) ، لان العربيــة تحتوي من ناحية اخرى الكثير من الصيغ المتفرعة (او على وجه التحديد اربع عشرة صيغة بالنسبة الى الفعل الثلاثي) ذات وظائف ما زالت مجهولة

فهي تخضع لبعض القواعد الصوتية المشتركة في الاسماء والافعال (عندما تتماثل الحالات) وبخاصة بالنسبة الى الاصول التي يكون صامتها الثالث واوا او ياء . وكذلك فان بعض الافعال التي قيل انها (شاذة) تخضع لبعض الاتجاهات الصوتية العامة ، الامر الذي يخلع عنها صفة الغرابة والتفرد . وعلى اية حال فان النطق بسابقة غير التام — الضمة — (بدلاً من الفتحة) بالنسبة الى الصيغة الثانية والثالثة والرابعة ، وكذلك في الرباعي المجرد مثل : يُقَتِّلُ — هذا النطق تنبغي ملاحظته دون ان يستطاع تفسيره بغير الحدس والتخمين.

لدارس اللغة ، ومن ذلك المبالغة intensif ، والمشاركة المعاملة[١] ، والمسبب ، والمبالغة المتوسطة ، والمتبادل ، والمنعكس المبني للمفعول[٢] réfléchi-passif الخ ... وهذا كله في حدود « زمنين » ، حتى لقد يشعر الدارس بما يشبه الانقلاب في المعاني والافكار.

هذا الاحساس مفيد ، وبدلاً من ان نبدده ، ينبغي على العكس ان نسدده ، وان نحدد ببساطة منشأ هذه الفروق الهائلة . وهنا يتاح نظر جديد نتأمل به تنظيماً جديداً ، وبحيث لا نجد من انفسنا ميلاً الى ان نُرَكِّبَ النظام الفرنسي للفعل على النظام العربي ، فيؤدي به ذلك الى الاّ نفهم منه شيئاً .

فالفعل العربي قائم ، لا على « الزمن » ، بل علـى الصورة او الشكل . كذلك أطلقت ألقاب للاشكال المختلفة « للمدة » ، والواقع انه يمكن تصور « المدة » بطرق كثيرة : فالحدث في استمراره ، او في نقطة واحدة من اطّراده ، وهي نقطة ابتدائية ، او نهائية ، والحدث قد وقع مرة واحدة فحسب ، او تكرر كثيراً ، وهو ذو توقيت ، وذو نتيجة ، الخ... ومن هنا تأتي تلك التسميات : أفعال مستمرة ، او حينية ، وأفعال تامة ، وأخرى ناقصة ، وأفعال شروع ، ومتكررة وانتهائية ، ومحصلة ، الخ...

واللغات المبنية على الصورة أو الشكل (وهي كثيرة) ، لا تكتفي عادة بلون واحد للصورة ، اذ هي تعكس الواقع مباشرة ، والواقع غير بسيط ، ولذا كان نظام الفعل فيها معقداً ، اذا ما أريد تحليل استعماله ، فهو بعيد عن البساطة التي يتصف بها نظام الفعل « الزمني » ، من حيث كان « الزمن » تجريداً يستطيع الذهن أن يحدث فيه ما يريد من تجزئة ، وأن ينشئ المتناقضات التي تستهويه ، وكل ذلك في نطاق « كلٍ » مرتب ، منطقي .

(١) كان استعمال هذه التسمية ثمرة لدراستنا الطويلة للصيغة الثالثة . وقد أطلِقَ عليها وما زال — وصف « المغالبة » .

(٢) يقصد بكلمة « منعكس » أن الفعل يعود في أثره الى فاعله ، دون أن يتجاوز ذلك الى مفعول يقع عليه ، وهو مفهوم « اللازم » بالمصطلح العربي . (المعرّب)

والعربية ، لغة صورة ، ترتبط بدرجة تحقق الحدث ، أو القضية ، كما يقول اللغويون ، وهي تفرد مكاناً خاصاً لعلاج الحدث المنجز achevée ، والحدث غير المنجز inachevée ، فتعبر عن الاول بصيغته ذات اللواحق : فَعَلَ ، وهو ما سميناه « التام accompli » ، وتعبر عن الثاني بصيغته ذات السوابق: يَفْعَل ، وهو غير التام inaccompli ، فالتعارض بين الشيئين قد جرى من كلا الوجهين ، وقد اكتفت العربية بصيغتين فعليتين متصرفتين متعارضتين ، ومن أجل هذا لم يكن في العربيـــة سوى « زمنين » ، وهناك ايضاً اشكال اخرى للصورة : هناك الصورة المحصلة ، والصورة العادية او المكررة ... الخ.

ولسنا نستطيع هنا أن ندخل في التفاصيل ، وانما يرجع الفضل في هذا الباب الى كتاب « نحو العربية الفصحى »[1] الذي وضعه الاستاذان جودفروى دومبين ورجيس بلاشير ، فقد أثبت الكتاب ميزات الفعل العربي وقيمه بناء على الصورة ، ويمكن الرجوع اليه (الطبعة الثالثة ص ١٤٦ وما بعدها) .

على ان ما تبغي ملاحظته من ناحية اخرى هو أن اعتبار «المدة» ، ودرجة التحقق لا يؤثران على الفعل العربي فحسب ، ولكن يؤثران ايضاً على طريقة التفكير ، فاللغة العربية تلتزم دائماً ذكر المراحل المختلفة لانتشار الاحداث وهي : البدء ، والاستمرار ، والانتهاء . وهذا متحقق في بناء الجمل ، كما انه متحقق في ترتيب الجمل فيما بينها ، وليس بوسعنا هنا الا أن نذكر هذا السلوك الذي يميز الجملة العربية ، وقد أشرنا الى مظاهر تطوره في كتابنا (دراسات في الفعل العربي) في الدراسة الثالثة (الزمن والصورة) . ويكفي أن نلفت انتباه القارئ الى أفعال الشروع العربية من مثل : أخذ وبدأ وجعل ، ...الخ .

ولكن ، هل كان اصحاب هذه العربية يعيشون حينئذ خارج نطاق الزمن؟... كلا ... فقد كانوا يعرفون تماماً كيف يضعون عباراتهم في نطاق الزمن ، ولكن يجب ان نميز طريقتهم في الكلام ؛ فاذا كان الفعل قد خصص للتعبير عن

(١) انظر Grammaires de l'arabe classique .

الصورة فان الزمن ينبع من الجملة ، وقد عبر عنه استطراداً بوساطة العناصر المختلفة في الجملة ، ما خلا الفعل[1] ، وذلك دون نظام ثابت، وبالتالي دون تماسك، ومع ذلك فان الزمن قد عبر عنه على أرحب مجالاته بلا شك: الحاضر، والماضي ، والمستقبل، دون لجوء الى المبالغة في الدقة ، كما هي الحال في الفرنسية.

فالمستقبل : يعبر عنه في غير التام (يَفْعَلُ) بزوائد فعلية ، هي: السين وسوف ، أو بظرف زمان أو مفعول فيه ، أو بوساطة « لا » النافية حين يسجل النفي حلاً (وجهتُه المستقبل)، أو بطبيعة الامور التي يعبر عنها الفعل، أو بالموقع (وبعبارة أخرى: السياق العريض) .

والحاضر او الحال : ويدل عليه غير التام « يفعل » حين تنعدم الاشارة الى المستقبل ، فحين لا يرد في الجملة شيء يدخل فكرة المستقبل ، ينحصر غير التام تلقائياً وبالضرورة في نطاق الحال. ولهذا ترجمنا الفعل « يَقْتُلُ »[2] بمعنى الحال[3] خلال تحليلنا للتصريف.

والماضي : فالحدث المنتهي من الوجهة النفسية أدنى الى ان يعتبر تاماً ، فالمعنى قد تحقق حين أفاد التام (زمن الحكاية)، ولهذا ترجمنا « قَتَلَ » في التحليل السابق بمعنى المضيّ . بيد أننا لا نستطيع القول من اجل ذلك بان « قَتَلَ » قد صارت « زمناً » ، لان قيمة الصورة يمكن وحدها ان توجد فيها من ناحية ، كما يمكن من ناحية أخرى — في القصص — ان توجد الى جانب القيمة الزمنية « لزمن الحكاية » قيمة للصورة متفاوتة الوضوح ، وليس من النادر ان يشعر بها المرء دون التباس.

---

(١) بالنسبة الى الفعل التام أي (الماضي) نجد انه سوف يتخذ شكلاً آخر (على ما سيظهر في هذه الصفحة وتاليتها) .

(٢) استخدم المؤلف الفعل « يقتل » في الوزن الصرفي بدلاً من « يفعل » — على عادة المستشرقين لتجنب صوت العين العربية . (المعرّب)

(٣) هذا على التوسع في معنى (الحال) ، وإلا فهو لا يصدق فلسفياً إلا على لحظة من الزمن، ثم ينصرف إلى المستقبل بالنسبة إلى هذه اللحظة . (المعرّب)

على انه من الواضح ان الزمن « الماضي » ينتج من الجملة ، عندما يراد التعبير عن « غير تام » في الماضي . واللغة العربية تفصل بين العنصرين : الزمن والصورة ، وتعبر عن الزمن بوسائل مختلفة ، وهذه المسألة كلها قد عرضت في كتابنـــا « دراسات عن الفعل العربي » المشار اليه قبل ، حيث يجد الدارس التطورات التي لا نستطيع ذكرها هنا .

ونستطيع بعد هذه الاوليات ان ندخل في عرض الصياغة الفعلية ، وهي كالصياغة الاسمية ـ قائمة في اصلها على تأثير « التحول الداخلي » داخل الاصل الاشتقاقي ، وهو ثلاثي اولاً وبصفة رئيسية .

وسرعان ما تبرز ظواهر الالصاق : السوابق ، هذه السوابق ينتج منها فكرة خاصة تُنوِّع المعنى الاصلي للصيغة الاولى ، ولكنها لا يمكن ادخالها في الكلمة الأ بتأثير التحول الداخلي الذي يجعل لكل سابقة مصوتها الخاص ، تبعاً للتخطيط العام للكلمة .

والواقع ان السابقة والاصل تكونان معاً ـ كما هي الحال في الاسماء ـ وحدة ، هذه الوحدة هي التي تدخل عليها مصوتاتها في نطاق « التحول الداخلي » .

الفصل الأول

الفعل الثلاثي

١ ـ التحوّل الداخلي المحض :

التحول الداخلي المحض مما يميّز الفعل بصيغه الاولى والثانية والثالثة .

١ ـ مع مصوتين قصيرين

وتلك هي حالة الفعل في صيغته الاولى ، او الفعل المجرّد ، او بعبارة أخرى : المبدأ الاساسي ، (وكلها تعبيرات متعادلة) . وتأتي على الوجه التالي :[١]

اولاً :	فَعَلَ	يَفْعِلُ / يَفْعُلُ[٢]
ثانياً :	فَعِلَ	يَفْعَلُ
ثالثاً :	فَعُلَ	يَفْعُلُ
رابعاً :	فُعِلَ	يُفْعَلُ

وهذه الأوجه السابقة موجودة في الفعل في صيغته الاولى ، سواء أكانت صوامت الاصل الثلاثي قوية ام ضعيفة . ولقد تتدخل عوارض صوتية أو غيرها ،

(١) نمسك هنا عن مناقشة الصور المتعارضة التي قليلاً ما تتردد خارج نطاق قاعدة النظام (أياً كان التفسير الذي يعطى لها) مثل : فَعِلَ يَفْعِلُ ، وفَعِلَ يَفْعُلُ .

(٢) معنى هذا أننا قد نجد الكسرة (i) ، او الضمة (u) وهناك افعال واردة في المعاجم العربية تتخذ صورة او أخرى منهما . وهناك ايضاً : فَعَلَ يَفْعَلُ ، ولكنها صيغة ثانوية تأتي بالانتقال من الكسرة (i) إلى الفتحة (a) (يَفْعِلُ > يَفْعَلُ) ، وذلك بتأثير كون الثاني او الثالث من الاصول حلقياً .

وهي عوارض ثانوية ، ولكنها لا تغيّر الوزن الذي تتعلق الافعال به — في الواقع — بأوجه نطقها الأربعة ، ومثال ذلك خاف يخاف ، فان وزنه يظل : فَعِلَ يَفْعَل ، وكذلك : طال يطول ، بزنة : فَعُلَ يَفْعُل .

لقد بسطنا القول في التامّ وغير التامّ . ووضعناهما في الطائفة ذات المصوتين القصيرين ، والواقع ان الصامت الثالث من الاصل ، وهو الذي تتصل به لواحق التصريف المشترك — لا يدخل في حسابنا هنا ، فنحن لا نعالج غير الصوامت الاوائل والثواني : فكلاهما في الفعل التام يكوّن مقطعاً ذا مصوت قصير[1] ، اما في غير التام فان الصامت الاول بغير مصوت يقفل المقطع المبدوء بسابقة التصريف . فصوت هذه السابقة هنا ذو مغزى. ويكون الصامت الثاني — هو ايضاً — مقطعاً ذا مصوت قصير (وهو مقطع قد يتحول ايضاً الى طويل ذي قفل في مثل : « يَفْعَلْ — نَا yaf'al-na) ، فهذان المصوتان في التام وغير التام يظلان اذن قصيرين بطبيعتهما ، وان كان المقطع الذي يحتويهما قد يتحول الى طويل منته بقفل .

ولكي ندرك جيداً أثر الاختلافات نقدم للدارس المصوتات الخاصة بالصوامت الاوائل والثواني من الاصل وحدها مرتبة ، في التام وغير التام :

	« التامّ »	« غير التامّ »
اولاً :	فتحة — فتحة	فتحة — كسرة / ضمة
ثانياً :	فتحة — كسرة	فتحة — فتحة
ثالثاً :	فتحة — ضمة	فتحة — ضمة
رابعاً :	ضمة — كسرة	ضمة — فتحة

— قيم الاختلافات في المصوتات —

ما قيمة هذا الاختلاف في المصوتات؟ ... هنا تكمن مسألة تقسيم الفعل

---

(١) مقطع طويل بالنسبة الى الثاني عندما تستتبع اضافة لاحقة التصريف الصامتي وجود القفل مثل : فَعَلْ — تَ fa'al-ta ، وفَعِلْ — تَ fa'il-ta .

في صيغته الاولى ، وهي التي ناقشناها في كتابنا « دراسات في الفعل العربي » (الدراسة الاولى) . ولذا نوجز هنا نتائجها :

ولكي نثبت تقسيمات الفعل في هذه الصيغة الاولى ينبغي ان نبدأ بعلاج الفاعل ، وهو الذي يفعل الحدث ، وبعبارة أخرى ، بعلاج : « المسند اليه » من حيث كونه « فاعلاً » :

أ) فاعل محض وبسيط : فَعَلَ يَفْعِلُ / يَفْعَلُ (متعد او غير متعد)
ب) فاعل متعلق : فَعِلَ يَفْعَلُ (متعدٍ او غير متعدٍ)
ج) فاعل مجهول : فُعِلَ يُفْعَلُ
د) دون فاعل[1] : فَعِلَ يَفْعَلُ (فعل صفة)
هـ) دون فاعل[1] : فَعُلَ يَفْعُلُ (فعل صفة)

كما ينقسم : فَعِلَ يَفْعَلُ قسمين : فعل ذي فاعل متعلق ، وآخر ذي صفة . ويبقى فَعُلَ يَفْعُل في الأفعال ذات الصفة[2] .

ومن الأمثلة على ذلك :

أ) ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وصَرَخَ يَصْرُخُ ، قَدَرَ يَقْدِرُ ويَقْدُرُ .
ب) رَبِحَ يَرْبَحُ ، وضَحِكَ يَضْحَكُ .
ج) ضُرِبَ يُضْرَبُ ، ورُبِحَ يُرْبَحُ .
د) كَبِرَ يَكْبَرُ .
هـ) كَرُمَ يَكْرُمُ .

ولصيغة «فُعِلَ» ــ بداهةً ــ فاعلها المجهول عند استخدامها استخداماً غير شخصي ، في مثل : «غُضِبَ عليها » . أما في الاستعمال الشخصي في مثل : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فلما كان « زيد » في موقعه « مسنداً اليه » في الجملة فان الانتباه

---

(١) تحتوي الجملة مع ذلك على مسند اليه ، لكن هذا المسند اليه ليس فاعلاً (agent) وانما هو الكائن الذي تُخَصَّصُ له الصفة (الموصوف) .

(٢) فيما عدا مثالين : (بَصُرَ به ــ يَبْصُرُ) ، و (شَعُرَ به ــ يَشْعُرُ) .

ينصبّ عليه ، وتبرز فكرة المفعول به قليلاً او كثيراً ، وقد تطغي على الجملة ، وحينئذ بدلاً من ان نترجمها في الفرنسية بقولنا : «on battit Zeid» وهو ما يحتمل معه الجهل بالفاعل ، يجب أن تترجم بصيغة المجهول[1] : «Zeid fut battu» ، ويحكم على هذا تبعاً للسياق . ولكن صيرورة « فُعِلَ » الى تلك الصيغة الخاصة passif ، قد نتج منه وجود مجهول (لان الفاعل غير معروف) ، ولو أنه كان معروفاً فانه يظل غير منطوق به ، ولا ينبغي أن ينطق به ، وليس من الممكن أن يضم اليه « مفعول الفعل المجهول » وهو عكس طبيعته الصرفية ، ومن هنا يظهر لنا كم يكون بعيداً عن الصواب أن يطلق على صيغة «فُعِلَ» صفة المجهول (passif) .

ولما كان التعليم يقتضي تسميات مختصرة فلسنا نرى من حل لذلك سوى أن نطلق على الصيغة الاولى «فَعَلَ» تسمية « صيغة المعلوم » ، وعلى الثانية «فَعِلَ» : «المعلومة المتوسطة» ، أما الثالثة « فُعِلَ » فمن الصعب ان نجد لها في الفرنسية مصطلحاً مناسباً ، ولذا كان من الاسهل ان نحتفظ لها بالتسمية العربية « صيغة المجهول »[2] .

ولسوف يظل كل من « فَعِلَ » في قسمه الثاني ، و« فَعُلَ » محلاً لأن يطلق عليهما « أفعال الصفة » ، أو الأفعال « الوصفية » .

٢ ـ مع مد المصوت الاول القصير :

الصيغة الثالثة : فَاعَلَ يُفَاعِلُ ، ومن معانيه : المشاركة المعاملة ، وكونه محولاً عن اسم ، وكونه مسبباً ، ومن الأمثلة : ساكنه ، وخاشنه ، وجاوره ، وعالاه .

٣ ـ مع تضعيف الصامت الثاني من الاصل الثلاثي :

الصيغة الثانية : فَعَّلَ يُفَعِّلُ ، ومن معانيه : المبالغة ، وكونه مسبباً ،

(١) يلاحظ اننا ، مراعاة لسهولة الترجمة ، ترجمنا مثالي الفقرة (جـ) باسلوب المجهول passif
(٢) كما حدث ذلك في علم الأصوات بالنسبة الى الامالة .

أو محولاً عن اسم ، وأمثلته : ضَرَّبَه (ضَرَبَهُ بشدة) ، وجَرَّحَهُ (أحدث به جراحات كثيرة) ، وعَلَّمَهُ ، وخَيَّمَ .

ب ــ التحول الداخلي والالصاق :

وهذا الالصاق لا يشتمل على لاحقة ، بل على سوابق ، كما يشتمل من ناحية أخرى على زائدة وسطية، ولكنها ــ على أية حال ــ سابقة قديمة تزاد في داخل الكلمة ، ولسوف نتحدث عنها في نهاية عرضنا .

١ ــ سابقة الهمزة

الصيغة الرابعة : أفْعَلَ يُفْعِلُ (مختصرة من يؤفعل*)[1] ، ومن معانيها : كون الفعل مسبباً ، وكونه محوّلاً عن اسم ، مثل : أتعبه ، وأنزله، وأصبح (صبْح) .

٢ ــ سابقة التاء

أولاً : **الصيغة السادسة** : تفاعل يتفاعل، ومن معانيها : المشاركة الصريحة مثل : تضاربوا .

ثانياً : **الصيغة الخامسة** : تفعَّل يتفعَّل ، ووظيفتها : (مع الصيغة الثانية) المطاوعة أو الانعكاس المتوسط ،وكون الفعل محوّلاً عن اسم،مثل: تعلم،وتكسر ، وتنصر(نصراني) .

٣ ــ سابقة النون

الصيغة السابعة : انْفعل ينْفعل ، ووظيفتها : انعكاس الصيغة الاولى مبنية للمفعول ، مثل : انفرق .

---

(١) يُفعِل من يؤفعل بوساطة الاختصار ، الذي حدث عند الاسناد الى المتكلم:أأفْعِلُ > أفْعِلُ ، ثم سرى ذلك بالقياس الى أحوال الاسناد الأخرى (انظر كتابنا : دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٦٢) .

٤ – سابقة السين والتاء

وهذه السابقة مركبة من السين، وهي التي كانت من خصائص المسبب القديم، ومن سابقة التاء، وقد جاء فيها :

الصيغة العاشرة : استفعل يستفعل، ومن معانيها : الانعكاس المتوسط للصيغة الرابعة، والطلب او الرغبة، وكونه محوّلاً عن اسم، مثل: استخبر، واستغفر، واستحجر (صار كالحجر).

٥ – « الزائدة الوسيطة » التاء

الصيغة الثامنة : افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ، وهي في صورتها الاولى كانت تحتوي تاء « t » على الوجه :

*يَتَفَعِلُ > *يَتْفَعِلُ ya-ta-fa'ilu > yatfa'ila .

فاذا حدث أن كان الصامت الاول من الاصل الثلاثي صوت صفير، او صوتا (متفشياً)[١] مُسَرًّا، هو الشين، نتج من ذلك تتابع ثقيل في العربية[٢]، وذلك كأن نأخذ من الصيغة الاولى الفعل : سَنَدَ، فالصيغة منه يَتْسَنِدُ، وقد قلبت اللغة الصوامت على الوجه التالي : يَسْتَنِدُ الى .

فمن هذه الافعال الكثيرة فشت ظاهرة القلب – المكاني – الى الافعال الاخرى، التي تحتوي هذا النوع من الاصوات في صوامتها الاولى الاصلية .

---

(١) هذا هو وصف سيبويه لصوت الشين، وقد أخذ المجمع اللغوي بالقاهرة بهذه الترجمة للكلمة chuintante التي استخدمها المؤلف . (المعرّب) .

(٢) هذه الظاهرة ليست خاصة بالعربية، بل هي مبدأ صوتي عام يقول بأن : صوتاً احتباسياً (شديداً) occlusive + صوتاً رخواً constrictive يتزعان الى قلب مواقعها (انظر A. Meillet : « في تنوّع الفونيات » De la différenciation des phonèmes t. XII, 1951, M.S.L. (وبخاصة ص ٢٥) .

ج ــ التحول الداخلي وتكرار الصامت الثالث من الاصل الثلاثي :

وقد أدت هذه الظاهرة الى ايجاد الصيغة التاسعة : افْعَلّ يَفْعَلّ. وهي تدل على الالوان والعيوب . مثل : احمرَّ ، واعورَّ.

وقد كانت صورتها الاولى : يَفْعَلِلُ ، فأدى ادغام الصامتين المتماثلين الى ان صارت الى : يَفْعَلُّ (انظر ما قبل ص ٤٦).

تلكم هي الصيغ العشر التي تحدثت عنها القواعد : صيغة واحدة اصلية ، هي الاولى ، وتسع متفرعة من هذا الاصل ، الذي تصدر عنه مباشرة الصيغ : الثانية والثالثة والرابعة والسابعة والثامنة والتاسعة . وتصدر عنه بصورة غير مباشرة الصيغ : الخامسة (وهي منعكسة متوسطة) للصيغة الثانية التي للمبالغة ، والسادسة التي تدل على التشارك الضمني في الصيغة الثالثة ، والعاشرة التي ترجع الى الرابعة.

وفعل الامر ، والثابت الفعلي في الفعل غير التام متماثلان ، فلكي نحصل على الامر يكفي أن نستخرج هذا الثابت ، ففي مثل : يُفَعِّلُ ، يكون الامر : فَعِّلْ ، وهو يتصرف كأمر الصيغة الاولى .

ولقد يحدث أن تلتقي حينئذ مجموعة من الصوامت ، فيؤتى لذلك بمصوت مساعد قبل هذه المجموعة (انظر ص ٤٣) ، هذا المصوت هو الكسرة ، فاذا انتهت الكلمة السابقة على الفعل بمصوت لم يكن موضع لمصوت مساعد، وانما يعتبر مصوت هذه الكلمة العنصر النطقي الذي يفصل المجموعة (انظر ما سبق) ، ومثال ذلك : يَنْفَعِلُ ، فالامر منها: [1] نْفَعِلْ ، ويحدث مثل هذا في الصيغ : الثامنة ، والتاسعة والعاشرة ، (وكذلك الصيغ النادرة ، والصيغتان الثالثة والرابعة من الفعل الرباعي) .

ملحوظة : يبدأ التام من الصيغ : السابعة ، والثامنة ، والتاسعة ، والعاشرة ، ايضاً بتلك الكسرة (i) من النوع ذاته .

وقد كان الفعل (التام) في السامية الغربية المشتركة يصاغ مع نفس الأصل

---

(١) الضمة (u) بالنسبة الى المجهول .

الثابت من الفعل (غير التام) (مع التحريك بالفتحة) ، وقد عولج النطق بمجموعة الصوامت الاولى بنفس الطريقة : انْفَعَلَ ، وافْتَعَلَ ... الخ. (انظر ما سبق) . (والملاحظة ذاتها صادقة بالنسبة الى الصيغ النادرة ، والصيغتين الثالثة والرابعة من الفعل الرباعي) .

د ـ التحول الداخلي المحض والمبني للمعلوم وللمجهول في الصيغ الفرعية :

وينبغي الآن أن نلفت النظر الى صورة النطق بهذه الصيغ التسع المتفرعة ، فهي مشروطة بوساطة التحول الداخلي: اي بمجرد تعارض المصوتات، الذي تضطرنا ضرورة العرض ان نشير اليه هنا ، وهذا التعارض يؤدي الى التعارض الدلالي: معلوم / مجهول ، على ما هو معروف في الصيغة الاولى، وذلك باستخدام صور تعارض المصوتات ذاتها :

الصيغة الاولى :	معلوم ،	تام :	فتحة ـ	فتحة :	فَعَلَ
	مجهول ،	تام :	ضمة ـ	كسرة :	فُعِلَ
	معلوم ،	غير تام :	فتحة ـ	كسرة/ضمة :	يَفْعِلُ / يَفْعُلُ
	مجهول ،	غير تام :	ضمة ـ	فتحة :	يُفْعَلُ

الصيغ المتفرعة : التام:

معلوم :		مجهول :	
٢	فَعَّلَ	٢	فُعِّلَ
٣	فَاعَلَ	٣	فُوعِلَ
٤	أَفْعَلَ	٤	أُفْعِلَ
٥	تَفَعَّلَ	٥	تُفُعِّلَ
٦	تَفَاعَلَ	٦	تُفُوعِلَ
٧	انْفَعَلَ	٧	اُنْفُعِلَ
٨	افْتَعَلَ	٨	اُفْتُعِلَ
٩	افْعَلَّ		
١٠	اِسْتَفْعَلَ	١٠	اُسْتُفْعِلَ

الصيغ المتفرعة : غير التام :

مجهول :		معلوم :	
يُفَعَّلُ	٢	يُفَعِّلُ	٢
يُفَاعَلُ	٣	يُفَاعِلُ	٣
يُفْعَلُ	٤	يُفْعِلُ	٤
يُتَفَعَّلُ	٥	يَتَفَعَّلُ	٥
يُتَفَاعَلُ	٦	يَتَفَاعَلُ	٦
يُنْفَعَلُ	٧	يَنْفَعِلُ	٧
يُفْتَعَلُ	٨	يَفْتَعِلُ	٨
		يَفْعَلُّ	٩
يُسْتَفْعَلُ	١٠	يَسْتَفْعِلُ	١٠

ملحوظة : يلاحظ أن تعارض المصوتات في الفعل التام صريح وقياسي الى درجة عجيبة : مصوت قصير (أو طويل) ـــ فتحة / ضمة قصيرة (أو طويلة) ـــ كسرة .

أما في الفعل غير التام فان التعارض يكون كاملاً : فتحة ـــ كسرة / ضمة ـــ فتحة في الصيغ : السابعة والثامنة والعاشرة ، وفتحة ـــ كسرة في الثابت الفعلي ، والضمة (من المجموعة ضمة ـــ فتحة) تعتبر سابقة نطقية للتصريف .

ويكون التعارض مقتصرًا على : كسرة / فتحة ، يتحرك بإحداهما الصامت الثاني من الاصل الثلاثي بالنسبة الى الصيغ : الثانية والثالثة والرابعة . وهذا منطبق ايضاً على جميع المشتقات المبنية للفاعل وللمفعول ، مثل : مُفَعِّل (للفاعل) ومُفَعَّل (للمفعول) . كما ان التعارض يكون مقتصرًا على : فتحة / ضمة ، كلاهما مصوت لسوابق التصريف ، في الصيغتين : الخامسة والسادسة .

ولكي نقرب أوجُه التعارض في الفعل غير التام الى الادراك (في حدود التفرقة بين الصيغة المعلومة والمجهولة) قمنا بتخطيطها على الوجه التالي :

	« المعلومة »	« المجهولة »
٢	كسرة	فتحة
٣	كسرة	فتحة
٤	كسرة	فتحة
٥	فتحة	ضمة
٦	فتحة	ضمة
٧	فتحة ــ كسرة	ضمة ــ فتحة
٨	فتحة ــ كسرة	ضمة ــ فتحة
١٠	فتحة ــ كسرة	ضمة ــ فتحة

ولم تظهر الصيغة التاسعة : افْعَلَّ في هذا التخطيط ، اذ الواقع ان ما يجيء من هذا الوزن هو « فِعْلُ صفة » لا يقبل البناء للمجهول ، لان المسند اليه في جملته ليس فاعلاً ، ولكنه مجرد « موصوف » ، وكذلك الحال في : فَعُلَ وفَعِلَ ، من الصيغة الاولى (فعل صفة)[1] ، والصيغ النادرة التي سوف نتحدث عنها (فيما عدا الحالات القليلة الورود ، والتي يكون المسند اليه فيها فاعلاً) .

فهذه الصيغة التاسعة وغيرها من الصيغ النادرة ينبغي أن ينطق بها نطقاً محدداً مضبوطاً ، كما يتاح لها أن تتخذ مكانها في الاطار العام لفكرة التحول الداخلي ، وبخاصة في نظام الفعل . فأما ضبط النطق في حالة المعلوم فقد سبق أن حددناه ، ولكن ذلك لا ينبغي أن يخدعنا عن بقية الموضوع .

هـ ــ الصيغ النادرة :

الصيغتان الحادية عشرة ، والثالثة عشرة : هما تطور للأساس الذي تقدمه

(١) هنالك ايضاً افعال بزنة ــ فَعَلَ يفعُل ــ وتفيد الصفة ، مثل : فتر يفتر ، (وهذا النوع من المعاني يخلق مشكلة صرفية تنشأ عن نطقه بهذه الصورة) ، هذه الافعال التي لا فاعل لها لا تستحق « مجهولا » (انظر رايت جـ ١ § ٧٣) . وعكس ذلك الفعلان بزنة فَعُلَ يَفْعُلُ (اللذان ذكرناهما ص ١٤٣) فان لهما فاعــلاً ، ولذا يمكن ان يكون لهما (مجهول) .

الصيغة التاسعة : يَفْعَلِلُ* (المدغم في يَفْعَلُّ في هذه الصيغة) ، وهو تطور أحدثه التحوّل الداخلي المحض :

١ ــ مد مصوت الصامت الثاني من الاصل :

الصيغة الحادية عشرة : (اِ)فْعَالَّ يَفْعَالُّ : تحوّلت : يَفْعَلِلُ الى يَفْعَالِلُ ثم الى يَفْعَالُّ ، بادغام الصامتين المتماثلين ، كما يحدث هذا في الصيغة التاسعة وللاسباب ذاتها (انظر ص ٤٦) . ومن امثلة ذلك : يَحْمَارّ (التام (اِ)حْمَارَّ) (رقم ٢٣ في المذكرات) .

٢ ــ تضعيف الصامت الثالث من الاصل :

الصيغة الرابعة عشرة : (اِ)فْعَنْلَلَ (i)f'anlala يَفْعَنْلِلُ ، *يفعلِلُ تحولت الى : يفعلّلُ ، فحين اجتمعت اصوات متماثلة كثيرة استدعت كراهة اجتماعها على هذه الصورة (انظر ص ٤٦) تدخل ظاهرة المخالفة فصارت يَفْعَلّلُ : يَفْعَنْلِلُ . ومن امثلة ذلك : يَحْلَنْكِكُ ــ وتامه (اِ)حْلَنْكَكَ ، (حَلِكَ ــ اسْوَدَّ) .

وكذلك الصيغتان الثانية عشرة والثالثة عشرة ، اللتان تتولدان من تكرار الصامت الثاني والثالث من الاصل الثلاثي ، حيث تمـد هذه الصيغة الاخيرة (الثالثة عشرة) الزوائد التي تتدخل في الثانية عشرة :

١َ ــ الصيغة الثانية عشرة : (اِ)فْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ .

فعندما يكون الصامت الثالث من الاصل الثلاثي واوًا تتحقق بصورة طبيعية ، مثال ذلك : يَحْلَوْلِي (الاصل ــ ح ل و) ، وتامه : (اِ)حْلَوْلَى ، و يَجْذَوْذِي (الاصل ج ذ و) ، وتامه : (اِ)جْذَوْذَى (بمعنى : استقام) . ومن المحتمل[١] ان

(١) اني مدين للاستاذ ا. شبيتالر A. Spitaler بمعرفة الحل الذي اقترحه الاستاذ س. كيكرز S. Kieckers ، المقالات العلمية ١٩٣٤ بعنوان « التصريف في اللغة العربية » ص ٧ــ٨ ، وهو يقرر مجرد امتداد أو تطبيق قياسي ا أو (aw) التي نصادفها طبيعياً

هذه الواو (w) كانت قد نقلت، ثم عممت في صيغ *يَفْعَلْعِلُ > يَفْعَوْعِلُ، فعندما فقد التكرار قدرته التعبيرية لم يعــد صالحاً لأداء المعنى اللغوي، والإحساس به.

وهكذا اقحمت الواو (في الفعل) لتحل محل صوت صامت، ولكن خضوعاً للرغبة في المخالفة، ومن أمثلة ذلك: يَحْدَوْدِبُ، وتامه: (اِ)حْدَوْدَبَ.

٢ - الصيغة الثالثة عشرة: (اِ)فْعَوَّلَ (i)f'awwala يَفْعَوِّلُ.

ففي بعض الافعال التي يكون الصامت الثاني من الاصل الثلاثي فيها راءً او لاماً تجري مماثلة للراء او اللام او الواو التالية، في هيئة امتداد للظواهر السابقة، ومن أمثلة ذلك: يَعْلَوِّطُ (هو التعلق بالشيء وأخذه وحبسه)، (الاصل: ع ل ط)، وتامه: (اِ)عْلَوَّطَ، ويَخْرَوِّطُ (يمتد ويطول)، (الاصل: خ ر ط)، وتامه: (ا)خْرَوَّطَ.

وهكذا يرتسم امامنا الطريق التطوري كاملاً: يَفْعَلْعِلُ* > يَفْعَوْعِلُ* > يَفْعَوِّلُ.

حاشية: الصيغة الخامسة عشرة

الصيغة الخامسة عشرة صيغة متحولة عن اسم، وهي تدين بخروجها عن

في «احْلَوْلَى» وما هو من نوعها من الافعال. اما ك. بروكلمان C. Brockelmann فقد رضي ابتداء عن هذا الحل، ثم رده بعد ذلك (Z.S., VI, 1928, p. 120). ونحن نتخذ طريقاً وسطاً: فهو امتداد extention، ولكنه ليس قياساً محضاً، انه امتداد تدفع اليه الرغبة في احداث مخالفة. والواقع ان هذا روعي فيه وجود (أو - aw) في الافعال مثل: اِغْدَوْدَنَ (بمعنى طال، والشعر المُغْدَوْدِنُ: الشديد السواد الناعم) حيث لا تستطيع الاصوات الاسنانية في «اغْدَنْدَنَ» ان تتطور من تلقاء ذاتها الى (و). ويلجأ هـ.د. نيبرج ببساطة الى المخالفة لتفسير «أو aw» في هذه الافعال من التصريف الثاني عشر: (الاستعمالات الشرقية الغربية - R. Tschudi überreicht Wiesbaden, 1954, p. 132) فهو يرجع الى حل بروكلمان.

القياس للاسم الاصلي فحسب : (اِ)فْعَنْلَى يَفْعَنْلِي . ومن الامثلة : (اِ)عْلَنْدَى ، من (عَلَنْدَى = البعير الغليظ الشديد) ، و (اِ)حْبَنْطَى ، من (حَبَنْطَى = الغليظ القصير البطين) .

ملاحظات على الصيغ (النادرة)

اولاً : تثير صيغة « اِفْعَالّ » مسألة وجود مصوت طويل في المقطع المقفل (انظر ص ٤٣) ، وقد اتبعت طريقة لتحاشي هذا النوع من المقطع المديد بتقسيم المصوت الطويل الى مصوتين قصيرين تفصل بينهما همزة .

فتولدت من صيغة « اِفْعَالّ » على هذا صيغة « اِفْعَأَلّ »، ثم حدث في بعض الافعال ان تغيرت الهمزة الى هاء او عين ، وهي انواع من التغير معروفة من ناحية أخرى (رقم ٢٤ في المذكرات) ، فتولدت من صيغة اِفْعَأَلّ صيغتا : افْعَهَلّ ، وافْعَعَلّ ، وقد ترد احياناً شواهد لصيغتي افْعَأَلّ وافْعَهَلّ في مثل : ازْمَأَرّ وازْمَهَرّ «احمَرّ» ، (للعين) ، واتْمَأَلّ واتْمَهَلّ «اعتدل وانتصب» (لسنام الجمل) . وفي غالب الاحيان نجد أن دراسة الاصول الاشتقاقية هي التي توضح هذه الصور الصياغية : فكلمة : ابْذَعَرّ (تفرق وتبعثر ، للشعر) تتصل بداهة بكلمة : بَذَر ، وكلمة اقْفَعَلّ (تَشَنَّجَ وتَقَبَّضَ « لليد ») متصلة بكلمة أَقْفَلَ (للباب) . ولكنا لا نجد دائماً هذه العلاقـــات الدلالية واضحة وضوحاً كافياً ، وان كان هذا ـ فيما يبدو ـ هو الخط العام للتطور ، ومع ذلك فينبغي ان نبحث بالنسبة الى بعض الافعال عن امكانة وجود أصل اسمي .

ثانياً : قلنا : ان هذه (صيغ نادرة) ، ولكن لا ينبغي ان نخطئ الفهم ، فان هذه الصيغ قد كوّنت طبقاً للطرق العادية للصرف العربي (وربما قلنا : السامي) ، بيد أن هذه الطرق لم تثمر كثيراً ، على الاقل طبقاً لما تبقى لدينا منها . ومن المؤكد انها لم تعد حية منذ امد بعيد ، ولم تعد اللغة الفصحى الحديثة تصوغ ـ بداهة ـ افعالاً بزنة هذه القوالب ، بل لم تحفظ في استعمالها سوى عدد قليل

جداً من كلماتها: اغرورق، واطمأنَّ [1]، واشمأزَّ، واقشعرَّ. وقد اصطدمت هذه الطرق الصياغية في العربية بصعوبة النطق بصوت طويل في مقطع مقفل، كما اصطدمت بصعوبة تكرير الصوت بذاته، ولذلك هجرت.

أما اللغات العربية الجنوبية (الجعزية واللغات الحديثة في اثيوبيا) فهي على العكس من ذلك لا تستشعر أدنى كراهة لتكرير صوت معين، فاحتفظت بهذا النوع من الصياغة (صيغ فَعْلَلَ وفَعَالَلَ وفَعَلْعَلَ)، حتى اننا نجدها غنية بالافعال المصوغة من هذا النوع، لا سيما اهم اللغات في المنطقة، ومن بينها الآن: اللغة الامهرية، لغة اثيوبيا الرسمية.

---

(١) هناك من ناحية اخرى (اضمحلَّ: اختفى) — وارجع الى بروكلمان؛ المؤتمر الرابع للغويين — الذي نسب اليها معنى آخر (إجابات عن اسئلة — النشرة الأولى ص ١٦). والحاء ḥ صامت ثابت اصلي (من الاصل الاشتقاقي الاول: ضح).

الفصل الثاني

الفِعل الرّباعي

الفعل الرباعي هو الفعل الذي بني على أصل من اربعة صوامت، وهذا الاصل يمكن ان يكون ذا صور مختلفة :

أربعة صوامت مختلفة ، ورمزها : ١ ٢ ٣ ٤

أربعة صوامت اولها يماثل ثالثها ، ورمزها :.١ ٢ ١ ٣

أربعة صوامت ثالثها ورابعها متماثلان ، ورمزها : ١ ٢ ٣ ٣

أربعة صوامت اولها يماثل ثالثها ، وثانيها يماثل رابعها ، ورمزها ١ ٢ ١ ٢ .

وهذه التراكيب المتنوعة للاصل ليست بذات بال بالنسبة الى تأثير التحول الداخلي، وبالنسبة الى التصريف . فالاصل (ف ع ل) الذي استخدمناه حتى الآن كما نعين ــ اتفاقاً ــ الصوامت الثلاثة من الاصل الثلاثي ــ لم يعد كافياً الآن،وانما نضيف اليه (لاماً) لا يقصد بها سوى تعيين الصامت الرابع ،أيًا كان.

اصل الفعل الرباعي

١ ــ ان يكون تطورا لاصل ثلاثي :

ان اشتقاق الفعل الرباعي لم يدرس حتى الآن دراسة عميقة ، وينبغي ان نقرر ان هذه الدراسة شاقة وصعبة . ونحن نعرض هنا الطرق الرئيسية لتكوين هذا الفعل الرباعي .

فأصل الفعل الرباعي يظهَر احياناً تطوراً لأصل ثلاثي :

اولاً : بتكرار الصامت الاول بعد الصامت الثاني (الرمز ١٢١٣): طَرْطَبَ

يُطَرْطِبُ «اضطرب الماء في الجوف او القربة» (قارن طَرِبَ). وقد كانت هذه الطريقة قليلة الورود في اللغة الفصحى، ولكنها كثيرة الشيوع والاستخدام في اللهجات، لا سيما في افريقية الشمالية، وفي سورية، ولبنان.

ثانياً: بمخالفة تضعيف الصيغة الثانية «فَعَّلَ»، لا سيما الاصوات الشفوية والاسنانية والحنكية، فالعنصر الاول[1] من التضعيف يبدل حينئذ راءً او لاماً او نوناً، (الرمز ٤٣٢١): فكلمة «فَقَّعَ» تصير: فَرْقَعَ يُفَرْقِعُ (بنفس المعنى)، وخَمَّشَ > خَرْمَشَ (بنفس المعنى)، وبَطَّحَ > بَلْطَحَ (غطى الارض بطبقة من الحصى مثلاً)، وجَدَّلَ (صرع): جَنْدَلَ (بنفس المعنى)، ففي العربية الفصحى نجد أن هذه الطريقة ايضاً قليلة الاستعمال، ولكنها كثيرة الورود في اللهجات، حيث تظهر خاصتها التعبيرية بجلاء. في مثل: شَكَّلَ «حصل على الشيء بحيلة – أنشب[2]»، وشَرْكَل Šarkel (شوَّش) (قاموس بارتلمي ص ٣٨٩). وفي لبنان: بَحَّشْ baḥḥaš (دعك – حك)، بَرْحَشَ (بنفس المعنى)، ولكنها اكثر تعبيراً وتصويراً. فالمخالفة هنا لم تتدخل لعلاج صعوبة نطقية، وانما سببها هو محاولة التأثير في داخل الكلمة، لتضخيمها وتكبير حجمها بوساطة هذه القاعدة العامة في العربية، (انظر ص ٩٩ وما بعدها). فالمخالفة – التي تعمد الى احداث الاختلاف في عنصري التضعيف – قد استخدمت من اجل اضافة صامت آخر داخل الكلمة.

ثالثاً: بتوسيع الاصل الثلاثي (الرمز ٤٣٢١) وذلك باضافة:

أ – راء: مثل: شَمْخَرَ šamḫara (افتخر)، مقارنة بكلمة (شَمَخَ) اي علا.

ب – لام: مثل: شَمْعَلَ šamʿala بمعنى شَمَعَ šamaʿa، أي تشتت.

ج – سين: مثل: خَلْبَسَ ḫalbasa بمعنى خَلَبَ.

وورود هذه الاضافات، وخصائصها الصرفية، كلا الأمرين يحتاج الى تحديد.

---

(١) ارجع الى ص ٥٥ لمعرفة قيمة التضعيف.

(٢) ينطق هذا الفعل في العامية المصرية (شَنْكَلَ) بابدال إحدى الكافين نوناً على طريقة المخالـفة. (المعرّب)

رابعاً : بادخال واو او ياء بعد الصامت الاول من الاصل الثلاثي (الرمز ٤٣٢١) . (رقم ٢٥ من المذكرات) مثل : ــ شَوْقَلَ (جَدَّ ورَزَنَ)، شَقَلَ (وزن قطعة من النقود ــ ثقل) ، تَيْسَبَ بين (سار بالنميمة) ، نَسَبَ الى.

٢ ــ أن يكون من اصل اسمي :

والافعال الاسمية تستلفت الملاحظة بخاصة ، فهي تحتفظ باربعة صوامت من الاسم الاصلي ويمكن ان يقدم لنا اصلها الاشتقاقي نماذج مختلفة :

اولاً : تبعاً للرمز ٤٣٢١ : تَلْمَذَ (تلميذ) ، وقَطْرَنَ[١] (قطران) ، ومَسْمَرَ[١] (مسمار) ، وحَوْقَلَ (صار عجوزاً مسناً) (حَوْقَلٌ) ، وشَيْطَنَ (يقوم بدور الشيطان) (رقم٢٥ من المذكرات) .

ثانياً : تبعاً للرمز ٤٣٢١ : جَلْبَبَ (ألبس الجلباب)، وشَمْلَلَ (شِمْلال سريع) ، (للجمل) ، وحَبَّبَ* > حَنْبَبَ[٢] (حَبّ) .

ثالثاً : تبعاً للرمز ٢١٢١ : سَأْسَأَ (لايقاف الحمار بتكرار هذا المقطع) ، وجَأْجَأَ (لنداء الجمل الى الماء بتكرار المقطع جِئْ جِئْ ، (ǧi'ǧi')) .

ويبدو لنا أن الافعال الاسمية انما تكثر بخاصة حين تشتق من اسمــاء الاصوات .

٣ ــ أن يكون تكراراً لعنصر ثنائي :

وهذه الصياغة (الرمز ٢١٢١) التي وصفناها قبل بالنسبة الى الافعال الاسمية تنال هنا تطوراً كبيراً؛ فهي تمثل بالنسبة الى الافعال نظير ما رأيناه من قبل بالنسبة

---

(١) ادخلنا هذين المثالين لنبين ان الفعل الرباعي يمكن ان يحتفظ في اصله بصوامت ، تنتمي في الاسم الثلاثي الاصل الى سوابق او لواحق .

(٢) حدثت هنا مخالفة ، فهل هي بسبب الرغبة في تحاشي تكرار النطق بصوت معيّن .؟.
حَنْبَبَ: ذكرها بروكلمان في كتابه عن القواعد ج ١ ص ٥١٠ (I., Cir. p. 510).

الى الأسماء (ص ١٠٥ وما بعدها) . إذ يصاغ بواسطتها — كما في الاسماء — مفردات معبرة ، تمثل او تثير حركات واصواتاً وضوضاء خاصة متميزة ، وظواهر ضوء ، وتأثيرات خاصة بالحواس ، وبصفة عامة جميع الاحداث التي أثارت الانتباه ، او غذته ، او صرفته .

وإلى القارئ بضعة امثلة سوف تستخدم في الوقت نفسه للدلالة على أصلها ، ويمكن ان نرى تفصيل هذه المسألة في (دراسات في علم الدلالة ص ٢٤–٣٦) للاستاذ پ . جوون P.Joüon :

اولاً : عدد كبير من هذه الافعال يأتي من تكرار الصامتين الاولين في الاصل الثلاثي الذي ثانيه وثالثه الاصلبان متماثلان ، مثل: زَفْزَفَ (ارتعد أو جرى بكل قوته) — (زَفَّ، اي اسرع الخطى) ، وزَكْزَكَ (مرَّ يقارب خطوه من ضعف «العجوز») — (زَكَّ — بنفس المعنى) ، ودَنْدَنَ (تكلم او غنى بصوت خافت) — (دَنَّ — بنفس المعنى) ، وصَرْصَرَ (رفع صوته) — (صَرَّ: صرخ) ، وحَسْحَسَ (شوى اللحم على الجمر وقلّبه) — (حَسَّ : وضع اللحم على الجمر) ، وكَبْكَبَ (قلب) — (كَبَّ : بنفس المعنى) .

ثانياً : ويأتي عدد قليل من تكرار الصامتين القويين في الاصل الثلاثي الذي صامته الثاني واو او ياء (وهن خمس كلمات نقلاً عن دراسة جوون) ، أو من تكرار الصامتين الاولين من الاصل الثلاثي الذي صامته الثالث واو او ياء (وهن خمس تبعاً لنفس الدراسة) : رَقْرَقَ (صب الماء صباً رقيقاً) — (رَاقَ يَرِيق) ، ورَأْرَأَ (حرَّك الحدقة وحدد النظر) — (رأى) .

وقد ذكر فعل واحد تمثيلاً لحالة الاصل الثلاثي الذي صامته الاول واو : تَضَعْضَعَ (من الصيغة الثانية) (قل وذل) — (وضع : خفض — أهان) .

ثالثاً : وهناك ايضاً ثمانية أفعال صيغت بتكرار صامتين يختاران فيما يبدو لخاصتهما التعبيرية في الاصل الثلاثي ، مثل: ضَغْضَغَ (لاك اللقمة ومضغها) — (مضغ) ، وفَخْفَخَ (افتخر من غير حق) — (فخر) ، وتَهْتَهَ (تردد في كلامه من لكنته ، أو وقع في الترهات) — (تَرِهَ — بنفس المعنى) .

أ – التحول الداخلي المحض : الصيغة الاولى

يحكم التحول الداخلي المحض الصيغة الاولى التي تصاغ على الوجه التالي :

المعلوم – التام : فَعْلَلَ ؛ غير التام : يُفَعْلِلُ

المجهول – التام : فُعْلِلَ ؛ غير التام : يُفَعْلَلُ

وتخطيطها هكذا : فتحة – فتحة كسرة

ضمة – كسرة فتحة

أما فيما يخص اشكال التعارض الصوتي المميزة بين المعلوم والمجهول (فهي هي الفروق بالنسبة الى الفعل الثلاثي – الصيغة الثانية) [1] .

ب – التحول الداخلي والالصاق (الصيغة الثانية ، سابقة « التاء »)

تتشكل الصيغة الثانية كالآتي : تَ/فَعْلَلَ يَ/تَ/فَعْلَلُ .

وهي تخالف بين المعلوم والمجهول بوساطة التحول الداخلي :

المعلوم – التام : تَفَعْلَلَ غير التام : يَتَفَعْلَلُ

المجهول – التام : تُفُعْلِلَ غير التام : يُتَفَعْلَلُ

وتخطيطها على الوجه التالي : فتحة – فتحة فتحة

ضمة – كسرة ضمة

وهذا التخطيط هو نفس تخطيط الصيغة الخامسة من الفعل الثلاثي . وهذه الصيغة الثانية تنطبق – من حيث التصريف – عليه تماماً (حتى بالنسبة الى المصدر، فهنا : تَفَعْلُل ، والصيغة الخامسة: تَفَعُّل) .

ثم اننا نجدها من حيث المعنى منعكسة متوسطة (كالصيغة الخامسة)، وهي ايضاً

---

(١) تصريف (التام وغير التام) وغير الشخصي والمشتق ينطبق تمام الانطباق على تصريف الصيغة الثانية ، فيما عدا المصدر: فالرباعي في صيغته الاولى بزنة فَعْلَلَة ، والثلاثي في صيغته الثانية بزنة تَفْعِيلْ.

اسمية ، ومن أمثلتها : تَفَرْقَعَ ، وتَدَحْرَجَ ، وتَسَلْطَنَ ، من (سُلْطان) ، وتَشَيْطَنَ ، من (شَيْطَان) ، وتَمَعْدَدَ (تشبه بِمَعَدٍّ في تقشفهم وتصلبهم) ، وتَمَلْمَلَ (تقلب في فراشه) ، وتَكَمْكَمَ (لبس القلنسوة المدوَّرة : الكُمَّة).

ج ـــ التحول الداخلي والزيادة الوسطية

الصيغة الثالثة ـــ زائدة (النون).

وتتشكل الصيغة الثالثة كالآتي : (اِ)فْعَ/نْ/لَلَ يَفْعَ/نْ/لِلُ ، وهي تتفق مع الصيغة السابعة : (اِ)نْفَعَلَ ، غير أن النون في هذه سابقة ، وقد اصبحت هنا مزيدة في الوسط ، ومثال ذلك في : حَرْجَمَ (رد بعض الدواب على بعض) : (اِ)حْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ ، (اجتمع ـــ الناس او الحيوانات) ، وفي الفعل الاسمي : اِحْوَنْصَلَ يَحْوَنْصِلُ (انتفاخ الحوصلة « للطير ») [1].

ـــ حاشية ـــ

اولاً : يبدو أن الصيغة الرابعة : افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ ليست سوى تطور قياسي للصيغتين : اِفْعَعَلَّ وافْعَهَلَّ ؛ اللتين جاءتا بصفة ثانوية من صيغة افْعَــالَّ (انظر ص ١٥٣) ، ومن امثلة ذلك : اِشْمَخَرَّ يَشْمَخِرُّ (شَمْخَرَ) ، واسْبَطَرَّ يَسْبَطِرُّ : اضطجع وامتد (سَبْطَرَ ـــ بنفس المعنى).

ثانياً : وجدت اللغة الانفعالية ايضاً تعبيرها في الافعال ، ونذكر منها على سبيل الاختصار :

أ) الصيغة الثانية (فَعَّلَ) للمبالغة ، والصيغة الخامسة (تَفَعَّلَ) مطاوعها.

ب) الصيغ (النادرة) ذات التضعيف او التكرار ، وهي طريقة مهجورة .

ج) الصيغ الرباعية ، وبخاصة ما كان على الشكل ٢١٢١ ، ومن ناحية أخرى صيغ التوكيد . (انظر ص ١٣٣) .

---

(١) لصياغة المجهول من هذه الصيغة الثالثة وما بعدها تطبّق نفس الملاحظات التي سبقت ص ١٤٩ـــ١٥٠ (قبل الصيغ النادرة) .

القسم الثالث

تكوين الصيغ بغير طريقة التحول الداخلي : الضمائر

تمهيد

الضمائر : شخصية ، أو اشارية ، أو موصولة ، أو استفهامية ، هي جميعاً من حيث أصلها الصرفي خارج نظام الاصل الاشتقاقي (ثنائياً او ثلاثياً) ، وهو المستخدم في التحول الداخلي[1] ، وهذا مما تنبغي ملاحظته نظرًا الى الدور الهام الذي يضطلع به هذا التحول الداخلي في بناء اللغة العربية . وربما تأتي بصفة عامة من اللغة الانفعالية ، لغة النداء ، والندبة : كالتعجب ، والكلمات الاشارية[2] وهذا امر يمكن ادراكه ايضاً ، وبخاصة بالنسبة الى الضمائر الاشارية (انظر فيما بعد ص ١٦٤) . فهي تنتسب الى أساس لغوي قديم ، يعسر تحديده تماماً ، ولعل هذا القدم هو الذي أبقى عليها خارج النظام الثابت للاسماء والافعال ، وربما استمر الناطقون باللغة في استعمالها كما تلقوها . ومنذ ذلك الحين الذي خرجت فيه الضمائر من نطاق اللغة الانفعالية انتهى بها التطور الدلالي الى ان يخصص للعناصر ذاتها معانيَ مختلفة في نطاق هذه الضمائر[3] ، على ما نجده في مختلف

---

(١) باعتباره نظاماً . وسنرى ان التبادل في المصوتات يؤدي دورًا في التفرقة بين الانواع ، وسنجد ايضاً نوعاً من تبادل الصوامت : د/ت ، وهي حالة غريبة في نوعها .

(٢) هذا هو رأي بروكلمان (Gr., I, p. 296) ويبدو انه صحيح .

(٣) استطاع التطور الدلالي ايضاً ان يؤدي بهذه العناصر الى ان تكون ظروفاً او بعبارة اخرى : نوعاً من (الفضلات التكميلية) او حروف جر . (انظر فيما بعد ص ١٧٧) .

اللغات السامية ، فهي قد تكونت بوساطة كلمات قصيرة ، ذات مقطع واحد (من ناحية الاصل الاشتقاقي: على حرف واحد) . فمن اجل علاج انقراضها الدلالي، او منحها قواماً اكثر قوّة – (لدعم بنائها) ألصق بعضها ببعض. ولذلك يغلب أن نرى ان هذه الكلمات التي كانت في مبدئها قصيرة تستطيل وتصبح مكونة من اثنين ، او من ثلاثة مكونات. ومما يلاحظ ايضاً انها ليست خاضعة للاعراب ، فمثلاً : اسم الاشارة : « ذلك » dālika حين يكون فاعلاً لا يختلف في شيء عنه حين يكون مفعولاً ، (والمثنى الاشاري يعد استثناء من هذه القاعدة ، ولعله أعرب لكونه أحدث عهداً من غيره) .

اما حين تراد التفرقة بين المذكر والمؤنث فليس لتاء التأنيث أن تقوم بدورها المعتاد في سائر الاسماء ، وانما يتدخل التعارض في المصوتات دائماً . وهذا كله يخوّل للضمائر في الحقيقة مكاناً متميزاً في بناء اللغة العربية .

ويلاحظ ان من بين الضمائر الموصولة الاستفهامية ضميراً تلزمه الخاصة الاسمية ، وهو « أيّ » ، فهو يعرب ، ويتصل به مفعول به معرَّف ، اعني اضافة نحوية .

أما فيما يتصل بما نطلق عليه في الفرنسية (الضمائر او الصفات غير المعرفة) فقد حل محلها في العربية اسماء حقيقية ، من النوع الثلاثي. وتنقسم الضمائر الشخصية الى مجموعتين : مجموعة تضم الضمائر الشخصية المنفصلة ، والمجموعة الاخرى مجموعة الضمائر المتصلة ، وهي الضمائر الشخصية الملصقة ، وتستخدم الاولى مسنداً اليه (أو مخبراً عنه) ، او بدلا من المسند اليه ، او مسنداً ، او رابطة في الجملة الاسمية ، وتستخدم الثانية متصلة فحسب : متصلة بفعل ، او باسم ، (بما في ذلك الادوات) ؛ ولما كانت متصلة فانها تعد جزءاً مما اتصل بها من الكلمات .

١ – الضمائر الشخصية

اولاً : المتكلم : (مثل ضمير المتكلم في الفعل) لا يميز بين الانواع ، وانما يميز العدد : مفرداً او جمعاً ، دون اصطلاح خاص بالمثنى .

المنفصل المفرد: أنا 'anā > أنَ 'ana' عادة (من ناحية الكمية)، (= *آن + أ 'an + 'a –).

الجمع : نحن – naḥnu

المتصل المفرد : الياء (ī) – (يَ iya–) ملصقة بالاسم.

نِي – ī – n (نِيَ n-iya –) ملصقة بالفعل.

الجمع : نا – nā.

ملاحظات : أ – الاشكال التي يجيء فيها الضمير في صورة يا iya هي الاشكال القديمة. ب – يبدو أن النون تتدخل هنا لتحاشي التقاء مصوتين (مصوت مزدوج)، مثل: جرحو–ن–ي (جرحوني) (ذلك في الأفعال) (ولكنها لا تتدخل في الأسماء) نحو: كتاب–ي.

وهذه هي الحالة الوحدة في جميع الضمائر الشخصية المتصلة التي تختلف فيها الصورة بالنسبة الى ضمير واحد، في اتصاله بالفعل او بالاسم.

ثانياً : المخاطب :

المنفصل المفرد، مذكر : اَنْتَ (*'an-tā).

مؤنث: أنْتِ (*'an-tī).

الجمع: المذكر : انتم (انتمو 'antumū = 'an-tum-ū).

المؤنث: انتنَّ ('an-tinna*='an-tunna).

المثنى : المشترك : انتما ('an + tum + ā).

المتصل : المذكر المفرد : كَ (كا* – kā) – المؤنث المفرد: كِ (*kī –).

المذكر الجمع : كُمْ (كُمُو kum + ū = kumū).

المؤنث الجمع: كُنَّ (كِنَّ* – kinna).

المثنى المشترك : كُمَا (kum — ā).

فبالنسبة الى المتكلم والمخاطب ليست هنالك أية علاقة اشتقاقية بين الضمير المتصل والمنفصل المطابق له، (وربما كانت هذه الضمائر المتصلة ذات علاقة بضمائر منفصلة منقرضة)، على حين نجد علاقة معينة بين ضمائر الغائب على ما سنرى.

ثالثاً : الغائب : وضمير الغائب يأتي من ضمير اشاري مُضْعَفٍ، على ما اسفرت عنه المقارنة السامية [١] :

المنفصل: المفرد المذكر : هُوَ – الجمع المذكر : هُمْ (هُمُو hum + ū) .
المفرد المؤنث: هي – الجمع المؤنث : هُنَّ (هِنَّ *hinna) .
المثنى المشترك : هُمَا (hum + ā) .

المتصل: المفرد المذكر : هُوْ – هُ (واحياناً – ـهِي، – ـهِ –hī, hi) .
المفرد المؤنث: ها hā .
جمع المذكر : هم (همو = hum + ū) – جمع المؤنث: هُنَّ (* هِنَّ hinna) .
المثنى المشترك : هما (hum + ā) .

وقد وضعنا الصور الاشتقاقية التي تفيد معرفتها بين الاقواس ، (وبعضها ما زال مستعملاً) ، وفصلنا بين عناصرها، (وتدل العلامة * على الصور التي استعملت بصورتها الاخرى) .

وقد فصلنا بخاصة هذا العنصر الاشاري : أَنْ (ʼan) في ضمائر المتكلم والمخاطب، وهو الذي يقوي الضمير الحقيقي . وبذلك تتضح بالنسبة الى هـــذه الضمائر صور التصريف التي أسلفنا ذكرها من قبل في صفحات ١٣٠ و١٣١.

أما بالنسبة الى ضمير الغائب فان الاشتقاق لم يتجاوز حدود العربية ، حتى لا ندخل هنا في تفاصيل غير مناسبة .

ثم ان الاشارة الى النوع لم تكن بوساطة التاء (at أو -t) التي يكثر استعمالها في الاسماء (وهذه ملاحظة) ،وانما كان ذلك بوساطة تعارض المصوتات ، فالمخاطب : فتحة / كسرة a / i (أنتَ ، أنتِ) ، والمتصل : (كَ ، كِ) . ولسوف نجد هذا التبادل في المصوتات في ضمير الغائب (المنفصل) ضمة / كسرة – قصيرتان (هُوَ / هِيَ u / i) ؛ وضمة / فتحة – طويلتان (ū / ā) في المتصل (هُو / هَا) hū / hā .

(١) هذا صحيح أيضاً في الفرنسية ، فان ضمائر المتكلم والمخاطب استمرار لما كانت عليه ضمائر اللاتينية ، ولكن ضمائر الغائب مشتقة من الضمائر الاشارية اللاتينية .

أما الاشارة الى النوع في جمع المخاطبين والغائبين فقد اندمجت مع الاشارة الى العدد باضافة اللاحقة – واو المد / ū (لجمع المذكر)، واللاحقة – نا / nā لجمع المؤنث – والتي اختصرت الى – نَ / na): انتمو (autum+ū’) ، – كُمُوْ (kum + ū) ، – هُمُو (hum + ū) في المنفصل والمتصل .

هذه الصور المُمَاتَة ، المحفوظة في بعض الحالات قد اختصرت عادة الى: انتمْ ، وكُمْ ، وهُمْ ، ولا بد ان الضميرين: * كِنَّ و* هِنَّ آتيان من: * هِينَا hīnā (=hī + nā) – وكِينَا kīnā (=kī + nā) (على ما أشار اليه بروكلمان في كتابه : (Gr., p. 307) ، ثم حدث « نمو » بتضعيف النون واختصار المصوت الطويل السابق، فصارا: * هِنَّ hinna ، –* وكِنَّ kinna ، ولا زالت هنالك لهجات محتفظة بهذا النطق بالكسرة . ولكن العربية الفصحى ساوت بين صور المذكر (هُمُو – كُمُو او هُمْ – كُمْ) : هُنَّ ، – كُنَّ .

أما المثنى ، المشترك بين النوعين ، فقد عبر عنه بوساطة اللاحقة – الألف او الفتحة الطويلة ā : أنْتُمَا (autum + ā’) ، وهُمَا (hum + ā) ، وكُمَا (kum + ā) .

٢ – الاشاريات

اولاً : الضمائر الاشارية :

استطاعت الضمائر الاشارية أن تتطور تطوراً طبيعياً ابتداء من الأصوات. وهذه الأصوات انما تعبر عن حركات الارادة، والانفعال ، فاذا ما اريد إثارة الاهتمام بهذه الحركات التي تعرض للارادة او الانفعال وجب أن يرمز اليها بطريقة أخرى ، وأن يشار اليها بحركة ، بصوت معبر ، بكلمة متحركة مشيرة. واذن فالاشارة قد تختلط عادة بالصوت .

ومن الممكن أن نجد في العربية حتى الآن مركباً لأصوات الاشارة في تعبيرات مثل : هاكها (hā — ka hā =) اي خذها (لقدح الخمر) [١] ؛ ومع ذلك

(١) التنوخي : الفرج بعد الشدة – ج ٢ ص ٢٠٠ سطر ٩

فان (ها — hā) لم تبلغ في العربية الفصحى أن تكوّن وحدها ضمير اشارة، (بصرف النظر عن بعض الحالات الملحوظة)، وانما توجد ضمن تركيب خاص، ورأى علماء العربية فيهـا اداة للتنبيه. أما في العبرية فإن «ها» تؤدي دور الألف واللام في العربية، وتظل أداة الإشارة في تعبير مثل: «hayyōm» (هذا اليوم).

والاشاريات التي اعتدت بها العربية وجمعتها على اختلافها هي (غير — ها — التي عرضناها):

ذَا، ـِني، (تا)، كَ، لَ، أُلْ.

ﻓ (ذا) للمذكر، ومؤنثه (ذي) (رقم ٢٦ في المذكرات)، و(تي) مؤنث، وهي جميعاً ما زالت تستعمل دون تركيب، فهي اذن ذات قيمة في ذاتها، ولكن هذه حالة نادرة[١]. أما (لَ — la —) فهي وحدها لم تعد تستعمل الآ في مواضع فرعية[٢]، أو في أداة مستقلة في صورة (أ)لْ. وقد خصصت (أُلْ — 'ul) للجمع، وزودت بلاحقة الجمع القديمة (ay — ايْ): (أُلَيْ — 'ulay) التي صارت (أُولَى — 'ulā) (بفعل الابدال الضروري للمصوت المزدوج — صوت اللين — في نهاية الكلمة)، وهذه صورة تميم. أما الحجازيون فكانوا يقولون (أُلاء — 'ulā'i)، وهي الصورة التي استخدمها القرآن عادة (رقم ٢٧ في المذكرات).

وقد نظمت العربيـــة اشارياتها لتعيين الشيء القريب والبعيد، وهي صالحة لأن تكون ضمائر وصفات:

«الأشياء القريبة»

مذكر	:	هَـذا (هَـ + ذا)
مؤنث	:	هاتا (ها + تا)، هَـذي (هَـ + ذي)
الجمع المشترك	:	هؤلاء (هَـ + أُلاء).

(١) ذو (جمعها أُلُو 'ulū) بمعنى «صاحب» قد دخلت في نطاق الاسماء، وهي مستخدمة كثيراً.

(٢) لام التوكيد ولام التعجب ولام الاستغاثة — كما اطلق عليها العرب.

ملاحظات : « هَـٰذِي » صارت في الوقف هَـٰذِهْ ، ثم استعملت في السياق هكذا ، او على صورة : هَـٰذِهِ ألْ — hādihi-l ، وهي صيغة عادية. (وكذلك هَـٰذِهِي) (رقم ٢٦ في المذكرات) .

« الأشياء البعيدة »

أ — مذكر : ذاكَ (ذا + كَ) .

مؤنث : تيكَ (تِي + كَ) ، (تاكَ): (تا + كَ) .

والجمع المشترك : هو نفسه جمع الضمير الاشاري : ذلك .

ثم انهم استعملوا نفس الضمير : ذاك + ها (في اوله) : هذاك (للمذكر) ، وهاتيك (هاتاك) (للمؤنث) .

ب — مذكر : ذلك (*ذا + لَ + كَ) [1] .

مؤنث : تلك (*تِي — لَ — كَ) .

[تالك (*تَا + لَ + كَ)] [1] .

والجمع المشترك : اولئك (ألاء + كَ) [2] .

وقد كانت التفرقة بين الانواع عن طريق التعارض بين المصوتات ، فالفتحة (للمذكر) ، والكسرة (للمؤنث) ، وهذا هو ايضاً طابع المصوتات التي رأيناها في الضمائر الشخصية ، فهذه هي الطريقة العادية . ولقد وضعنا الصور القليلة الشيوع بين قوسين ( ) ، وهي التي وردت بها شواهد في الشعر القديم ، وهي تدل على أن التاء كانت مستخدمة للاشارة الى المؤنث (التاء التي هي من ناحية اخرى اشارية ، وهي توجد مركبة موصولة بألف « تا » ، في الظروف الاشارية) .

بيد أن التعارض حادث هنا بين الاصوات الصامتة : فالذال للمذكر ،

---

(١) مع مخالفة الفتحة الى الكسرة (انظر ص ٤٨) وربما سهل المسألة قياس « أولئك » .

(٢) أكد بعض النحاة العرب ان هناك فرقاً صغيراً بين اشاريات المجموعة (أ) و (ب) : فبالنسبة الى شيئين بعيدين تستخدم الاولى للاكثر قرباً ، والثانية للاكثر بعداً ، والمجموعة الثانية هي الاكثر استعمالاً .

والتاء للمؤنث ، وهو تبادل صامتي ، حدث اتفاقاً ، ولكنه ذو دلالة ومغزى ، (وسوف يرينـا الموصول حالة مماثلة) . قارن : هذا – للمذكر ، هاتا – للمؤنث ، ذاك – للمذكر ، تاكَ – للمؤنث ، ذلك – للمذكر ، تالِكَ – للمؤنث ، هذاك – للمذكر ، هاتاك – للمؤنث .

وتشتمل الاشاريات على التعبير عن المثنى ، ومما يلاحظ أن المثنى خاضع للاعراب[1] (دون العددين الآخرين : المفرد والجمع) . والمرفوع هنا على الوجه التالي :

الشيء القريب: مذكر: هـَذَانِ – مؤنث: هـَاتَانِ
الشيء البعيد : آ) مذكر: ذَانِكَ – مؤنث: تَانِكَ
ب) مذكر: ذَانِّكَ – مؤنث: تَانِّكَ

وبالنسبة الى التعبير عن المثنى المؤنث نجد أن الصورة ذات التاء هي الغالبة ، وأن التبادل بين الصوامت امر اساسي .

تصغير الاشاريات :

الشيء القريب: مذكر: هـَذَيَّا – مؤنث: هـَاتَيَّا – جمع: هـَؤُلَيَّاءِ
الشيء البعيد: آ) مذكر: ذَيَّاكَ – مؤنث: تَيَّاكَ .
ب) مذكر: ذَيَّالِكَ – مؤنث : تَيَّالِكَ – جمع : هـَؤُلَيَّائِكَ .

وهكذا تغلب الصورة ذات التاء في المؤنث المفرد ، ويحدث فيها تبادل في الصوامت بالنسبة الى المذكر المفرد .

---

(١) هذا الاعراب داخلي بالنسبة الى الشيء البعيد :
آ) المجرور والمنصوب: مذكر: ذَيْنِكَ (ḍayni + ka) ومؤنثه : تَيْنِكَ (tayni + ka)
ب) المجرور والمنصوب: مذكر: ذَيْنِّكَ ومؤنثه : تَيْنِّكَ ؛ وتأتي ذَيْنِّكَ من: *ذَيْنِ + لَ + كَ > *ذَيْنِ + لِ + كَ > *ذَيْنِلِكَ ḍaynnika > ذَيْنْنِكَ ḍaynnika ، وهذا التفسير منطبق ايضاً على : تَيْنِّكَ ، وعلى المرفوع : ذَانِّكَ وتَانِّكَ .

ثانياً : « المكملات الاشارية » :

والمكملات الاشارية لا تختلف عن الضمائر الوصفية الاشارية الا بانها تدل على مكان، بدلاً من ان تدل على شخص او شيء، (قارن في الفرنسية المكملين، là و ici).

و « ها — ha » التي يمكن ان تحتوي رنيناً انفعالياً، كما سبق أن قلنا (ص ١٦٤)، تستخدم أداة تقديم أو تنبيه، كما في « ها أنذا »، ومن الممكن أن يضاف اليها « إنَّ » فيقال: هَا إنَّ.

والعناصر الاشارية كثيرة، وهي تفسر كثيراً من الادوات والتعبيرات في العربية، ويمكن احصاؤها على الوجه التالي : أ، ح، تَ، ث، فَ، كَ، م، ن.

آ — العنصر الاشاري : « ن » :

وهذا العنصر يتمثل في صورتين بالنسبة الى موقع المصوت : أنْ، و: إنْ — موقعه بعد الهمزة، و: نَ — موقعه بعد النون.

ومن الممكن ان يتركب الاولان مع الثاني، ومن هنا كانت : أنَّ، وإنَّ (أنْ — نَ، وإنْ — نَ)، وقد تطورت « نَ » من ناحية أخرى الى نَا — nā، ونَيْ — nay.

أما « أنْ » فان لها كذلك قيمتهـــا الاشارية المحضة فيما أطلق عليه علماء العربية « أنْ المفسرة »، اي التي لها معنى النقطتين بهذا الشكل(:)، وهي تعلن عما سوف يقال، في مثل « ونُودُوا أنْ تِلْكُمُ الجَنَّةُ » (الاعراف ٤٣/٤١). و « أنْ التي قد تصبح : أنَّ — هي اداة الربط المعروفة.

و « إنْ »، وبخاصة « إنَّ » كانت اولاً أداة تقديم واستفتاح (أضعفت بعد ذلك)[١].

و « نَ » موجودة في أيْ — نَ، و « نَا — nā » موجودة في هُ — نَا و أنْ — نَا (أنَى)، ونَيْ — توجد في الجعزية.

(١) «إنَّ» هي ايضاً فضلة تكميلية مثبتة بمعنى « نعم » (بروكلمان Gr., I, p. 501).

ب ــ العناصر الاشارية : فَ وكَ وأ :

وتوجد هذه العناصر في العربية دون أن يتحتّم دخولها في تركيب :

- ف : (حينئذ = alors ، وبعد ذلك = ensuite) (في العبرية : pm – بمعنى « هنا ») .
- ك : (مثل = comme) واداة ربط (كَيْ للتعليل) ، واستفهام (كَيْ ــ فَ= comment) .

و كِ ــ ن (ki — n) في لا ــ كِنْ (non — ainsi)، حيث جاءت (لكنْ ، mais =) .

- (أ ــ ʾa) أداة نداء ، سواء في صورة : آ ، وأيْ .

جـ ــ العناصر الاشاريــة : (ح ، ث ، تَ ، م ــ ḥ, ṯ, ta, m) :

وهذه العناصر لا توجد في العربية الاّ مركبة مع غيرها .

- حيث (حَيْ + ثُ) « مكمل موصول » ، حَيَّ ḥayya [1] بمعنى « أسرع » : (hé ! hâtez-vous) .. (الجزية : ka-ḥa «هناك — là ») .
- « ث » : وتوجد في ثَمَّ (ثَ + م + مَ ــ ta + m + ma) « هناك » .
- « تَ » : هَيْتَ لَكَ « يوسف آ. : ٢٣ » (hay + ta) hayta (هَيْتَ) أي : « تعال هنا » ، ومعناها الحرفي (هنا !) . وكَيْتَ (كَيْ + تَ) : كَيْتَ وكَيْتَ ، وهيهاتَ (هَيْ + ها + تَ) بمعنى (بَعُدَ) ، وخالية من معناها في نهاية « ثُمَّ » : (ثُمَّتَ ṯummata) ، وثُمَّتْ بنفس المعنى ، وفي نهايــة « رُبَّ » : رُبَّتَ ، ورُبَّتْ بنفس المعنى (قليل) .
- و « م » : كانت أداة عند بعض العرب[2] ، ووردت لها شواهد ايضاً من جنوب الجزيرة ، في لهجات كانت تستخدمها بهذه الوظيفة ، وقد رأينا (م وم َ) في (ثَ ــ مْ ــ مَ) . وهناك ايضاً « هَلُمَّ » التي تحلّل الى : (هَا + ل + ضمة + م + م َ/ hā + l + u + m + ma) ، والضمة (u) هي اللاحقة suffixe التكميلية (كما

---

(١) ربما كان التضعيف هنا ثانوياً ، وهو يرمز الى تركيب : حَيْ + يَ ḥay + ya .

(٢) انظر : (C. Rabin, Ancient West-Arabian, Londres, 1951) .

في: هـ ـ ضمة ـ نا ـ (h — u-nā)[1] . فهذه الاجزاء المتجمعة كلها تعني (ici) أو (là) مع اقترانها بحركة او اشارة .

(قارن بصدد تدرج هذا التجمع : الآرامية : l° -hal — « هناك » (مع افتراض حركة) ، والعبرية : hªlọm (هناك) . وقد أخذ التعبير قيمة فعل ، وتصرفَ: « هلموا » اي « احضروا » . هذه العناصر الاشارية (mma) تفسر لنا عبارة النداء الدعائي : « أَللّهمَّ » متصلاً بعضها ببعض ، فقد أدت دور « يَا / yā » ، وقامت مقامها في توجيه النداء وتعظيمه . ومما يلاحظ أن جميع اجزاء النداء المتجمع في « أيُّهَا لْ » قد استعملت في العربية مجرد استعمال اشاري ، وقد خصها النحاة العرب في هذه الحالة بما أطلقوا عليه : الاختصاص ، (المفصل ص ٢١ ، فصل ٥٧). ومن الممكن أن نذكر مثالاً من سيرة ابن هشام (ص ١٩٠ سطر ١٣) : « ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كلامنا ايها الثلاثة من بين من تخلف عنه »[2] .

اننا لا يمكن ان نكون كاملين في هذا العرض ـ الذي طال ـ والذي ليس بحثاً في الصرف العربي ، ولا يمكن ان نذكر جميع المسوغات بوساطة الدراسة المقارنة ، ولكن ما قلناه يكفي لبيان القيمة التفسيرية لهذه المكملات الاشارية في الصرف العربي . وبعضها مستعمل ايضاً في النداء والتعجب ، وهو يدل دلالة واضحة على ارتباطها باللغة الانفعالية .

ومن المفيد ان نلفت الانتباه الى صور التقوية بالمصوتات في كثير منها : الامر الذي يجعلها في ثلاث حالات: مع مصوت قصير ، ومع مصوت طويل، ومع مصوت مزدوج (صوت لين) :

أَ ، آ ، أيْ .

كَ (الارامية : كا / kā، والعبرية: كو / kō) ، كَيْ.

نَ ، نَا (الجعزية نَيْ) .

(* هـَ ـ ha) ، هَا ، هَيْ .

(١) انظر فيما سبق ص ٦٤ (هـ ـ ضمة) من (هنا) يفترض ان الهاء مستعملة مع مصوت قصير (الحالة الاولى ـ انظر ما سبق) .

(٢) انظر دي ساسي (وظيفة هذا الاختصاص Gr. Ar., t. II, p. 365) .

ومن ناحية أخرى : (حَ) ، وحَيّ . ولا داعي لان نرى في الصور ذات المصوت المزدوج اضافة لعنصر اشاري هو (i أو y) ، فهذه الصور تفسر تفسيراً كافياً بفكرة التدرج الصوتي ذي الاصل الانفعالي ، دون أن نريد بذلك أن ننكر مطلقاً أن اضافة الكسرة(i) أو (y) لم تظهر في بعض الحالات .

٣ – الضمائر الموصولة

والضمائر الموصولة (ما عدا الذي) تستخدم ايضاً في الاستفهام (كما في الفرنسية) ، فهي في هذه الحالة ضمائر استفهامية .

أولاً : الذي :

الضمير الوصفي الموصول « الذي » شأنه شأن الضمائر الوصفية الاشارية في صلاحيته لتحديد النوع والعدد (بما في ذلك المثنى الخاضع للاعراب) .

و « الذي » تنحلل الى : الْ + لَ + ذِ ي ، وأصلها الاشاري واضح جلي . وقد ذكر رايت(جـ ١ ص ٢٧١) : لَذِي (لَ + ذِ ي ، دون الْ) ، وكانت قبيلة طيّ تكتفي بـ « ذو – ḏū » في جميع الحـــالات ، وهي مؤسسة ببساطة على (ذ – ḏ)او الذال ، وصورة كهذه للموصول لها أصولها القديمة في السامية الغربية ، في حين أن « الذي » هي من خلق اللغة العربية :

المفرد ، مذكر : الذي – مؤنث : التي

المثنى ، مذكر مرفوع : اللذان – والمجرور والمنصوب : اللَّذَيْنِ

مؤنث مرفوع : اللتان – مجرور ومنصوب : اللَّتَيْنِ

فاما المفرد والمثنى فان التفرقة بينهما متحققة – على السواء – بوساطة التبادل الصامتي : الذال للمذكر ، والتاء للمؤنث .

الجمع ، مذكر : الذين – مؤنث : اللاتي ، واللواتي .

وواضح أن « الذين » للمجرور والمنصوب ، وأما « اللذون » مرفوعة فقد خرجت من الاستعمال ، وقد وردت في استعمال احد الشعراء[١] . (بروكلمان

(١) ربما كانت هذه إشارة إلى قول أحدهم :

نحن اللذون صبّحوا الصباحا يومَ النُّخَيْل غارةً مِلْحاحا

وهي لغة هذيل أو عقيل – انظر شرح الأشموني – باب الموصول . (المعرب)

(Gr., I, p. 324, n. 3) ، فاذا قورنت « اللاتي بالتي » هدانا البحث الى الجمع تبعاً للطريقة المعروفة في الاسماء : فالمفرد : اَة — at ، والجمع آت — ãt ، وينتج من ذلك تبادل في المصوتات ، ثم تأتي « اللواتي » بعد ذلك بزيادة واو (w) ، على قياس جموع من نفس النوع مثل : فوائد (جمعاً لـ : فائدة) .

وبالنسبة الى جمع المذكر نجد في اللغة القديمة صوراً للموصولات قائمة على أساس العنصر الاشاري الجمع : ألْ : ألَى (لتميم) بزيادة ألْ ، فيتحصل : الألَى ، وحين زيدت « ألْ » على « ألاء » (الحجازية) نتجت : *الألاء ، ولما كانت هذه الصورة مشتملة على همزات كثيرة (وبخاصة اذا كان لا بد من همزة مساعدة في البداية) اختصرت واحدة من بينها وحذفت فصارت : *الألاء : الّلائي ، مستخدمة لجمع المذكر ، ولجمع المؤنث (فالصورة في كلتا الحالين واحدة : اللائي ، نقلاً عن رايت جـ ١ ص ٢٧١) .

وهذا الذي تقوم عليه الاشارة (ء ل) والذي نجده في « ألْ » ، كما نجده في السامية الغربية ، انما يدل مباشرة على حقيقة (اِللِّي — elli) (التي لا تتغير) في اللهجات الشرقية . ويبدو اننا في غنى عن افتراض أن لفظة : « الذي » مرحلة أدّت اليها ، ما دام فقه السامية القديمة يمنحنا هذا التفسير .

و « الذي » تتعرض للتصغير : الّلذَيّا ، والّلتَيَّا ، والمثنى : اللّذَيَّانِ والّلتَيَّانِ ، والجمع : اللذيُّونَ الّلتَيَّاتُ (نقلاً عن رايت جـ ١ ص ٢٧٢) .

ثانياً : مَنْ ، مَا :

و «مَنْ ومَا» ليستا سوى ضميرين موصولين ، وهما لا تتغيران ، أعني : أنهما غير معربتين ، وهما لا تشيران الى النوع او العدد . ف «مَنْ» تدل على المفرد ، مذكراً ومؤنثاً وعلى اسم الجماعة ، تاركة ذلك كله لفعلها ، وتستعمل « مَنْ » للكائنات العاقلة ، و « مَا » للاشياء ، فهي تعبر اذن عن المحايد ، وهذا مما تنبغي ملاحظته ، اذ أن هذه هي الحالة الوحيدة في العربية التي يخصص فيها للاسم المحايد اصطلاح خاص .

ولقد تعبر « الذي » عن المعنى المحايد (الذي تؤديه «ما»)، لكن هذا ليس سوى أحد معانيها ، على حين لا يوجد لـ « ما » سوى هذا المعنى المحايد أساساً .

و « مَنْ » تأتي من : ما + ن — ma + n (عنصر اشاري) .

ثالثاً : أيْ 'ayy :

وأيْ الموصولة ضمير نكرة ، وهي صالحة للاعراب قياساً :

فالمرفوع : أيٌّ ، والمجرور : أيٍّ، والمنصوب : أيًّا ، وهي على هذه الصور تذكيرًا وتأنيثاً ، افراداً، وتثنية ، وجمعاً (النوع والعدد)، ولا عجب في ذلك إذا ما لاحظنا انها اسم اولا وقبل كل شيء ، وذلك مثل : جئني بأيٍّ عَصًا عَلَيَّ، فـ (بأيٍّ : رجل او امرأة) ، وكثيرًا ما تستعمل متصلة بضمير (وهو تركيب للاسم في اضافة نحوية) :

أيُّهُمْ وأيُّهُنَّ... الخ... وقد فشت الصورة المؤنثة : أيَّةٌ، بصفة ثانوية .

٤ — الضمائر الاستفهامية

مَنْ ، ومَا ، وأيّ ، التي رأيناها مستعملة ضمائر موصولة ، تستخدم ايضاً ضمائر استفهامية[١] ، وان كان استعمالها موصولة هو اول ما خصصت له . وربما كان كل ما قيل في موضوع صورتها ، على اختلاف النوع والعدد،وفي اعراب «أي»، صالحاً لان يكرر هنا[٢] :

فـ « من » للسؤال عن العاقل qui ، و « ما » لغير العاقل que, quoi ، وهي غالباً : « ماذا » (ما + ذا اشارية) ، وأمثلة ذلك : مَنْ جاء ؟ ، ومَنِ الذين جاءوا ؟،

---

(١) يستعمل ما يقابل هذه الضمائر في الفرنسية : (quoi, que, qui, lequel) موصولاً او استفهاماً .

(٢) للحصول على التفصيلات الكاملة ، وبخاصة فيما يتصل بالحالة التي تبدو فيها « أيٌّ » ثابتة على هذه الصورة ينبغي بداهة الرجوع الى قواعد النحو.

و ماذا تقول ؟ . ولقـــد تختصر ما » « الى « مَ » حين تقع بعد حرف جر مثل : « بِمَ » (ب + م) ، وقد تصبح « مَهْ » – mah » في الوقف .

و «ايّ) quel, quelle, laquelle, quels, lesquels, etc. مثل : ايُّ رجلٍ جاءَ ؟ – ? quel homme est venu ، و « أي الرجال جاءوا ؟ lesquels des hommes sont venus? .

فالترجمة الفرنسية تنوع الاصطلاحات تبعاً للضمائر الوصفية – و « أي » في العربية هي في ذاتها اسم ، كما انها من الوجهة النحوية تعالج على انها اسم ، وكذلك « من و ما » ، على الرغم من أن خاصتهما الاسمية أقل ظهوراً ، وهما في أصلهما غير قابلتين للاعراب أعني مبنيتان ، ولا يمكن أن يضافا اضافة نحوية (فهما لا تتصلان بالضمائر المتصلة) .

ملاحظات – أولاً : قد تعرب « مَنْ » ، وذلك عندما يراد معرفة الشخص المعين بوساطة اسم مشترك ، لا باسم خاص (علم) ، فيكون معناها (من هذا ؟) «qui est-ce?» ، و « مَنْ » حينئذ مستعملة وحدها على صورة : « مَنُو » للرفع ، و « مَنِي » للجر ، و « مَنَا » للنصب ، الخ... (انظر رايت ج ١ ص ٢٧٥) ، وهذه الطريقة التي كانت شائعة في اللغة القديمة لم يعد لها وجود ، ولكنها تذكر في معرض قابليتها للاعراب .

ثانياً : بجانب مَنْ (= ما + ن) وجدت « مِي – mī » ، و « مِي » هي أداة الاستفهام في العبرية بالنسبة الى الا شخاص : «qui?» . و « مِينْ – mīn » (= mī + n) ، و « مِنْ – min » بمعنى «qui?» هما ايضاً مستعملتان في العربية اللهجية في لبنـــان وغيرها .

ثالثاً : « أيّ » أداة نداء (وهي فضلة تكميلية استفهامية للمكان في العبرية : ēʼ بمعنى : «أين» où) . وإي (ī') فضلة تكميلية مثبتة بمعنى «نعم» ، وهي : («إي – ēʼ» أو «أيْوَا» في اللهجة اللبنانية) ، (وتستعمل ī' – إي للنفي في الجعزية) . ويخيل الينا أن لها أصلاً لغوياً قديماً في اللغة الانفعالية ، ثم اختلف التطور الدلالي تبعاً للغات .

معنى : (il le frappe injustement) يمكن ان يقال : «ضربه ظلماً ، اوبظلم[1]».
أما الكتّاب المحدثون فانهم خضوعاً لتأثير الجملة الاوربية (لاسيما الفرنسية او الانجليزية) التي تتدخل فيهـا غالباً الفضلات التكميلية ، يميلون الى الاكثار من هذا التحوير مع الباء ، مقرونة باسم معنى ، ولكن هذا يخرجهم عن الروح الصحيحة التي عرفت بها العربية ، وهو يعد عنصراً من عناصر الفقر في الاسلوب.

٢ ـ أدوات الجر وأشباهها :

يميز في هذه الأدوات بين طائفتين :

أولاهما : الموروثة عن الاصول السامية للعربية (قريبة او بعيدة) .

ثانيتهما : الادوات التي انشأتها العربية .

والاولى تشتمل على :

أ ـ ذوات الاصل الواحد : مثل : الباء واللام والكاف.

ب ـ ذوات الاصل الثنائي : مثل : الىَ (ʼil + ay > ā) ، وعلَىَ (ʻal + ay > ā) ، ومِنْ ، ومَعَ (مَعْ) .

جـ ـ ذوات الاصل الثلاثي : بَيْنَ وتَحْتَ ، الخ...

ومن ناحية اخرى نجد ان العربية قد اختصت بالادوات : في ، وعَنْ ، وحَتَّى (التي ربما تشبه: عَدْ ʻad في العبرية) .

والادوات القديمة (أ ـ و ـ ب) ذات علاقة بالضمائر من حيث اصلها ، كما قلنـا من قبل[2] . ولكن « بَيْنَ » ليست سوى منصوبِ الاسمِ الثلاثي (بَيْن) بمعنى البعد أو البَوْن .

وأما الثانية : فانها قد صيغت فيما يتعلق بالادوات الباقية على وزان «بَيْنَ» ،

(١) يمكن في تعبير رشيق أن يقال : ضربه ضربَ الظالِم.

(٢) انظر ايضاً ص ١٦١ مما سبق .

اي منصوب اسم ثلاثي احتفظ مع ذلك بجميع علاقاته بالصياغة الاسمية، ومن ذلك : حَوْلَ ، وخَلْفَ، وفَوْقَ ، وقَبْلَ ، الخ...

وما زالت اللغة الفصحى الحديثة تستخدم هذه الطريقة ، فهي تميل الى بناء ادوات جديدة من منصوب الاسماء، مثل : قَيْدَ (en connexion avec)، ونتيجةَ (en conséquence de) وحَالَ (exactement pendant) ، الخ...

٣ ـ الروابط :

هناك مجال للتفرقة بين روابط النسق وروابط التعليق . وتستعمل الاولى للربط بين اعضاء الجملة في ذاتها ، او بين الجمل فيما بينها . وقد تلقت العربية في هذا الاستعمال عن السامية : الادوات (وَ) ، و (أوْ) ، و (فَ)، (والفاء مشتركة بصفة خاصة بين العربية الشمالية وكتابات جنوبي الجزيرة العربية).

أما روابط التعليق المشتركة بين كثير من اللغات السامية القديمة فلا يمكن أن نجد لها سوى مثالين: لأداة الشرط: إنْ ـ 'in (في السريانية : ان 'en ، وفي العبرية :إمْ 'im)، ولأداة الغاية: كَيْ kay (في العبرية : كِي kī للمكمل المباشر، وفي الاكادية : كِي kī بمعنى مثل) .

وعطف النسق (وحتى الاتصال المباشر بين الجمل) كان شائعاً كثير الشيوع في اللغة السامية ، يشهد بذلك نحو اللغة العبرية (الذي يعد ابتدائياً) ، كما يشهد به كل ما اتُّخِذَ من الواو (wāw) .

فليس عجيباً اذن أن نجد روابط التعليق قليلة في اللغة القديمة المشتركة، فان تبعية الجمل بعضها لبعض تفترض ان اللغة قد نمت وتطورت ، حتى بلغت مرحلة الفكر التجريدي.

وقد احرزت العربية بفضل أعمال شعرائها ــ في هذه النقطة ــ تطوراً عظيماً ، يتجلى هنا في ذلك العدد الهام الذي بلغته روابط التعليق: ففيها (إنْ) الشرطية المكملة بلو، وأنْ (للمكملات المباشرة). وجميع ما رُكِّبَ مع أنْ :

لأنْ ، بعد أنْ ، قبل أنْ ، الخ... وسائر ما ركب مع (مَا) : بَيْنَمَا ، عِنْدَمَا ، كُلَّمَا ، بِمَا أنَّ ، الخ... ، ولام التعليل (li) وما ركب معها : لكي ، لكيلا ، (« لأنْ » المذكورة آنفاً) ، ومتى ، ولَمَّا ، واذا ، وحتى للتعليل ، وللغاية ، الخ...

والواقع ان هناك ادوات يمكن ان تستعمل أدوات جر ، وروابطَ ، ولسنا نستطيع ان نذكر سوى : اللام ، فهي أداة جر بمعنى لأجل ، وهي رابطة بمعنى (كي) ، وحتى للغاية أداة جر ، والتعليلية رابطة ، ومنذ بمعنى depuis (أداة جر) ، وبمعنى depuis que رابطة .

ملاحظة : أدوات النداء بانواعها ، والصيحات ، والاصوات التلقائية الناتجة من الانفعالات الحادة او العنيفة — ترجع كلها الى اللغة في خطواتها الاولى ، وهي تعد بقدر ما عناصر غريبة حين توضع في نطاق نظام لغوي ، ولذا كانت مفهرسة في المعجم ، وربما أغفلت هنا . على انه ليس نقطة البداية ، أنها قدمت بطريقة عامة ، بمناسبة البناء الصرفي للضمائر ، على ما قلنـــاه من قبل في صفحات : ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٧٢ .

هذه الأدوات — باستثناء الحالة التي تكون فيها — في ذاتها — أفعالاً (وهي نادرة) مثل هلمَّ ، وجمعها هلموا[١] — لا تعد مجالاً للتطور الصرفي الا في صورة الصفة النِّسْبِيَّة باضافة اللاحقة (الكسرة الطويلة — ī) في اللغة الفنية ، فيقال في مثل « مع » : معيّ — عند النحاة .

---

(١) بيد أن هلم لم تعد سوى نصف أداة (نداء امري ، ومعنى المكمِّل الاشاري يتضح تماماً (انظر فيما مضى ص ١٧٠—١٧١) ، ف (ها) في نسقها التصريفي : في جمع المذكر : هَاؤُم ، والمؤنث : هَاؤُنَّ ، والمثنى : هَاؤُمَا — تعد مثالاً واضحاً للاداة المتصرفة .

القِسمُ الخامِسُ

الطرق النحوية الأخرى التي تبنى منها النماذج الرئيسية في اللغة

١ ـ النبر الديناميكي أو الموسيقي :

عالجنا فيما مضى نبر الكلمات (ص ٤٩) . ونحن هنا نعالج دور النبر الذي يتحدد به نموذج اللغة ، ويمكن القول بان العربية لا تتصف بشيء من هذا النبر ، سواء منه الديناميكي والموسيقي ، والحالة الوحدة التي نصادف فيها النبر ـ في الصرف ، ويؤثر وجوده على المعنى ، هي حالة لاحقتي المؤنثة المفردة :ـ آء ، و ـ آ ـ وهذه الحالة تدع رغم ذلك دورًا ثانوياً للنبر (آءُ / موسيقي ، [؟] ، و ـ آ / دون نبر [؟] .

والواقع ان هاتين اللاحقتين تكتفيان بذاتهما : فـ[آءُ] (ألف التأنيث الممدودة) تتبع الاعراب الثاني ، ذا الحالتين ، و [آ] (الألف المقصورة) لا تقبل الاعراب .

وهذه الملاحظة ليست صادقة تمام الصدق في اللهجات : ففي اللهجة السورية اللبنانية : ضَرَبوا / ḍárabu ـ تعني مجرد وقوع الحدث من الفاعلين ، (ils ont battu) ، وأما ضربُوا 'ḍarabū ـ مع نبر المقطع الأخير ـ فانها تعني وقوع الحدث من الفاعلين على فرد معيّن (ils l'ont battu) . فإيقاع النبر على المقطع النهائي معناه وجود نظام مباشر ضميري ، مذكر مفرد (وهو الضمير المتصل في العربية الفصحى) .

٢ ـ نظام الكلمات :

ينبغي أن نقرر ـ من الجانب الذي يهمنا ـ أن نظام الكلمات الذي يميز نموذجاً من نماذج لغة ما غير موجود في الفصحى ، فالعربية الفصحى لا تخص موقع الكلمات بشيء ما ، لتحديد وظيفة هذا الموقع في الجملة : فالواقع انها استطاعت بوساطة المصوتات الاعرابية (والتصريفية) أن تجد وسيلة تحدد بها بطريقة متصلة باللفظ ، وظيفة موقعه في الجملة .

ومع ذلك فان نظام الكلمات ليس حرّاً ، لأن للعربية نظاماً واجب الاحترام ، فيما عدا الحالات التي يكون فيها ترتيب الكلمات طبقاً لنظام صارم دقيق (وذلك كالمعرَّف المتبوع بما يعرفه في الاضافة النحوية ، وصفة المدح او الذم بعد موصوفها) ، ونظامها العام هو :

فعل + مسند اليه + مفعول به مباشر + مفعول ظرفي .

مسند اليه + خبر (مسند) + مفعول ظرفي ، في الجملة الاسمية .

والخروج على هذا النظام ليس نادراً ، ولكنه يكون حينئذ ذا طابع نحوي ، او اسلوبي (بياني) ، أما أسلوبي : فكإبراز كلمة في رأس جملة ، او أن يقصد بالجملة وجه خاص من البيان ، او يراد بهذا الخروج تحقيق ايقاع معين . وأما نحوي : فلأن وضع كلمات معينة في رأس جملة ، او حتى وضع بعض الادوات ، يستتبع مقدماً تقييد الاعضاء الاخرى في الجملة . وللالمام بتفصيلات اكثر يمكن الرجوع الى كتب النحو .

وليست هذه حال اللهجات ، فقد فقدت هذه اللهجات المصوتات القصيرة الاعرابية في آخرها ، كما فقدت مصوتات التصريف ، ولجأت الى موقع الكلمات ـ طبعاً ـ لتحديد الوظائف الهامة : المسند اليه ، والمفعول المباشر ، والمعرَّف والمعرِّف في الاضافة النحوية (وهي حالات تنشئها دواعٍ كثيرة) ...

٣ — التركيب :

ويقصد به صوغ كلمة واحدة من كلمتين او اكثر . والمركب الحقيقي هو الذي يؤدي الى بناء كلمة جديدة (ذات معنى جديد) ، بحيث يفقد الاحساس اللغوي بعناصرها . وهناك طرق كثيرة لبناء كلمات مركبة .

ففي الفرنسية توجد طرق بالغة الكثرة بحيث لا يفكر فيهـا احد بصفة عامة : وذلك كأن يجمع بين كلمتين طبقاً لقواعد النحو العادية نحو : «aide de camp» ، او ان يجمع بـين كلمات مع الاضمار ، مثل : «timbre-quittance» يراد بذلك : (timbre à mettre sur les quittances)[1] .

أما العربية فلم تعرف من طرق هذا التركيب سوى القليل ؛ عرفت منها :

أولاً : وصل كلمة خالية من المعنى بكلمة ذات معنى : ومن امثلة ذلك وصل أداة النفي بالكلمة التالية في : لاشّى يُلاشِي (من لاشيء)، ولا سلكي (أي بدون سلك) (لا — سلكي) في اللغة الحديثة .

(وانظر امثلة اخرى في قاموس هـ. ڤير ، وليس كل ما فيه حديثاً) .

ومن ذلك وصل أداة الجر ومعمولها بالكلمة التي يتعلق بها ، وهكذا نشأت كلمة «مال» أي «ثروة» من: ما (موصولة) ولَـهُ أو لِي،(وقد فهمت «ما لي» ببساطة على انها : مال + ي) .

ثانياً : ادماج لاحقة او سابقة في اصل ثانوي :

ومن ذلك السوابق المسبِّبة القديمة: السين (s) ، والهاء (h) : فبالنسبة الى السين نجد ان اللفظة القديمة «سَكَانَ» *sakāna (التي صرفت : سَكَنْتَ* الخ...) قد أدت الى : سَكَنَ sakana (وأصلها الاشتقاقي س ك ن) .

ومن هَرَاقَ harāqa صيغت الكلمة هَرَقَ haraqa (الاصل: هـ ر ق) .

---

(١) انظر: ف. برينو: الفكر واللغة ص ٥٥ وما بعدها . La pensée et la langue, pp. 55 .

وهناك كلمات كثيرة يمكن تفسيرها على هذا النحو (انظر بروكلمان : Gr., I, pp. 521, 522).

والسابقة «الميم» : فمن كلمة «مِسْمَار» يأتي الفعل الاسمي: مَسْمَرَ (والاصل الاشتقاقي: م س م ر) (انظر ص ١٥٥).

واللاحقة آن ān : فمن كلمة قَطْران او قِطْران اخــذت قَطْرَنَ (والاصل ق ط ر ن) (انظر المرجع السابق).

ثالثاً : تداخل اصلين ثلاثيين مثل : صَهْصَلِقْ ṣahṣaliq (الصرخة القوية) ، وهي تأتي من ثلاثي اصلين هما : (ص ه ل) (صَهَلَ ــ صوت الخيل) و (ص ل ق) (صلق ــ اطلق صرخة كبيرة) ، وقارن ذلك بما ورد في اللهجة اللبنانيــة : شَهْنَقْ šahnaq (النهيق) الذي يأتي من شَهَقَ ونَهَقَ بنفس المعنى .

رابعاً : ان يستخرج من احدى العبارات اربعة صوامت مميزة ، ثم يصاغ منها فعل رباعي يحمل معناها ، ثم ينطق بهذه الصيغة (التي تعد علماً على تعبير معين) ، وذلك مثل : بَسْمَلَ (اي قال بسم الله الرحمن الرحيم). أو يحدث ذلك بطريقة اكثر حرية ، وذلك بان تبنى صفةُ نسبةٍ بوساطة حذف الكلمات واختصارها ، فيؤخذ من : «عبد شمس» علماً النسبةُ اليه : عَبْشَمِيٌّ، ثم يبنى الفعل: تَعَبْشَمَ (أي صار رجلاً من رجال عبد شمس) . وقد اعترف العرب بهذه الطريقة، واطلقوا عليها «النحت» (انظر فصل المزهر الخاص به في الجزء الاول).

وقد ظل هذا كله امراً عارضاً ،حيث لم تستقر في اللغة طريقة بعينها . والعربية لا تجيز الجمع بين كلمتين او اكثر تبعاً للقواعد النحوية العادية ، لتصوغ منها كلمة واحدة ، كما هي الحال في الفرنسية . وكلمة حَبْقَرّ ــ ḥabqarr (البَرَد) ــ (حَبُّ قُرٍّ، أي حَبُّ الشتاء) قريبة الشبه بالطريقة الفرنسية،ولكنها تظل مثالاً شديد الندرة . كذلك لا تجيز العربية الجمع بين كلمتين بوساطة مصوت وصلٍ ، على ما عليه الحال في اللاتينية والاغريقية ، ولا ان تجمع بينهما على ما جرت به الطريقة الانجليزية او الالمانية . ان التركيب ليس من صميم

عبقريتها ، وهو نقص كبير في بناء المعجم الفني العلمي. والعربية في غالب الامر مضطرة عند نفاد مواردهـا الى ان تغير من هذه المركبات الاغريقية ، او الاغريقية اللاتينية ، حين تكون مصطلحات ثقيلة او معقدة ، بحيث لا تترك فيها ما يشير الى اصلها الاجنبي.

وربما انتقدت طريقة المؤلفين المحدثين الذين لم يجدوا خيراً من النطق بكلمة « ديموقراطية » نظيراً لكلمة (démocratie) ، او « فيزيولوجيا » نظيراً لكلمة (physiologie) . وبحسبنا ان نتصفح بعض فصول كتاب « مفاتيح العلوم » للخوارزمي (طبعة ڤان ڤولتن Van Volten) حتى نجد من ذلك نماذج طريفة :

ماليخوليا (ص ١٦٠ سطر ٨) وفَنْطَازِيَا (ص ١٣٩ سطر ١) ، للكلمتين الاغريقتين : melancholía و phantasia (بمعنى « القوة المخيلة puissance imaginative ») . وقد اصطدم المؤلفون القدامى بنفس الصعوبات التي واجهها المحدثون[1] .

اننا عندما قدمنا الضمائر تحدثنا عن مكوناتها او عناصرها ، والواقع ان فيهـا حالة من حالات التركيب: فقد تكلست هذه الكلمات ذوات المقاطع الوحدة والمعنى المتقارب او المتماثل – في اثنين او ثلاثـة هي : هذا ، ذاك ، هذاك ، ذلك ، الخ ... (انظر فيما سبق ص ١٦١ وما بعدها) . ولكن هذا قد نتج في ذاك المجال من مجالات اللغة : مجال الضمائر ، الذي يظل فريداً خارج النظام العام، النظام الذي ادى الى وجود الاسماء والافعال : نظام التحول الداخلي،

---

(١) عالج جميل صليبا حديثاً مشكلة التعبير في العربية عن الكلمات الفنية الاجنبية : تعريب الاصطلاحات العلمية (RAAD, XXVIII, 1953, pp. 18-27) قال : ومن المناسب انه بعد استنفاد موارد اللغة – التي عددها تبعاً لثلاثة مبادئ – لم يعـد امامنا الا ان نفعل كما فعل القدماء: أن نستعير الالفاظ الاجنبية ذاتها ، ثم اضاف قائلاً : ومع ذلك فان عملنا هذا لن يتيح لنا حل جميع المشكلات .

حتى لكأن التحول الداخلي في هذه الحالة لم يكن متوافقاً مع صياغة الكلمات بوساطة التركيب.

واسماء العدد من ١١ الى ١٩ ذوات لفظين متحدين لاداء معنى معين ، ولكن التركيب بمعناه الصحيح لم يتحقق ، لان معاملتهما تبعاً للنوع (التذكير والتأنيث) (انظر ص١٢٢) تدل على انهما بقيا وحدتين متميزتين من ناحية المعنى اللغوي ، فهما لا يستحقان على هذا ان يطلق عليهما « عناصر تركيب » بالمعنى الصحيح .

خـاتمـة

لقد اظهرنا في بداية هذا الكتاب الصغير عزمنا على انشاء « مخطط بناء لغوي »، وقرنا برنامج الدراسة طبقاً للنماذج الستة الرئيسية في الطرق النحوية، التي اعترف بها البحث اللغوي. ونستطيع الآن – على ما سبق ان اعلناه – ان نُركّب النتائج التي حصلنا عليها.

فالعربية الفصحى لا تتطلب في بنائها تدخل النبر الديناميكي او الموسيقي، وهي لا تتخذ من موقع الكلمات عنصراً ذا دلالة(١) في تنظيمها الصرفي، كما انها لا تستخدم التركيب. وطريقتها الاساسية هي التحول الداخلي: فالاصل الصامت، الثلاثي اولاً، والرباعي ثانياً، هو الاطار الذي تتبادل داخله المصوتات(٢)، وهي في هذا الاصل لا تخالف بين المصوتات في طابعها فحسب (اي في نوعها)، بل في كميتها ايضاً: طويلة او قصيرة.

وفضلاً عن ذلك فهي تستخدم تضعيفَ صوامتِ الاصل عنصراً تمييزياً. ويمكن ان نطلق على هذه العملية كلها تعبير: « التحول الداخلي ».

والعربية تخص (الالصاق) باهمية كبيرة، ولكنها لا تملك من اللواصق (اللواحق والسوابق) سوى عدد قليل، جد قديم، موروث عن اصوله السامية القريبة او البعيدة، وهي لم تنشئ منها جديداً(٣)، ولا تنشئ منها كذلك هذا الجديد،

(١) ليس هذا صحيحاً في اللهجات التي فقدت المصوتات القصيرة النهائية، الخاصة بالاعراب والتصريف (انظر ص ١٨٣).

(٢) الاصول الثنائية (قليلة العدد) رُدت صناعةً الى الثلاثي حتى تدخل في نظامه.

(٣) يبدو ان همزة أَفْعَلُ وحدها من خلق العربية، وهي سابقة يمكن تمييزها عن مثيل لها قديم، في كلمات قديمة مثل: أَرْبَعٌ، وأَرْنَبٌ.

وتلك صعوبة أخرى، الى جانب عدم قابليتها للتركيب من أجل بناء ألفاظ فنية علمية في اللغة الحديثة[1] .

واهمية الالصاق انما تأتي مما نتج عنه من كلمات كثيرة ، لا من ادواته في ذاتها ، فان عددها جد قليل . ولم يكن ممكناً ان تتوفر للعربية خصوبتها تلك الا بتأثير التحول الداخلي ذاته . والواقع ان هذا التحول الداخلي يتحكم في السوابق واللواحق متضامنة مع الاصل ، اذ ان [الاصل + السابقة او اللاحقة] يكونان وحدة ؛ هيكلاً واحداً صامتياً . وامكانيات تبادل المصوتات بانواعها في هذا الكل الصامت هي التي كانت تضاعف امكانيات استخدام السابقة بذاتها او اللاحقة ، من اجل انشاء الصيغ المختلفة ، وبالتالي منابع للكلمات. ففي معنى واحد نجد ان هذا التبادل كان يضاعف السابقة او اللاحقة ، ومن هنا نتجت امكانية وجود تأثير كبير جداً مع قدر قليل من المادة .

ولقد استخدمت العربية التكرار ، وهو هنا تكرار صامت او اثنين من صوامت الأصل ، ولكنها استخدمته باعتدال شديد ، لان هذا التكرار كان يصطدم في كثير من الحالات بكراهية اللغة . ثم ان هذه الطريقة لا يمكن ان تقارن بالالصاق ، من حيث قابلية الانتاج والاثمار ، فلولا وجود التكرار في العنصر الثنائي (ورمزه ٢١٢١) لكانت الثروة الناتجة من هذه الطريقة زهيدة القيمة .

ولقد كانت نتيجة التحول الداخلي في نطاق الاصل الاشتقاقي مع الالصاق او التكرار انتاج صيغ او اوزان ، فلكل اسم او صفة او فعل عربي صيغة ، وهو بهذه الصيغة معامل باعتبارين : اعتبار الاصل ، واعتبار الصيغة : واعتبار الاصل مشترك في جميع الكلمات التي تحتوي نفس الهيكل الصامت ، كما تؤدي نفس الفكرة العامة ، واعتبار الصيغة مشترك بين جميع الكلمات التي تحتوي نفس التحول الداخلي ، من اجل التماثل في المعنى او الاستعمال النحوي ، ومثال ذلك

---

(١) تتضح هنا الفائدة التي حققناها حين اشرنا في ايجاز الى اصول السوابق واللوحق حتى نحكم عليها حكماً سليماً .

كلمة : « ابيض» ، فهي تحتوي من جهة الاصل « ب ي ض » الذي يدل على مفهوم البياض ، وهي من جهة أخرى بزنة « أفْعَل » من صفـــات الالوان المذكرة المفردة ، وهذان الاعتباران اللذان يتلاقيان فيها يمكن ان يتصورا طبقاً للتخطيط التالي :

ابيض (مذكر مفرد)	
(المؤنث المفرد) : بيضاء	احمر
التام المتعدي : بَيَّضَ	ازرق
الاسم : بياض	اسود
التام اللازم : إبْيَضَّ	اخضر
الخ ...	الخ ...
الاصل الاشتقاقي هو(ب ي ض) فكرة البياض	صفات على أفعل لتدل على الالوان .

هذا النظام المتلاقي المؤتلف قـــد ألقى عليه مزيداً من الضوء الاستاذ كانتينو في كتابه: (أصول وأوزان)، وهي دراسة رد فيها الواقع اللغوي الى الاصل والوزن ، كما يتجلى ذلك في كتابه: (فكرة الوزن وتغيره في مختلف اللغـــات السامية)[١] .

وقد قبسنا منه مقارنته القيمة حين قال : « لكل كلمة أصلها ووزنها ، ومن الممكن ان تشبه المفردات بنسيج لُحْمَتُهُ هي مجموع الأصول المروية في اللغة ، وسَدَاهُ مجموع الاوزان الموجودة . فنقطة التقاء (أو تقاطع) السَّدَى واللُحْمَة تعد كلمة ، لان كل كلمة محددة دون لبس بوساطة اصلها ووزنها . وكل وزن يقدم في الواقع من جانبه كلمات ذات اصول مختلفة ، كما ان اغلب الاصول تقدم كلمات ذات اوزان مختلفة »، بيد ان كانتينو لم يستثن الضمائر.

(١) كتاب كانتينو الأول هو :- (Mélanges William Marçais, 1950, pp. 119-124, Racines et schèmes) ، وكتابه الثاني هو : - (La notion de « schème » et son évolution dans diverses langues sémitiques. Semitica, 1950, pp. 73-83.)

والواقع انه ينبغي ان توضع الضمائر وما يتصل بها على حدة ، اذ ليس لها صيغة معينة او وزن ، فهي تكون – كما سبق أن رأينا – نطاقاً خاصاً ، كما انها لم تبن على وزان النموذج الذي قدمته الصيغ . ومن الممكن ان تشتمل على تغيرات في كمية المصوتات ، وان تنطق بلهجات متعارضة في طابع المصوتات. وهي ايضاً تقدم لنا الحالة الغريبة التي يتم فيها تبادل صامتي ، ولكن هذا كله لا يبني صيغاً على نظام التحول الداخلي.

وقد وجدنا انها – لكي تتطور وتنمو – تجمعت فيما بينها ، بطريقة من طرق التركيب . فالتركيب اذن بالنسبة اليها امر اساسي جوهري . بيد ان هذا لا يعدّل الصفة العامة التي تقررت للغة ، وهي انها ليست لغة تركيب، لان هذه الضمائر ليست سوى أدوات نحوية ؛ أدوات خالية من المعنى ، ظلّ نظامها ذا اهمية ثانوية بالنسبة الى نظام الكلمات المليئة المعبرة (الاسماء والصفات والافعال) ، التي هي اساس اللغة .

فلو اننا نحينا جانباً هذه الحالة الثانوية ، حالة الضمائر ، فان الكلمة العربية ينبغي ان تحلل تبعاً للنظام الذي انتجها . ويبدو أن العرب منذ بدأوا بكتاب العين للخليل نظموا من تلقاء انفسهم ثروتهم اللفظية تبعاً للاصول ، وكان هذا بفضل تأملاتهم الخالصة في اللغة، اي انهم قد اتجهوا اتجاهاً اشتقاقياً. ولكن هذه كانت الطريقة الوحيدة الصالحة للعمل، والتي تتفق مع احترام خاصة اللغة العربية. فالمعجم الذي ينتهج في ترتيبه طريقة ابجدية خالصة بالنسبة الى كل كلمة انما يحطم جميع ما يتولد تولدا طبيعياً عن الكلمات ، وهو بذلك يحطم اللغة ويسحقها . وهذا هو الاعتراض الاساسي الذي يواجه من يتخيل مثل هذا المعجم في العربية[١] .

---

(١) يبدو ان القاموس العبري لمؤلفيه (جزنيوس-بول Gesenius-Buhl) (القاموس اليدوي عن العهد القديم 17 Auflage, 1949) يناقض هذا الذي نقول : فان ترتيبه ، ابجدي ، ولكن التعارض ليس الا في الظاهر ، لأن الاصول في العبرية اكثر تقادماً وبلىً ، وأقل ظهوراً منها في العربية ، ولذا لم يسهل التحليل تبعاً للاصل والوزن ،

فالعربية مثال رائع للغة ذات التحول الداخلي ، والحق ان نظامها ساميّ ، ولكن هذا النظام لا يتمثل في أية لغة سامية بمثل هذا الوضوح وذلك النمو. ولذا وجدنا من المفيد ان ندرسه هنا في ذاته على انه قمة ، دون ان نضعه في اطار ساميّ ، (وربما كان هذا موضوع دراسة اخرى) .

فاذا اردنا ان نذكر سمات مميزة لنظامها العام الذي رأيناه من داخله وجب أن نذكر على الاخص : من الناحية الصوتية : كثرة الاصوات الصامتة (وبخاصة في داخل الفم : الحلقية ، والحفافية ، والمطبقة) ، وقلة عدد الحركات (ص ٣٥) .

ومن ناحية صرف الاسماء : الاعراب المزدوج (ص ٦٠) ، والجموع الداخلية العديدة ، والاستخدام المحدود للجمع الخارجي (ص٦٥–٦٦) ، واستخدام لاحقتي : الواو (في جمع المذكر) ، والألف في المثنى في الاسماء — الصفات ، وفي الافعال والضمائر الشخصية (ص٦٣–٦٤). والخاصة الاسمية للاعداد الاصلية (ص١٢١). والخاصة الاسمية للنكرات (ص ١٧٦) . وقلة عدد السوابق واللواحق ، والطريقة الخاصة لتنمية اللغة الانفعالية بوساطة التحوّل الداخلي (ص ٩٤) ، وعدم وجود فاصلة بين الأسمـــاء والصفات (ص ٨٧) ، والوضع الخاص للضمائر عامة (ص ١٦١) ، وللضمائر الشخصية بطائفتيها : المنفصلة والمتصلة (ص ١٦٢).

ومن ناحية صرف الافعال : ينبغي ان نذكر الاهمية الكبيرة التي خصصت لاعتبار الفاعل (ص ١٤٣) ، وتوازن النظام الفعلي في المظهر ، حيث يكتفى « بزمنين » متصرفين : التام ، وغير التام (ص ١٣٦) ، ومن جهة أخرى العدد الكبير الذي نجده في الصيغ المتفرعة (ص ١٤٨) .

وبالنسبة الى كثرة الافعال : وجود طريقة تصريف واحدة اطلق عليها : (التصريف المشترك) (ص ١٢٩) .

فالترتيب الابجدي يلغي صعوبة البحث عن الكلمات ، ولعل هذه فائدة مهمة بالنسبة الى من يستخدمون هذا القاموس ، ومع ذلك فان المؤلفين قـــد اهتما بان يذكرا تحت كل اصل جميع الكلمات المتفرعة منه ، بفعل التحول الداخلي ، وبذلك اعادا الى اللغة تركيبها الطبيعي .

ومن حيث الادوات : عدم وجود لاحقة ظرفية (ص ١٧٧) ، ومن جهة أخرى انشاء كثير من روابط التعليق (ص ١٨٠).

هذا كله ينتج كثيراً من التعارض ، ومن المناسب ان نسلط الضوء على واحد من بينها وهو يتعلق بسلوك عام ، يتصف من جهة بانه محافظ ومن جهة اخرى بانه ذو روح مبتكر .

والواقع ان للعربية سمات شديدة المحافظة : فهي قد احتفظت بنزعة قديمة شديدة القدم نحو الاصوات الصامتة[1] ، وهي قد احتفظت بالمصوتات القصيرة الاخيرة ، سواء منها ما كان للاعراب او التصريف . واحتفظت كذلك لكل كلمة بوزنها الصريح ، وصيغتها التي لا تتحول مهما تكن اللاحقة الضميرية او التحويلية التي يلحقونها بها . والحق انه لا يصح التقليل من شأن هذه الميزة ، لا سيما اذا نظرنا الى ما جرت عليه اللغة السريانية : حيث تميل الى ان تشق بعض الصيغ نصفين، ولو لإزالة تعارض صرفي ، وما جرت عليه العبرية : « حيث يعد تعدد الاوزان بالنسبة الى الكلمة الواحدة تقريباً قاعدة ، وتلك صعوبة رئيسية من صعوبات اللغة العبرية ».

والعربية من ناحية اخرى لغة مبتكرة ، مبتكرة بذوقها في قياسها وتنظيمها ، ولعل من الممكن ان نعتبر حفاظهـــا الشديد على الوزن هو الجانب السلبي لذلك الاتجاه : فلكي يؤدي القياس دوره أريد لهذه اللغة اولا أن يتوفر لها الاستقرار ، وسلامة النموذج المقيس عليه . أما الجانب الايجابي فهو الخصوبة الشديدة التي توفرت للوزن بوساطة القياس[2] ، من اجل انتاج مفردات بالغة الكثرة . ولقد كشف التحليل عن جميع الاتجاهات التي دفعت فيها العربية اوزانها ، اللهم فيما عدا عدولها قليلاً او كثيراً عن استخدامها ، عندما كانت تتدخل كراهة اللغة ، او حين يحدث ادنى اكتفاء .

---

(١) انظر : M. Cohen « بحث مقارن عن اللفظ والأصوات في اللغة الحامية السامية » Essai comparatif sur le vocabulaire et la phonétique du Chamito sémitique, Paris, 1947, p. 68.

(٢) انظر ص ٧٨ .

وينبغي فضلاً عن ذلك ان نذكر بين الاوزان الاسمية الخاصة بالعربية . فَيْعَل Fay'al (فَيْعَال وفَيْعُول) وأفْعَل . ثم ان الحفاظ الواضح على الوزن في الثروة اللفظية الناتجة قد ساعد هو نفسه على جعل تنظيم هذه المجموعات الهائلة واضحاً محدداً : فمعجم « لسان العرب » يحتوي قرابة مائة الف كلمة [1]

ولقد كان الاحتفاظ بالوزن واضحاً في حامله الماديّ الناتج من التحول الداخلي[2] ، و و : اللفظ الدال ، ولكن المشكلة تتمثل في الآ يتحلل المدلول ، وبخاصة بالنسبة الى الاوزان الشديدة الاخصاب ، ليصبح غامضاً مبهماً ، الامر الذي ربما يهدم قيمته اللغوية . فهذا الاخصاب في الاوزان سار اذن جنباً الى جنب مع عمل ضخم يهدف الى التمييز وتخصيص المدلولات. فالواقع ان صيغة واحدة معينة تنقسم بصفة عامة (وهو ما نراه مثلاً في صيغة فُعَال التي سبق تحليلها في ص ٩٥–٩٦) ، ويمكن القول حينئذ بأن هناك بالنسبة الى « دالّ » معين قدراً من الاوزان بعدد ما يوجد من المدلولات. ومهمة هذا التمييز تقتضي استخدام النحو ، والدلالة ، او علم المعنى ، فأما النحو : فلوحدة الاستعمال النحوي : فاسم المفعول يستعمل بمعنى اسم الفاعل ، وأما الدلالة : فللتشابه في المعنى : وذلك كتعيين الأوصاف البدنية في صيغة أفْعَلُ ، مثل : أعور وأعرج وأحدب الخ.. وكتعيين اوصاف خاصة (تخصيص) ، وذلك كأن نجد في صيغة فُعَال مجموعة من الكلمات المخصصة للتعبير عما يعتري الانسان من اضطرابات وامراض : (صُدَاع وسُعَال ، الخ...) ، أو للتعبير عن الضوضاء : (صُرَاخ ونُبَاح وبُكَاء ، الخ...) . ولسوف يتم تحليل هذه المدلولات جميعها مع تأريخنا للوزن ، الذي تحدثنا عنه (في ص ٨٧) ، كما أن هذا التحليل سوف يكشف – الى جانب المجموعات ذات المدلول الواسع – ولو كان مبهماً بعض الشيء – عن

(١) هُنَّ قرابة ٩٤ الف كلمة ، تبعاً لما قاله الاستاذ G. J. Haggar في المؤتمر الدولي الحادي والعشرين للمستشرقين (باريس – يوليو ١٩٤٨) .

(٢) وينبغي ان نتذكر مع ذلك الايضاحات التي ذكرناها سابقاً في (ص ٧٨ وما بعدها) .

جهد كبير في التمييز والتشخيص ، وبعبارة واحدة في التنظيم والتقعيد[1] .

والتمسك بالمصوتات القصيرة الاخيرة في الاعراب والتصريف سمة محافظة ، كما سبق ان قلنا ، ولكن استخدامها في نظام شديد الشدول والدقة في التركيب العربي يعد امارة على عقل منظم ، ومع ذلك فقد كان هذا مساعداً على تحديد الكلمات داخل الوزن (كما يرى القارئ في الهامش أسفل الصفحة) .

ان تركيب المقطع يمتاز بدقة ملحوظة ، حتى اننا ، اذا ما نحينا جانباً الحالة الخاصة التي تشتمل على مصوت طويل او لين مركب متلون بصامت مضعف ، يمكننا حتى الآن ان نجري التقسيم المقطعي دون تردد او ارتياب ، وان نحلل الشعر (من اي بحر كان) الى مقاطع طويلة ومقاطع قصيرة .

اما في مسألة التعريف والتنكير بالنسبة الى الأسماء — الصفات فان العربية تسبق (مع لغة النقوش في الجنوب العربي) العبرية والآرامية ، فهاتان اللغتان قد خصتا المعرفة بتعبير واحد خاص ، وذلك بانشاء أداة تعريف .

وتسبق العربية بدورها اللغة العربية الجنوبية : ليس في انها قد نظمت التعبير عن التعريف والتنكير في الاعراب بحالاته الثلاثة فحسب ، ولكن ايضاً في اعراب ذي الحالتين — ما لا ينصرف ، (انظر ص ٦٠) . وهكذا تقدم نظاماً مزدوجاً معقداً ، وهو في الوقت ذاته دقيق ، اذ كان ناتجاً من عملية تنظيم هائل .

وقـــد كان من الممكن ان يكون نظام الكلمات في الجملة حرّاً (انظر

---

(١) تحدثنا في (ص ٨٧) عن تناسل الاوزان ، ولعل ذلك يتفق مع تعدد المدلولات بالنسبة الى دال واحد . ويمكن تصور هذا حين تنعدم الفواصل بين الاسماء والصفات ، وبذلك تكون قلة عدد السوابق واللواحق قد اضرت بالعربية ، والتفرقة التي تسمح بفصل هذه المجموعات النحوية تتم بوساطة النحو او علم الدلالة . **أما النحو** : فان الاتفاق النحوي يكشف عن الصفة او المشتق (اسم فاعل او مفعول) وكذلك الحال ، والمفعول المطلق يستتبع بالضرورة مصدراً ، اسم معنى ؛ **وأما علم الدلالة** فان الاسم الحسي يعرف بمدلوله ذاته . — ولقد يظهر التناسل في حالات اخرى ، ولعل هذا الجانب التكويني في اللغة جدير بمزيد من البيان .

ص ١٨٣) ، ولكن بمـــا ان العربية وضعت نظاماً واجب الاحترام لتتابع الكلمات فانها قد الغت الحريات الموجودة في العبرية والآرامية .

وتكشف الاتجاهات العامة التي ذكرناها في البداية عن وحدة في تعدد الاحداث النحوية المتناثرة ، حتى انها لتجد في الشواذ وسيلة الى الدخول كذلك في قاعدة مطردة (انظر هامش (١) ص ١٣٥)[١] .

واخيراً ... فلكي نختم هذا البحث يمكننا ان نكرر ما سبق ان قلناه في مقدمتنا لدراسة اللغات السامية (ص ١١٣) : « ان لغة الشعر العربي بما توفر لها من ثروة في صيغها النحوية ، ورقة في تعبيرها عن العلاقات التركيبية ، انما تعد اعلى قمة بلغها نمو اللغات السامية » .

---

(١) لعل كثرة الجموع الداخلية (جموع التكسير) حالة من حالات التعقيد الناشئة عن الافراط في التقعيد ، فان اللغة حين التزمت بهذا النوع من التعبير في الجمع قد طردت القياس ، دون معيار – فيما يبدو لنا – ليندرج تحت نماذجه الاولى أكبر عدد من الفاظها . اما الجعزية فقد كانت اكثر اعتدالاً ، حيث اقتصرت على عشر صيغ للجمع الداخلي. ومع ذلك قد تلاحظ حالات لا تخضع لنظام ، ذكرنا اثنتين منها في دراستنا عن الفعل العربي، ووضع اسم المكان في العربية يفيد ايضاً في هذا الموضوع ، وبخاصة اذا ما قورن باسم المكان في الجعزية . (انظر مذكرة رقم ١٧) .

مذكرات تكميلية

١ – بيد اننا اذا ذهبنا مع موريس جرامونت (في كتابه -Traité de phoné) tique, Paris, 1933) فعرّفنا المصوت المزدوج بأنه : « مصوت واحد يغير جرسه أو رنينه خلال اصداره، وينطق مع ضغط tension هابط » (ص ١٠٩)، نتساءل : كيف يتحقق هذا التعريف للمصوت المزدوج في العربية في اَوْ aw واَيْ ay ؟.. والواقع أن أفعالاً مثل حَوْقَلَ «هَرِمَ» –من (حَوْقَلْ)، وشَيْطَنَ «فَعَلَ فِعْلَ الشيطان» –من (شيطان) – تسلك في تصريفهــا مسلك الفعل الرباعي مثل : « دَحْرَجَ » او « قَطْرَنَ » من « قَطِرَان » ، فالواو والياء لهما هنا قيمة الصوت الصامت الثاني من الاصل الرباعي. وقَوْلٌ وبَيْعٌ– هما مصدران بزنة فَعْلٍ ،لفعلى :قال يقول وباع يبيع ، تماماً كما يأتي كَتْبٌ من كَتَبَ، او تَرْكٌ من تَرَكَ. والواو والياء في هذا الموضع هما الصامت الثاني من الاصل الثلاثي ، فإما انه ليس في هذه المواضع مصوت مزدوج ، أو أنه يجب ان نراجع التعريف السابق ذكره .

وقد جرت العادة بوصف « أو وأي » على انهما مصوتان مزدوجان في العربية .

وسنظل على هذا الوصف الى ان تتاح لنــا معرفة اوسع واشمل . ولكنا نتعرض بهذا لتعارض منطقي illogisme . فنحن نضع الافعــال التي بوزن فَوْعَل وفَيْعَل بين الافعال الرباعية كما يقتضيه تصريفها ، ونضع الاسماء الصفات – بوزن فَوْعَل وفَيْعَل في المجموعة الثالثة : التي أساس اصلهــا ثلاثي ، ثم يزاد فيه مصوت طويل او مصوت مزدوج بعد الصامت الاول ، ومصوت قصير بعد الصامت الثاني . فهل يجب ان نضعها بين الاسماء الرباعية ؟ (لم يقل لنا علم النحو أو الصرف شيئاً في هذا الموضوع) .

ولكن كيف ينبغي أن ننظر الى الصيغ التي بوزن فُعَيْلٌ وفُعَيِّلٌ وفِعَّوْلٌ... ؟ ان الحل الوحيد الآن هو أن نصل هذه الصيغ : فوعل وفيعل الخ... بالاصل الثلاثي مزيداً فيه مصوت مزدوج (انظر بروكلمان Gr., I, pp. 344, 352, 362)، وفي حالات مثل

قَوْل وبَيْع سوف يقول علماء الاصوات : ان مصوتي الضمة(u) والكسرة (i) يتحققان بالنظر الى وضعهما في مجرّد واقع خاص، هو ان لهما من الناحية الصرفية وظيفة الصامت . ولكن اذا كنا نرى ان المصوتات والصوامت في العربية مختلفة في اساسها بسبب دورها الصرفي ، فكيف لا نرى في الواو والياء الصامتين سوى واقع خاص لمصوتي الضمة والكسرة ؟ ان الوظائف الصرفية تتعارض كلية ، فكما ان المصوتات والصوامت تعملان على مستويين مختلفين لا يلتقيان ، فكذلك ادوات هذا التعارض ينبغي ان تتعارض كلية ايضاً .

٢ ــ انظر برترام توماس : (اربع لهجات غربية جنوبي الجزيرة العربية ــ مجموعة الحلدرة). (نشريات الأكاديمية البريطانية ــ الجزء الثالث والعشرون ص ١٢ وصلت إلينا في سبتمبر ١٩٣٧) .

٣ ــ كتاب سيبويه هو اصل النحو العربي القديم . ولما كان هذا النص الاساسي الصعب ، لم ينشر له حتى الآن شرحه المهم الذي وضعه السيرافي ، فان هنالك نقصاً كبيراً في فقه اللغة العربي ؛ وقد أردت أن اعرف اخيراً ما قاله السيرافي في موضوع الفصل المعنون(باب عدد الحروف العربية) ج ٢ ص ٤٠٤ــ٤٠٧ وهو جوهري بالنسبة الى علم الاصوات العربي .

واستطعت بفضل الاب المحترم عقيقي اليسوعي ان احصل على ميكروفيلم من هذا الشرح المخطوط بالقاهرة للقسم الخاص بالادغام بأكمله ، وهو الذي يختم « الكتاب»، وهي فصول في الجزء الثاني ص٤٠٤ــ٤٣٠ (طبعة القاهرة) ، وقد مثل لي هذا الميكروفيلم نسخة حديثة جداً (مؤرخة في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٣٧ هـ) نقلها عن النسخة الموجودة بدار الكتب المصرية محمود حمدي ، على ذمة صاحب السعادة المفضال احمد بك تيمور . والنسخة مكتوبة بعناية بخط النسخ ، سهلة القراءة ، وقد روجعت على أصلها ، على ما يدل عليه ذلك التذييل في آخرها : « قد تم مقابلة هذا الجزء على الاصل الموجود بدار الكتب السلطانية، وذلك في شهر جمادى الآخر سنة ١٣٣٧ هـ» . وهذا يضمن لنا صحة النقل عن الاصل .

اما المخطوطة (القاهرة ــ الطبعة الثانية من قائمة المخطوطات ج٢ ص١٧٤ في المكتبة الخديوية) فهي لا تحتوي على شرح السيرافي لنهاية الكتاب، ولا شك أن هذا الجزء قد فقد منذ استنساخ النسخة لأحمد بك تيمور. والسيرافي في نهاية شرحه لهذا الفصل رقم ٥٩٥ يذكر هنا نصاً في غاية الاهمية ، حيث يأتي لنا على وجه التحديد بتفسيرات سيبويه نفسه للفرق بين المجهورة والمهموسة، وهذا الحديث عن سيبويه موجود في الصفحة رقم ٤٦٢ كاملة ، عن مخطوطة تيمور، وصفحة ٤٦٣ سطر(١) . وفي نص كهذا يكون من المهم الأ يعتمد على مخطوطة واحدة ، وقد أراد

الاستاذ آتش مراجعة النص المشار اليه من شرح السيرافي على مخطوطات ثلاثة في استنبول: حميدية رقم ١٣١٣، وهي مخطوطة جيدة جداً، مؤرخة بعام ٦٠٩ هـ، (عدد ورقاتها ف٢٨٩)، وفي نور عثمانية رقم ٤٥٩٠ غير مؤرخة، ولكنها من القرن الحادي عشر الهجري – السابع عشر الميلادي (وعدد ورقاتها ٥٨ ر)، ونور عثمانية ٤٥٩١، مخطوطة مؤرخة منذ عام ١١٤٤ هـ، وعدد ورقاتها (ف ٦٢١).

اما المخطوطة الخاصة (بشهيد علي باشا) ٩– ٢٤٦٦ فينقصها بكل أسف الجزء الاخير، ومن ثمّ الفصل المهم. هذا الفصل من شرح السيرافي قد نشر اذن طبقاً لهذه المخطوطات الاربعة المحددة كما يلي: ا) القاهرة – مخطوطة تيمور. ب) حميدية (١٣١٣). ج) نور عثمانية (٤٥٩٠). د) نور عثمانية (٤٥٩١). فاذا ما اقتضى الامر الاختيار بين روايات متعددة فاننا نضع النسخة المعتمدة في المحل الاول، متلوة بالاخريات مع الفصل بينها بفاصلة منقوطة. والرواية غير المعتمدة يشار اليها فحسب بالاحالة الى المخطوطة التي تذكرها.

هذه المخطوطات الاربعة ليست بكافية فيما يبدو لاخراج طبعة دقيقة كاملة لشرح السيرافي، فالواقع انه بالنسبة الى المذكرة النقدية (ب) ينبغي ان يقرأ المرء (الا) دون (ولا)، وهو ضد ما ذهبت اليه المخطوطات الاربعة. وبالنسبة الى (هـ) يتطلب السياق كلمة (الحلق) دون (الصدر) الواردة في المخطوطات الاربعة («والصدر» خطأ من الناسخ، جره اليه كلمة الصدر الواردة قبل ذلك مباشرة):

(قال سيبويه: وانما فرق بين المجهور والمهموس انك لا تصل (ا) الى تبيين المجهور الا ان يدخله (ب) الصوت الذي يخرج من الصدر، فالمجهورة كلها هكذا يخرج(ج) صوتهن من الصدر ويجري في الحلق، غير ان الميم والنون تخرج(د) اصواتها من الصدر وتجري في الحلق (هـ) والخيشوم، فيصير ما جرى في الخيشوم غنة يخالط ما جرى في الحلق. والدليل على ذلك انك لو امسكت بأنفك ثم تكلمت بهما رأيت ذلك قد اخلّ بهما، واما المهموسة فتخرج اصواتها من مخارجها، وذلك مما يزجى (و) الصوت، ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم في المجهور (ز) فأخرج الصوت من الفم ضعيفاً. والدليل على ذلك انك اذا اخفيت همست بهذه الحروف، ولا تصل (ح) الى ذلك في المجهور، فاذا قلت «شخص» فان الذي ازجى (ط) هذه الحروف صوت الفم، ولكنك تتبع صوت الصدر هذه الحروف بعدما يزجيها (ي) صوت الفم ليبلغ ويفهم بالصوت. فالصوت الذي من الصدر هاهنا نظير ذلك الصوت الذي ترفعه بعد ما يزجى (ك) صوت الصدر، الا ترى انك تقول قدم (ل) فان شئت

أخفيت (م)، وان شئت رفعت صوتك، فاذا رفعت صوتك فقد احدثت صوتاً آخر).

ا) د – لا تصل، ب – لا تصل؟، ا ج – لا تقل.
ب) د – ولا ان يدخله، ا ب ج – ولا ان يدخله، ونحن نقترح: إلاّ أن يدخله.
ج) ا د – يخرج، ب ج – تخرج.
د) د – يخرج.
ه) ا ب – تجري في الصدر، ج د – يجري في الصدر، ونحن نقترح: تجري في الحلق.
و) ب – يرجى.
ز) ب – المجهور، ا د – المهموز، ج – المهموزة.
ح) ب – لا تصل، ا ج د – لا تقل.
ط) ب – ارخى؟
ي) ب – يرخيها؟
ك) ا د – يزجى، ب – يرخى؟، ج – نرجى.
ل) ب ج د – قدم، أ – قام.
م) ا – أخفيت، ب ج د – أضافت: وأسررت.

ومن المهم الا أبطئ في التعريف بهذا النص (ولاولئك الذين أتاحوا لي صياغته: الاب المحترم عقيقي اليسوعي، والاستاذ آنش – خالص عرفاني بجميلهم). ان ترجمة هذا النص وتفسيره قد يثقلان كثيراً هذه المذكرات، ولسوف يكون ذلك فيما بعد. بيد انا نستطيع ان نقدم هذه الملاحظات: ففي مسألة التفرقة بين المجهورة والمهموسة يفرق سيبويه بين صوت الصدر وصوت الفم، ثم هو يتصور الصوت الخفيض المُسَرّ، والصوت المرتفع، فن الممكن ان ينطق بالمهموس مع انخفاض الصوت ومع ارتفاعه، إذ ان هذه المهموسة من «صوت الفم»، وليس الامر كذلك فيما يتعلق بالمجهورة، فهي عند ارتفاع الصوت تشتمل ضرورة على «صوت الصدر»، قال: في آخر النص: «فان شئت أخفيت، وان شئت رفعت صوتك، فاذا رفعت صوتك فقد أحدثت صوتاً آخر». وموجز القول ان الفرق بين المهموسة والمجهورة هو «صوت الصدر»، غائب في الاولى، موجود ضرورة في الثانية بسبب ارتفاع الصوت. وهكذا استطاع سيبويه ان يشير بوضوح كبير، وبما كان يملك من وسائل للتحليل، الى ما كان يجهله من دور الحنجرة، وهو ما نطلق عليه «الجهر».

ان علماء الاصوات Les phonologues لم يكتفوا بهذا : فالمجهورة والمهموسة هما في العربية متعارضتان متوازيتان، وهم يبحثون عما يمكن ان ينضاف الى ذلك، وينشئ تعارضاً سالباً ، ولم يستطيعوا حتى الآن ان يتجاوزوا مرحـــلة الفروض في عملهم ، اما النتائج المتحققة والتأكد من صدقها فما زالا أملين حتى الآن .

٤ ــ ضعف الواو والياء بين مصوتين ، ليست هذه لفظة عديمة الجدوى . والواقع أننا نتساءل : لماذا يكون هذا التضعيف الثانوي للواو او الياء في وضع متماثل، في الصرف العربي (وهو ما وصفناه في كتابنا «دراسات في علم الأصوات العربي» صفحات ٢٨٠–٢٨١ . وذكرناه هنا في ص ٣١) ان لم يكن لتقوية ضعيف مهدد ؟ ولعلنا نعرض لهذا الموضوع في مكان آخر .

والعربية من ناحية أخرى تظهر في مفرداتها وفي صرفها واوات او ياءات، تؤدي وظيفة الصامت القوي ، شأنها شأن غيرها، ويلاحظ هذا ايضاً في اللغة الجعزية، وفي اللغة التيجرية tigray .

اما فيما يتعلق بصرف الافعال التي سيكون الصامت الثاني او الثالث من اصلها واواً او ياء فان لدينا بالنسبة اليها موقفين : قدمها ف. ر. بلاك F.R. Blake في حالـــة [الافعال التي يكون الصامت الثاني من أصلها واواً او ياء] (دراسات في النحو السامي ــ II, J.A.O.S., vol. 62, 1942, pp. 109-110) :

آ) موقف من يفترض انها في حالتها الاولية الثنائية : فالمصوت الطويل في الافعال التي يكون الصامت الثاني من اصلها واواً او ياء انما تأتي من اطالة المصوت القصير الداخلي في الثنائي : قَلَ* qala > قَالَ، قِلَ* > قِيلَ، يَقُلُ* > يَقُولُ... الخ ... وبهذا دخلت في نظام الفعل الثلاثي . والصيغ مع الواو أو الياء الصامتتين القويتين معتبرة على انها ثانوية .

ب ــ وموقف من يقول بانها كانت منذ البدء ثلاثية (فالمصوتات الطويلة هي نتيجة القلب أو الحذف: ــ قَوَلَ* qawala > qāla قَالَ ، قُوِلَ* quwila > قِيلَ qīla ، يَقْوُلُ yaqwulu > يَقُولُ yaqūlu الخ... (وكلتا النظريتين جائزة ، ولكل منهما أنصار بين المبرزين من علماء نحو اللغات السامية « ص ١٠٩ من المرجع السابق ») .

ولكن الاول يبدو في نظر بلاك Blake طبيعياً اكثر من تاليه، وهو جدير أن ينتهي الى خير تفسير للاحداث (اللغوية) التي يدور حولها البحث، ثم انه اكد مصاعب الفرض الثاني .

اما نحن فقد وجهنا عملنا طبقاً للثاني . أليس هو كذلك طبيعياً كالاول؟.. فإذا كانت الواو

والياء تصلحان لتكوّنا الصامت الاول او الثالث من أصل معين ، فلماذا لا تصلحان كذلك لتكوين الصامت الثاني ...؟ لماذا ننفي هـــذا ونستبعده؟... ولماذا تكون هذه الواوات والياءات – وهي صوامت قوية كغيرها ، بالنسبة الى العربية والجعزية والتّجْريِنّة – من الصيغ الثانوية ... ؟ ولماذا لا يعود عدد من بينها الى حالة بدائية ؟ ...

وهناك ايضاً اصول ثنائية في اللغة العربية (انظر ص٥٣) وهي كذلك في اصولها السامية. ولكن لننظر الى الاشياء من قريب: فالسامية المشتركة التي تتفرّع عنها ، كانت ذات أصول ثلاثية . واكثر من ذلك ففي المستوى الاعلى (وبقدر ما يمكن ان تبلغه المقارنة الداخلية لأبعد الأصول) اي في اللغة الحامية السامية ، لم يمكن التوصل الى ما وراء البناء الثلاثي السابق معرفته فيما يتصل ببناء الأصول . (دراسة مقارنة لألفاظ الحامية – السامية واصواتها ، ص ٦٨ لكوهين) .

والحالة الثنائية ان وجدت يمكن اذن ان تعود الى ما قبل التاريخ ،وهو ما يستحيل الوصول اليه الآن بوسائلنا . فهل كانت هذه الحالة الثنائية عامة كما يراد لها ...؟ يؤكدون ذلك دون داعٍ .

وليست اللغة الحامية السامية نقطة البداية المطلقة، انها حلقة في التطور اللغوي، فمن أي نظام خرجت ؟ هل يبعد ان يكون اساس الحامية السامية في أصوله الاولى آتياً من مصدر يتمثل في مجرد ثوابت اشتقاقية ؟

ربما كان من الممكن حينئذ ان نتخيّل هذا الاحتمال تبعاً لطول هذه الثوابت، وللنوات الحرف الواحد، والحرفين، والثلاثة، حين توجد كلها في وقت واحد .

ان المنهج المقارن لم يأت بعد بالضوء الذي نأمله في مسألة الثنائية هذه بمقارنتها بالأسرات اللغوية الاخرى (وكتاب كوني Le Nostratique de A. Cuny غير مقنع) ، فان التحليل الداخلي للكلمة العربية او السامية لتمييز الاصول الثنائية ، وطرق تثليثها ، لمّا ينته الى نتيجة مرضية (ولعله من المحال ان يحدث هذا) . وخلاصة القول ان مشكلة الثنائية لمّا تلق حلاً .

اوليس من الحكمة اذن ان نوجه عملنا في الدراسة الصرفية للصيغ ذات الاساس الاشتقاقي الذي اول صوامته او ثانيها او ثالثها واو او ياء تبعاً للرأي الثاني ، اعني تبعاً للثلاثية البعيدة في قدمها ، العريقة في اصلها في اللغة العربية وسائر اصولها التي يمكن التوصل اليها ؟

ان ما وجهه ف. ا. بلاك من الاعتراضات ليس بعسير على الرد ، فاعتبار الواو والياء صوامت قوية في جزء من السامية، ضعيفة مائلة الى الاختفاء بين المصوتات في جزء آخر

منها ، هذا الاعتبار يقدم مبادئ حل سهلة ومخصبة .

ترى هل طال الحديث ...؟... ان المذكرة الحالية برغم طولها لا يمكن ان تقول كل شيء، واملنا أن نرجع الى هذه المسألة .

٥ — يستطيع نفس الشخص المتكلم في لبنان الآن أن يستعمل قِطَاعَيْنِ مَقْطَعِيَّيْنِ مختلفين وذلك في نفس الجملة . ففي السؤال (ماذا يعملون ؟)... يمكن ان يواصل حديثه : قَلّو هِنِّي كَاتْبِين [qallo (= qal-lo) hənne kātbīn (kā-tbīn)] « يقول له : هم يكتبون»، وربما وَجَدناهم في تدمر بسورية، يقولون عكس ذلك: قَالّوا وكِيتْبِين — qāllo et kẹtbīn .

٦ — اتجاهات عامة : لسنا نريد ان نحدد اية قوة غامضة ، خارجة عن اللغة ، تفرض عليها نوعاً من الاكراه. ولكنا نشير وحسب الى بعض الاتجاهات المعترف بها في الحركة الحيوية للغة ذاتها . وفي هذه الاتجاهات : نميّز بين كراهتين : الاولى كراهة تكرير صامت واحد مرتين متتاليتين ، مع مصوت قصير بينهما . وقد اخذنا ذلك عن النحاة العرب . ولا ريب ان للنحاة العرب افكارًا منهجية تستطيع أن تخفي وجه الحق في المشكلات. وهذا مما ينبغي أن نذكره دائماً . وهم من ناحية اخرى الشهود الوحيدون بالنسبة الينا على الذوق اللغوي العربي الذي ينبغي أن نرعى جانبه ، وهنا لا نرى ما عساه أن يكون قد انحرف باصطلاحهم عن الاحساس الواقع . ومن ناحية اخرى : الواقع أن الكلمة العربية الموجودة المكوّنة بوساطة تكرار من هذا النوع نادرة الامثلة . (انظر الخاتمة ص ١٨٩) .

والكراهة الثانية : كراهة النطق بالصوامت الضعيفة (الواو والياء) مع مصوتات من جنسها ، مثل : وُ، و ي / yi و wu ، شأن — الواو مع الكسرة: وِ wi ، والنتيجة كانت ابدالها همزة وُ > أو ، ي > إي ، وقلنا ان ذلك مخالفة ، فاذا قرر النحاة العرب عرفا (وهو عرف متنوّع) ، فلسنا نشك فيه ، وقد استطاع تفسيرهم الشخصي أن يقحم نفسه في تقدير انتشار هذا العرف ، موجباً ، أو مجيزاً إبدال هذه الصوامت همزة ، تبعاً للحالات المختلفة . ولم يكن بوسعنا في كتابنا (دراسات في علم الاصوات العربي) الا أن نقرر نظريتهم في هذا الموضوع . واذا كانوا قد صَلَّبُوا قليلاً او كثيرًا مرونة الواقع ، أو لم يفرقوا بدرجة كافية بين سلوك القبائل المختلفة في النقاط المذكورة ، فذلك أمر ممكن ، ولكن سيكون من الصعب تماماً أن نقرر الاحداث اللغوية تامة الضبط .

ويبقى ان العرف قد جرى في قليل او كثير على هذا الابدال للواو او الياء همزة في

الحالات التي تمّ بحثها . وقد رأينا فيها حقيقة هذه الكراهية ، التي استدعت المخالفة .

فهل يمكن أن نحدد بصورة أوفى هذا السبب العام ؟...

عندما تلتقي الواو بالكسرة قد يحدث أن ترى نوعاً من تكلف النطق وثقله ، فلكي ننطق بالواو تستدير الشفتان ، ولكي ننطق بالكسرة يحدث العكس فتنفرجان . اما في حالة الواو والضمة (وُ)، او الياء والكسرة (يِ) فلسنا ندري ، على الأقل بوساطة عاداتنا اللغوية ، نوع المشقة النطقية التي يمكن أن تنجم في نطقها . وقد اعتد النحاة العرب تتابع هذا النوع ثقيلاً ، وجعلوا في احساسهم بالثقل سبباً للابدال همزة . فهل يجب ان نستدعي هذا اعتبارًا من علم النفس اللغوي : أي أنه لما كان نطق الواو والضمة ، والياء والكسرة معتدًّا ذا ثقل من قبل الرجل الذي لا ثقافة له ، فهو ينطقها نطقاً سوقياً مختصرًا ، فإن الرجل المثقف المتميّز (او من يرى نفسه انه كذلك) يتحاشى هذا الاختصار ، بأن ينطق في هذه الحالات همزة وضمة ، وهمزة وكسرة ؟ ...

ولعل هذا قد لعب دورًا لا شعورياً في الصحراء، في نطق لغة جميلة، في (الشعر)، بل في داخل القبيلة ايضاً ، في مختلف العلاقات الاجتماعية ، فنشأ بذلك عرف حقيقي (منطوٍ منذ ذلك الحين على كثير من التنوّع والروايات) .

ولكن هل يفسّر ذلك كل شيء ؟ ولماذا أخفق قانون بارت؟ ... انظر كتابنا (دراسات في علم الأصوات العربي ص ٢٧٤–٢٧٥) . ولماذا تَوَقَّفَ (بل مُنع) استخدام الوزن حيث كانت تلتقي هذه العناصر غير المتوافقة ؟ (انظر المرجع السابق ص ٢٧٣). وعلى سبيل المثال : الجمع الداخلي فُعُول fu'ūl بالنسبة الى الأصول التي ثاني صوامتها واو ؟ فنحو : سُوُوق suwūq (جمع ساق) كلمات نادرة جدًّا . ولقد كنا نتوقع مجموعة كثيرة تنطق بالطريقتين الممكنتين (سُوُوق أو سُؤُوق) ، (suwūq ou su'ūq) . فاذا ما اعترض علينا بأن الكلمات من نوع سُوُوق قد اختزلت الى (سُوق) (sūq) بحذف الواو بين المصوتين ، فلماذا لم يحتفظ (الفصحاء) أو لغة الشعر الرصينة بالصيغ مع الهمزة (سُؤُوق su'ūq) الخ... ؟

وفي خاتمة هذا التعليق ، يبدو أن هذه الكراهات لم تكن ظاهرة سطحية ، او أثرًا لطريقة في النطق أقل او اكثر انتشارًا ، وانما هي رد فعل لغوي اكثر عمقاً (نطلق عليه « كراهة » لاننا لا نملك تحديده اكثر من ذلك) ، وهو قادر على التاثير في الصرف نفسه كتغيير نطق : يِفْعَل (قانون بارت) الى يَفْعَل ، وكالتجديد في التطور الصرفي (حالة الجموع الداخليـــة) .

٧ – فيما يتعلق بالفعل المجزوم ، مثل : يَمْدُدْ yamdud ، والأمر منه أُمْدُدْ umdud' ، كان الحجازيون يحتفظون بصيغته كما هي، أما غيرهم من العرب فقد كانوا يدغمون ، وهو ما كان يضطرهم ، فضلاً عن نقل مصوت الصامت الثاني في الأصل ، الى أن يضيفوا مصوتاً في نهاية الكلمة ، (فتحة او كسرة او ضمة تبعاً للقبائل) ، وذلك للمحافظة على التضعيف، فالمجزوم : يَمُدَّ، والأمر: مُدَّ... الخ... فيمكن القول مع مراعاة الثنائية بأن العنصر الأول مُدْ > مُدَّ ؛ يَمُدُّ = يـ + مُدَّ + ضمة .

ولكن ماذا يضمن لنا ان العنصر « مُدْ » يؤدي خاصة الى « مُدَّ »: مُدْ > مُدَّ.. ؟ أليس من المحتمل ايضاً أن يكون هكذا : مُدْ > مُدُدْ؟ ، وبخاصة اذا ما اخذنا في اعتبارنا اللغة الاكادية (الامر والصيغة iksud من هذه الأصول (٢٢١)) . وأحداث أخرى كثيرة في السامية .

فالفعل المجزوم العربي : يَمْدُدْ يفسر حينئذ بالصورة : يـ + مْدُدْ ، ويَمْدُدْ – هذه – احتفظ بها أهل الحجاز . أما الادغام عند غيرهم من العرب مع مختلف المصوتات المساعدة في النهاية ، فيشبه أن يكون حدثاً ثانوياً. (انظر سيبويه جـ ٢ ص ٤٢٤ سطري٧–٨).

٨ – يتجه المستشرقون الألمان الى أن يخصوا تأثير النبر بقيمة مهمة لتفسير الأحداث الصرفية في العربية الفصحى . وربما لم نجد هنا مجالاً لأن نذكر لهم كلمات واحد من كبار علمائهم بمناسبة حديثه عن العروض الاغريقي: وهو ب. ماس P. Maas (١٩٢٩) في كتابه: « المدخل الى معرفة القديم » قال :

– « ان شعورنا بالايقاع سيطر عليه تماماً الايقاع الديناميكي والعروض الخاص بلغتنا » «فنحن بالتالي نحمل تلك الديناميكية غير مختارين الى جميع الايقاعات الموروثة التاريخية». ذكر هذا النص ڤايل : G. Weil, Oriens, VII, 1954, p. 321) .

فعسى ألا يكون المستشرقون الالمان في تفسيرهم للاحداث الصرفية في العربية قد اتجهوا مكرهين بتأثير ديناميكية النبر في لغتهم الخاصة الى أن يروا في كل دراسة تأثير النبر ، وهو النبر المتوتر المؤثر في صورة لغتهم ؟ ...

٩ – هنالك حالة في اللغة شديدة القدم ، تلتزم فيها الأسماء المشتركة اللواحق (الضمة والكسرة والفتحة) ، بحيث يمكن بهذه المصوتات التعبير عن المعرفة ، فيقال ايضاً : لقيته غُدْوَةَ او بكرةَ او سحرَ (المفصل – الفصل الثامن ص٧ سطر ٢) او يقال : « ستةُ ضعف ثلاثةٍ » . وهذا شائع مطلقاً في اسماء عدد القلة .

ونحن نسجل هذه الأحداث هنا للذكرى، فهي تعد جزءاً من المسألة الصعبة، مسألة المعرفة والنكرة، في الاسماء، في العربية. وهذه المشكلة في مجموعها لم تجد حتى الآن حلاً كافياً.

١٠ — أيمكن القول بأن الألف المقصورة (ā–)، والممدودة (ā'u–) ليستا سوى أشكال متنوعة للاحقة واحدة هي (ā –)؟. هذا أمر ممكن تماماً، وحسبنا أن ننظر في كتب المقصور والممدود التي كتبها النحاة العرب، وبخاصة كتاب (ابن الولاد) الذي نشره پ. برونله P. Bronnel (لندن — ليدن — ١٩٠٠).

ولكن ظهرت في العربية إلى جانب هاتين، وفي ظروف من الصعب تحديدها، لاحقة اخرى نحوية للتأنيث هي: * أي > آ — ā > ay*. وهذا يجعلنا حينئذ امام ثلاثة لواحق هي: التاء at، والألف آ — ā، و*أي > آ — ā > ay*، وذلك دون أن نعد الياء التي أصبحت كسرة (ī > i).

١١ — ليس من اليسير دائماً التمييزُ بين الكلمات البدائية ذات المصوت القصير او المصوتين القصيرين، وذلك لأسباب لا تتدخل فيها اعتبارات النبر فحسب، كما يفعله البعض غالباً (وهو أمر ممكن)، بل من أجل حدوث أشكال للوقف كثيرة في السياق.

١٢ — هنالك مفهوم للتصويت في السامية المشتركة، يكاد يصل الى مرتبة العقيدة لدى المستشرقين الالمان هو: أن التعارض في مصوتين فقط: الفتحة وغيرها مما يتميّز عنها، والذي تحدد فيما بعد بالكسرة والضمة، هذا التعارض قد يقلل كثيرًا من حدوث التحول الداخلي في هذه السامية المشتركة. وربما كان يتفق مع التقليد المحافظ في التصويت العربي.

أليس هذا المفهوم ناشئاً عن اعتبارهم ان العربية الفصحى تعبير عن استعمال لغوي واحـــد؟...

الواقع انه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف التشكيل في بعض الكلمات، وذلك كالمصوت الأول في كلمة سِناط وسُناط (وهو الأمرد او الذي لا لحية له، او لحيته في الذقن وما بالعارضين شيء « القاموس المحيط ج ٢ مادة سنط، (وانظر قائمة ابن قتيبة في أدب الكاتب، صفحات ٥٧٠ — ٥٧١، طبعة جرونيرت).

ولم يعد مجهولاً الآن اختلاف الألسنة في العربية القديمة، بفضل كتاب ك. رابين (C. Rabin, Ancient West-Arabian)، وقد سقنا ملاحظاتنا عن هذا الجانب في كتابنا (دراسات في علم الأصوات العربي، ص ٢٨٢ وما بعدها).

١٣ — في أصل صيغة « فُعَيْل » نظر، فبروكلمان (Gr., I,137, § Aum. 4)

يرى علاقتها بفُعَال ، ولكنه قال في (Z.S., VI, 1928, p. 122) : « لا استطيع أن أسلّم بوجود علاقة داخلية بين فُعَال وفُعَيْل » .

أما فيا يتعلق بافتراض بريتوريوس Praetorius (Z.D.M.G., Bd. 57, pp. 264 sq.) اعني أن ايْ ay ربما كانت قد أقحمت داخل الكلمة ، فهو قد رآها بصورة احسن تأتياً ، على حين بقي متردداً في مسألة معرفة ما اذا كان ينبغي أن تبدأ من فُعُولَيْ f'ūlay (المرجع السابق)، وعلى اية حال فهو يرى أن فُعَال وفُعَيْل ذاتا صياغة قديمة سابقة على الاتصالات بالفرس، تنتسب على الأقل الى العربية الآرامية (المجموعة اللغوية...) sprachgemeinschaft ، والمرجع السابق .

وهنا يمكن أن نسوق الملاحظات التالية: فُعَيْل في العربية الفصحى تحتفظ بصلاحيتها للتعبير بفضل التصغير (وهو صيغة ذات حيوية كبيرة) ، دون أن تطلب معونة التضعيف (فُعَّيْل fu''ayl) ، كما اُتِيح بالاسماء الصفات من المجموعة السابعة (فَعَّال ، فُعَّال ، فِعِّيل ، فَعّول) إحياءً لتعبيريتها . هل يمكن أن يكون ذلك لأن فُعَيْل التي جاءت بعد فُعَال كانت اكثر حداثة وشباباً ، وأقل تقادماً وبلىً ؟ ان من الممكن حينئذ أن نقرر أصل فُعَيْل في صورة محاولة ، على أنها شكل مماثل لفُعَال في قوتها الدلالية ، وكان انتشار فُعَيْل المتأخر ، عندما ضعفت فُعَال، واستُشْعِرَتْ الحاجة الى شغل مكانها .

١٤ ــ من المحتمل أن يكون تطور فُعَيْلُنْ > فُعَايْلُنْ* > فُعَايِلُنْ* > فُعَائِلُنْ .

١٥ ــ هذا يعبّر بخاصة عن الواقع ، ويجب أن نعمق الكيفية ، أعني بيان الصلة التي تؤدي الى الانتقال من المبالغة الى التصغير ، والعكس بالعكس ، وبذلك نُظْهِرَ ميكانيكيةَ التكاثر (في الصيغ) ، ولقد أشرنا من قبل في اختصار الى : كيف أن المبالغة يمكن أن تلد التحقير ، ولكن كيف يمكن أن تصير الى التصغير ، وبخاصة التصغير الدال على الرقة والتلطف ؟ لقد يكون من الواجب أن تتدخل اعتبارات نفسية : كالتورية والسخرية والتفكه ــ (انظر Z.S., IV, 1926, p. 29) حيث أثار ليتمان E. Littmann مسألة معرفة ما اذا كان ينبغي أن ننظر الى فَيْعُول على أنها تصغير. والمسألة برمتها تستحق دراسة خاصة .

١٦ ــ اسم التفضيل في الفرنسية يعبر عنه في العربية بافعل، بيد أن هذه الصيغة « أَفْعَلُ » غير مقتصرة عليه، وانظر دراسة هـ. ڤير H. Wehr : « اسم التفضيل في العربية» [Ak., des wiss. w. d. lit., Abhandl. d. Geistes-u.] وانظر ايضاً تقريرنا :

[Sozialwissenschaftlichen Klasse, Mainz, 1952, n° 7, pp. 565-621]
واتظر أيضاً تقريرنا في (Mélanges U.S.J., t. XXXI, pp. 429-433) .

١٧ ــ أما فيما يتعلق باسم المكان فان العبرية تستعمل صيغ مَفْعَل ومِفْعَل (وهما اكثر الصيغ استعمالا ، ومن الصعب أن نميّز احداهما عن الأخرى تماماً) ، ومَفْعِل ومَفْعُلَة ومَفْعُول (قليلة الورود) ، ولم تستطع العربية بصيغها الثلاثة ، مَفْعَل ومَفْعِل ومَفْعُل أن تحقق نفس التوحيد الذي كان بالنسبة الى اسم الآلة ، ويجب أن نضيف هنـــا صيغة (مِفْعَال) (انظر ص١١٤ هامش ٢) . وهذه الصيغة جد نادرة بالنسبة الى الاصول ذات الصوامت الثلاثة القوية ، مثل : مِشْرَاق (وبالمثل مِشْرِيق) «وهو المكان الذي يُتَعَرَّضُ منه لشعاع الشمس ، ومما هو جدير بالملاحظة أن هـــذه الصيغة مِفْعَال > مَفْعَال / maf'āl < mif'āl هي التي عممتها اللغة الجعزية في اسم المكان ، مثل مِبْرَاق mәbrāq (مَشْرِق) ، على حين كانت مَفْعَل مستعملة فحسب في الأصول التي صامتها الثاني واو او ياء، مثل: مكَان . ومع ذلك ففي العربية بعض أوجه النطق الاستثنائية ، وهي تستدعي ايضاً تنوعاً كبيراً ، فبجانب مَنْخَر او مَنْخِر (فتحة الأنف) وجدت : مُنْخُورٌ (تماثل مصوتات في مَنْخُور*) ، ومِنْخَر ، مستعملة ايضاً . قارن كذلك مِخْدَع ومِقْبَرَة .
وبعد أن بحثنا المسألة من جميع وجوهها فيما يتعلق باسم المكان نقرر أن هنالك على الاقل من الصيغ المتنوعة في العربية بقدر ما في العبرية ، وان الجعزية هي التي أحدثت التوحيد .

١٨ ــ هاتان اللاحقتان آن و ون ūn و ān ــ تجدان بنوتّهما الطبيعية في العربية ، ففي حالات الأعلام يبدو من غير المفيد أن نرى فيهما كما يريد كامبفماير Kampffmeyer بقايا لواحق من صنعة العربية الجنوبية (انظر : [Z.D.M.G., 13d. 54, pp. 621 sq.]
[Nöldeke Beiträge zur s. S., p. 137; Brockelmann, Z.S., VI, 1928, p. 125] .

١٩ ــ الحل الذي اقترحه براقمان Brvemann في مقاله : [On a case of Quantitative Ablaut in Semitic (Orientalia, vol. 22, 1954, p. 4)] لا يبدو واجب الالتزام ، أعني اشتقاق تَفْعِلَة من تَفْعِيل بوساطة *تَفْعِيلَة ؛ *تَفْعِلَة ثم تَفْعِلَة ، بسبب الجمع تَفْعِلات . وربما جرتنا المناقشة هنا بعيداً عن الموضوع .

٢٠ ــ بحث هذا السؤال المضلل مرة اخرى ج . ر . درايفر G.R. Driver, في مقاله بعنوان : «النوع في الأعداد العبريـــة Gender in Hebrew numbers»

[The Journal of Jewish Studies, vol. I, 1948, pp. 90-104] ويمكن أن نرى في بحثه اولاً الحلول السابقـة ملخصة : حل كوتش كولي Kautzsch-Cowley (ص ١٠٠)، وحل ركيندورف Reckendorf (ص ١٠١) ، ثم الحل الجديد المقترح من المؤلف (صفحات ١٠٢ — ١٠٤) وقد خططه بنفسه كما يلي، قال :

« وباختصار: سبب القاعدة الخاصة بعكس النوع هو الرغبة في تجنب اجتماع صيغ للجماعة » . — ويبدو أن هذا ليس هو الحل النهائي ، نظرًا الى التحليل الذي ينبغي أن نجريه حول فكرة اسم الجماعة — (انظر ص ٦٦ فيما سبق) .

٢١ — ناقش هـ. فير H. Wehr حالة « اوّلُ » في (Loco laud, not 16, pp. 592 sq.) .

٢٢ — وظيفة التكامل التي اعترف بها ي. بنفنيست E. Benveniste . (اسم الفاعل وأسماء الفعل في الهندية الأوربية. باريس ١٩٤٨) عرفت في العربية في كتابه المذكور (ص١٤٥) بالنسبة الى الترتيبي في العدد الكبير، كما وجدت هذه الوظيفة ايضاً في الترتيبي من العدد الصغير ، (من الثالث الى العاشر) ، وذلك على وجه التحديد بوساطة صيغة « فاعل » (وهي صيغة اسم الفاعل) : ففي الأصل يوجد اسم فاعل حقيقي لأحد الأفعال في الصيغة الأولى الاسمية للعدد الترتيبي ، وذلك بمعنى : « اكمال هذا العدد المعين باضافة وحدة الى سابقاته » ، وبالنسبة الى شخص معين : « اكماله بان يضيف نفسه اليه » ، وذلك مثل : عَشَرَ يَعْشِرُ، أي « مُكْمِلُ العشرة باضافة وحدة الى التسعة الأخرى » . وبالنسبة الى شخص معين ، «مُكْمِلُ العشرة باضافة نفسه الى التسعة الآخرين»، فالعاشر هو « جاعل التسعة عشرة».

٢٣ — هذه — في لبنان — هي الصيغة التاسعة التي احتفظت بها اللهجة في مثل : صْفَرّ الْقَمِحْ ṣfarrᵊlqamᵊḥ ، وهي في شمالي افريقية — الصيغة الحادية عشرة : هـ. شتومه H. Stumme « قواعد العربية التونسية » ، ليبزج ١٨٩٦ — Leipzig, 1896 و(دراسة العربية المراكشية) W. Marçais, Tlemcen (Paris, 1902), M.T. Buret p. 84; الدار البيضاء (Casablanca, 1944), 109... etc... .

٢٤ — يمكن أن نحيل هنا على كتاب: القلب والابدال « لابن السكيت (طبعة ا. هفنر ، ليبزج ١٩٠٥) صفحات ٢٢ — ٢٤ و٢٥ — ٢٦ ، وقد جمع هذا الكتاب مجموعة مفيدة ، لا يخلو استعمالها على اية حال من النقد والملاحظة .

٢٥ — هنالك صيغتا فَعْوَل وفَعْيَل، وقد فسّرهما بروكلمان(Gr., I, p. 515) بقلب الواو او الياء حين تتصل بصوت حلقي او بصوت مجهور في صيغتي فَوْعَل* وفَيْعَل* .

٢٦ — لتفسير ذِي > ذِهِ، ذِهِي المكونة ا هَـذِي (وكذلك بالنسبة الى تِي > تِهِ، تِهِي) أدخل م. براڤمان M. Bravemann نوعاً من النبر التفخيمي ذا قمّة مزدوجة، بقسم المصوت المديد بادخال هاء تفصل العنصرين النطقيين الناتجين، وكذلك نجد «ذِهْ» وتِهْ» في هذا القول تفسيرهما (تأثير النبر التفخيمي على صياغة اللغة في السامية) . (Mémoires S.L., Paris, t. XXIII, pp. 329 sq.).

ولماذا نذهب في البحث بعيداً؟ ان ذِهْ وتِهْ ما هما الا صيغتا وقف وقعتا في السياق، فحركتا عادة بمصوت وصل هو الكسرة (انظر رايت ج. ١ ص ٢٢)، ففي عبارة «ذِهْ أَمَةٌ» حينما يراد تعريفها يقال: ذِهِ الأَمَةُ، (وذلك لاستعمال اسم الاشارة في صيغته البسيطة، دون عناصر مركبة)، فمن هنا جاءت «ذِهِ» ثم ذِهِي أَمَةٌ (بالياء) قياساً على الصيغ ذات الضمير اللاصق: هِيِ، في مثل: بِهِي (البـاء أداة جر، و«هي» لاصقة)، هذا هو تفسير العرب (في مثل الكامل للمبرد، طبعة رايت، ص ٤٩٩ سطر ٩ وما بعده) وأخذ به ا. فيشر في (Islamica, III, 1927, p. 49) .

٢٧ — يمكن تفسير ألاءِ ʼulāʼi بوساطة أُلَى > أُلاء ʼulāʼ* في الوقف، أضيفت كسرة وصل (i) أمام أداة التعريف حين جاءت الصيغة الوقفية في السياق، أُولاء* — الْ، ثم لزمت الكسرة بعد ذلك الضمير فصار: أُلاءِ. أو ربما رأينا في هذه الكسرة الأخيرة عنصراً اشارياً (قارن اسم الاشارة المصري دُولْ ودُولِي للجمع)، فهل كان ينبغي اختصار «أُلاءْ» الى أُلاَ*» في الوقف؟، ليس هذا ضرورياً، وانظر مثلاً: في Gr. de Brockelman (I, p. 48): هُوءْ — hūʼ (هو)، وبْهَاء — bhāʼ، و(بِهَا) بَغَاءْ bagāʼ (أراد) في لهجة حضرموت .

« فهرس الموضوعات »

صفحة

القسم الاول

التحول الداخلي فى الصياغة الاسمية

صفحة

القسم الثاني

التحول الداخلي في الصياغة الفعلية

صفحة

صفحة

القسم الثالث

تكوين الصيغ بغير طريقة التحول الداخلي ـ الضمائر :

القسم الرابع

القسم الخامس

الطرق النحوية الاخرى التي تبنى منها النماذج الرئيسية في اللغة

« دليل الأعلام »

[روعي في ترتيب هذا الدليل اول حرف بعد أداة التعريف ، أو بعد كلمتي « أب » أو « ابن » واقتصر فيه على أعلام الاشخاص او القبائل .] .

دليل المصطلحات والأفكار

— A —

ā الفتحة الطويلة

a > i فتحة صارت كسرة

Accent... النبر

» tonique النبر الموسيقي

» dynamique النبر الديناميكي

» intense النبر المتوتر

Accentuation emphatique النبر التفخيمي

Accompli (verbe) الفعل التام

Actif (verbe) مبني للفاعل

Accusatif منصوب

Action... فعل أو حدث

» achevée فعل أو حدث منجز

» inachevée فعل أو حدث غير منجز

Adverbe... الفضلة التكميلية

» affirmatif الفضلة التكميلية المثبتة

» démonstratif de lieu الفضلة التكميلية المشيرة للمكان

» de lieu الفضلة التكميلية ظرف مكان

» de manière الفضلة التكميلية للسلوك

» de quantité الفضلة التكميلية للكمية

Adverbe de temps الفضلة التكميلية للزمان

Affixation الإلصاق

Affriquée احتكاكي

Agent... الفاعل

» inconnu الفاعل المجهول

Agentif... صيغة المعلوم

» moyen صيغة المعلوم المتوسطة

Allongement de voyelle brève مد الحركة القصيرة

Alternance vocalique تعاقب المصوتات (تبادلها)

Amharique الأمهرية

Analogie القياس

Annexation grammaticale الإضافة النحوية

Apicale ذولقي

Apocopé مجزوم

Araméen الآرامية

Aspect... الصورة (الشكل)

(langage à...) لغة مبنية على الصورة

Assimilation المماثلة

Atone غير منبور

Augmentatifs (les) صيغ التكثير أو التكبير

Augmentation التكثير

— B —

Bilarité الثنائية

Bilitères (les) ذوات الأصل الثنائي

— C —

Caractère conservateur الصيغةالمحافظة

» synthétique الصيغةالتكوينية

Caritatif تصغير متعلق بالشفقة والتلطف

Catégorie grammaticale فصيلة نحوية

Causatif المسبِّب

Chamito-sémitique الحامية السامية

Changement interne التغير الداخلي

Chuintante المتفشي (أو المُسَرّ)

Classe (moindre valeur) طائفة(الأقل قيمة أو الأدنى)

Coefficient d'emploi des voyelles معامل استخدام المصوتات

Collectif اسم الجماعة

Comparatif-superlatif اسم التفضيل

Complément circonstantiel مفعول فيه

Complément déterminatif مفعول به معرّف

Conatif المغالبة

Conception du vocalisme مفهوم التصويت

Conditionnel الشرطي

Conjonctions... روابط

» de coordination روابط النسق

» de subordination روابط التعليق

Conjugaison commune التصريف المشترك

Consonantisme الميل الى الصوامت

Consonne... الصامت

Consonnes constrictives صوامت رخوة

» occlusives صوامت شديدة

Contamination des racines تداخل الأصول

Contraction الإدغام

Coupe syllabique قطاع مقطعي

— D —

Déclinaison... الإعراب

» disparue الإعراب المستتر

Défense النهي

Dentale أسناني

Dentale-sifflante أسناني صفيري

Dérivation directe اشتقاق مباشر

Désidératif طلبي (الرغبة)

Détermination التعريف

Dialecte... اللهجة

» d'Afrique du Nord لهجة شمال افريقية

» libanais لهجة لبنان

» d'Oman لهجة عمان

» palestinien لهجة فلسطين

Différenciation des phonèmes تنوّع الفونيمات

Diminution التقليل

Diphtongue مصوت مزدوج

Diptotes (غير المنصرف) ذو حالتين إعرابيتين

Disparition des voyelles brèves

استتار المصوتات القصيرة

Dissimilation المخالفة ـ الإبدال

Distributifs الصفات الفردية ـ التوزيعية

Duel المثنى

Durée المدة

— E —

Éclatante مجهورة (بالنسبة للأذن)

Élatif (forme 'af'al) صيغة أفعل التفضيل

Emphatique مفخم

Emphatisation التفخيم

Énergétique التوكيد

Esprit innovateur روح التجديد

Étouffée مهوسة (باللسبة للأذن)

Exclamation التعجب

Exposants verbaux زوائد فعلية

Expressivité الخاصة البيانية (التعبيرية)

Extension analogique امتداد قياسي

» en longueur امتداد طولي

— F —

Faits morphologiques الأحداث الصرفية

Féminin مؤنث

» sans suffixe مؤنث دون لاحقة

Flexion interne التحول الداخلي

Fonction d'intégration وظيفة التكامل

Forme صيغة

Formes dérivées du verbe صيغ فرعية للفعل

» intensives صيغ المبالغة (أبنية)

» rares صيغ نادرة

— G —

Geez الجعزية (لغة)

Gémination التضعيف

Génitif مجرور (أو مضاف اليه)

Genre grammatical نوع نحوي

» naturel نوع طبيعي

Glottale مزماري

Grammaticalisation du féminin تقعيد المؤنث

Grammaire النحو

G^y mouillé الجيم الملينة

— H —

Haplologie الحذف ـ الاختصار

Hébreu العبرية (لغة)

Hiatus مصوت متصل غير مزدوج

— I —

Impératif الأمر

Inaccompli غير التام (الفعل)

» indicatif غير التام الإخباري

» subjonctif غير التام الإنشائي

Indétermination التنكير

Indéterminés المبهمات

Infinitif المصدر

Infixes الزوائد الوسيطة

Interdentale بَيْنَ أسنانية

» latéralisée بَيْنَ أسناني مُجنَّب

Interjections حروف النداء (أصواته)

Mot-geste indicatif كلمة متحركة مشيرة
Mots primitifs à une voyelle
كلمات بدائية ذات مصوت واحد
Moyen-intensif المبالغة المتوسطة

— N —

Nasale أنفي
Nasalisation الأنفية
Nom abstrait اسم المعنى (المصدر)
» d'agent اسم الفاعل
Noms communs اسماء مشتركة
Nom concret اسم ذات
» d'instrument اسم آلة
» de métier اسم حرفة
Noms neutres اسماء محايدة
» de nombre اسماء العدد
Nom de patient اسم المفعول
» propre علم (اسم خاص)
» propre étranger علم أجنبي
Noms quadrilitères اسماء رباعية
Nom de secte اسم الطائفة
» de temps ou de lieu اسم الزمان أو المكان
» d'unité اسم الوحدة
» verbal اسم الفعل
Nominatif مرفوع
Non-régularisation عدم التنظيم
Nounation التنوين

— O —

Onomatopée اسم صوت
Ordre des mots نظام الكلمات

Interjection démonstrative أصوات الإشارة
» impérative النداء الأمري
Interversion القلب

— J —

Jussif أمري (غير تام مع أداة أمر)
Juxtaposition الاتصال المباشر

— L —

Labiale شفوي (صوت)
Labiovélaire شفوي حفافي
Langage affectif اللغة الانفعالية
Latérale حافي (صوت)
Latin اللاتينية (لغة)
Limitation dans développement تحديد في النحو
Locution adverbiale كلمات ظرفية (فضلات تكميلية)
Loi de Barth قانون بارت
» phonétique قانون صوتي

— M —

Masculin المذكر
Matériel sonore المادة الصوتية (والمجهورة)
Médiopalatale وسط حنكي
Métathèse de w ou de y قلب الواو او الياء
Métrique grecque العروض الإغريقي
Monolitères ذوات الأصل الواحد
Monosyllabique ذات مقطع واحد (كلمة)
Mots étrangers كلمات أجنبية

— P —

Parois du pharynx أقصى الحلق
Participatif afficient المشاركة المعاملة
Participe actif مشتق مبني للفاعل
» passif مشتق مبني للمفعول
Particule de présentation أداة تنبيه
Péjoratif التحقير
Périodique د وري
Pharyngale حنجوري
Philologie arabe فقه اللغة العربية
Phonologues علماء الأصوات
Phonologie علم الأصوات التنظيمي
Phonologique تنظيمي
Place des mots مكان الكلمات
Pluriel interne جمع داخلي (تكسير)
» externe جمع خارجي (سالم)
» du petit nombre جمع القلة
Position intervocalique وضع بين المصوتات
Postpalatale أقصى حنكي
Prédicat verbal صلة فعلية (أو خبر فعلي)
» nominal صلة اسمية (أو خبر اسمي)
Préfixe سابقة
» formatif سابقة صياغية
Prégnance des formes تناسل الصيغ
Prépalatale نطعي
Prépositions أدوات
Présent الحال
Progression phonétique التدرج الصوتي
Pronoms-adjectifs الضمائر الوصفية
Pronoms-adjectifs démonstratifs الضمائر الإشارية
» isolés الضمائر المنفصلة
» personnels الضمائر الشخصية
» relatifs الضمائر الموصولة
Prosodie arabe علم العروض العربي

— Q —

Quadrilitères الرباعية (الاسماء)
Qualifié الموصوف

— R —

Racine bilitère أصل ثنائي
» trilitère أصل ثلاثي
» quadrilitère أصل رباعي
» quinquilitère أصل خماسي
Radical الثابت
Réciproque المتبادل
Réfléchi-passif منعكس مبني للمفعول
Régularisation التنظيم
Relatif agglutiné موصول ملتصق
Relation العلاقة
Répétition التكرار
Rythme ascendant الإيقاع الصاعد
Rythme iambique إيقاع الوتد المجموع

— S —

Schèmes أوزان
Sémantique علم الدلالة
Sémitique commun السامية المشتركة
» occidental السامية الغربية

Sens linguistique المعنى اللغوي أو الذوق اللغوي
Signifiant الدالّ
Signifié المدلول
Singulier المفرد
Sonore مجهور (بالنسبة للحنجرة)
Sourde مهموس (بالنسبة للحنجرة)
Squelette consonantique الهيكل الصامتي
Structure linguistique بناء لغوي
Stylistique أسلوبي أو بياني
Substrat syriaque بذور من السريانية
Sud-arabique جنوب الجزيرة العربية
Suffixe du duel لاحقة المثنى
» du masc. plur. لاحقة المذكر
» du féminin لاحقة المؤنث
Sujet مسند اليه (مخبر عنه)
Syllabe fermée مقطع مقفل
» brève مقطع قصير
» longue مقطع طويل
» ultra-longue مقطع مديد
Syriaque السريانية

— T —

Temps الزمن
Tigray التيجرية (لغة)
Timbre des voyelles طابع المصوتات
Toponyme اسم المكان
Transitif ou intransitif متعد أو غير متعد
Trilitères ذوات الأصل الثلاثي
Triptotes ذو الأحوال الإعرابية الثلاثة (المتصرف)
Trochaïque (mesure) وزن مكوّن من مقطع طويل + مقطع قصير

— U —

Usage varié عرف متنوع
Uvulovélaire لهوي

— V —

Variation de voyelles تغير المصوتات (تنوعها)
Vélaire حنّافي
Vélarisation الإطباق
Verbes assimilés أفعال أمثلة
» concaves أفعال جوفاء
» défectueux أفعال ناقصة (معتلة)
» dénominatifs أفعال محوّلة عن اسماء
» duratifs أفعال مستمرة
» imperfectifs أفعال ناقصة
» inchoatifs أفعال شروع
» instantanés أفعال حينية
» itératifs أفعال متكررة
» perfectifs أفعال تامة (مقابل ناقصة)
» résultatifs أفعال محصلة
» sourds أفعال صمّاء (يتماثل صامتها الثاني مع الثالث)
» terminatifs أفعال انتهائية
Vocabulaire technique مصطلح فني

Vocatif النداء الدعائي
Volume du mot حجم الكلمة
Voyelle brève مصوت قصير
Voyelles en contact مصوتات متصلة
Voyelle de disjonction مصوت فصل
» longue (fracture) مصوت طويل

Voyelles moyenne مصوت متوسط
» thématique مصوت وصل
» ultra-longue مصوت مديد

— W —

w, y, dissimulé en hamza واو أو ياء مبدلة همزة

دليل الصِّيَغ

انجزت المطبعة الكاثوليكية ش.م.ل. عاريا – لبنان
طبع هذا الكتاب في العاشر من حزيران ١٩٨٣

٤٦٥٩ – ٣ – ٨٣/٦/١٠

منشورات :
دار المشرق ش م م
ص. ب : ٩٤٦ - بيروت - لبنان

التوزيع :
المكتبة الشرقية - ساحة النجمة
ص. ب : ١٩٨٦ - بيروت - لبنان